جامعة الأندلس
كلية التربية والآداب

النحو [٦]

المستوى الثالث

القسم / اللغة العربية

مع تحيات مركز خدمة الطالب بجامعة الأندلس للعلوم والتقنية

مَا لاَ يَنْصَرِفُ

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاِسْمُ أَمْكَنَا[1]

الاسم إن أشبَهَ الحرفَ سُمِّيَ مبنيًا، وغيرَ متمكن، وإن لم يُشْبِهِ الحرف سمي مُعْرَبًا، ومتمكنًا.

ثم المُعْرَب على قسمين:

أحَدُهُمَا: ما أشْبَهَ الفعلَ، ويُسمى غير منصرف، ومتمكنًا غَيْرَ أَمْكَنَ.

والثاني: ما لم يُشْبِهِ الفعلَ، ويُسمى منصرفًا، ومتمكنًا أَمْكَنَ.

وَعَلامَةُ المنصرف: أن يُجرَّ بالكسرة مع الألف واللام، والإضافة، وبدونهما، وأن يدخله الصرف ـ وهو التنوينُ [الذى] لغير مقابلة أو تعويض الدالُّ على مَعْنًى يستحقُّ به الاسمُ أن يُسمى أمْكَنَ، وذلك المعنى هو عَدَمُ شِبْهِ الفعلَ ـ نحو: «مَرَرْتُ بِغُلامٍ، وغلامِ زَيْدٍ، والغلامِ».

واحتُرز بقوله «لغير مُقَابلة» من تنوين «أذْرِعَاتٍ» ونحوه؛ فإنه تنوين جمع المؤنث السالم ، وهو يصحب غيرَ المنصرف: كأذْرِعَاتٍ، وهِنْدَاتٍ ـ عَلَم امرأة ـ وقَدْ سبق الكلامُ فى تسميته تنوينَ المقابلة.

واحتُرز بقوله «أو تعويض» من تنوين «جَوَارٍ، وغَوَاشٍ» ونحوهما؛ فإنه عِوَضٌ من الياء، والتقدير: جَوَارِىٌ، وغَوَاشِىٌ، وهو يصحب غير المنصرف،

(١) «الصرف» مبتدأ «تنوين» خبر المبتدأ «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى تنوين، والجملة فى محل رفع صفة لتنوين «مبينًا» حال من الضمير المستتر فى «أتى»، وفى «مبين» ضمير مستتر جوازًا هو فاعله «معنى» مفعول به لمبينًا «به» جار ومجرور متعلق بيكون الآتى «يكون» فعل مضارع ناقص «الاسم» اسم يكون «أمكنا» خبر يكون، والجملة من يكون واسمه وخبره فى محل نصب صفة لمعنى.

كهذين المثالين، وأما المنصرف[1] فلا يدخل عليه هذا التَّنوينُ.

ويجرُّ بالفتحة: إن لم يُضَفْ، أو لم تدخل عليه «أل» نحو: «مَرَرْتُ بأحْمَدَ»؛ فإن أُضيف، أو دخلت عليه «أل» جُرَّ بالكسرة، نحو: «مَرَرْتُ بأحْمدِكُم، وبالأحْمَدِ».

وإنما يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف إذا وُجِدَ فيه عِلَّتانِ من عللٍ تسعٍ، أو واحدةٌ منها تقوم مقام العلتين، والعلل يجمعها قولُه[2]:

عَدْلٌ، وَوَصْفٌ، وَتَأنِيثٌ، وَمَعْرِفَةٌ، وَعُجْمَةٌ، ثُمَّ جَمْعٌ، ثُمَّ تَرْكِيبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةً مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ، وَوَزْنُ فِعْلٍ، وَهذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

وما يقوم مقام علتين منها اثنان؛ أحدهما: ألف التأنيث؛ مقصورةً كانت، كـ «حُبْلى» أو ممدودةً، كـ «حَمْرَاءَ». والثانى: الجمعُ المتناهى، كـ «مَسَاجِدَ، ومَصَابِيح» وسيأتى الكلام عليها مُفَصَّلاً.

* * *

فَأَلِفُ التَّأنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِى حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ[3]

(١) فى عامة النسخ: «وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين» وذلك ظاهر الخطأ، وإنما لم يلحق تنوين العوض الاسم المنصرف لأن فيه تنوين التمكين، على أن فى هذا الكلام مقالاً، فقد لحق تنوين العوض «كلاً، وبعضًا» عوضًا عما يضافان إليه.

(٢) وقد جمعت فى بيت واحد، وهو قوله:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

(٣) «فألف» مبتدأ، وألف مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «مطلقًا» حال تقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر فى قوله «منع» الآتى «منع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ألف التأنيث ، والجملة فى محل =

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين ـ وهو المراد هنا ـ فَيُمْنَعُ ما فيه ألفُ التأنيث من الصرف مطلقًا، أى: سواء كانت الألف مقصورة، كـ «حُبْلَى» أو ممدودة، كـ «حَمْرَاء»، عَلَمًا كان ما هى فيه كـ «زكرياء»، أو غير عَلَم كما مُثِّلَ.

* * *

وَزَائِدَا فَعْلاَنَ ـ فِى وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ[1]

أى: يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أن لا

= رفع خبر المبتدأ «صرف» مفعول به لمنع، وصرف مضاف و «الذى» اسم موصول: مضاف إليه «حواه» حوى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الذى، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كيفما» اسم شرط «وقع» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم من الكلام عليه، والتقدير: كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف.

(١) «وزائدا» معطوف على الضمير المستتر فى «منع» الواقع فى البيت السابق، وجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع للفصل بين المتعاطفين، وزائدا مرفوع بالألف نيابة عن الضمة، وزائدا مضاف و «فعلان» مضاف إليه، وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون «فى وصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لزائدى فعلان، أو حال منه «سلم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى وصف، والجملة فى محل جر نعت لوصف «من» حرف جر «أن» مصدرية «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب تقديرًا بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى وصف، وهو مفعوله الأول، و«أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بسلم «بتاء» جار ومجرور متعلق بقوله «ختم» الآتى، وتاء مضاف و «تأنيث» مضاف إليه «ختم» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نائب فاعل يرى، والجملة فى محل نصب مفعول ثان ليرى.

يكون المؤنَّثُ فى ذلك [مختومًا] بتاء التأنيث، وذلك نحو: سَكْرَان، وعَطْشَان، وغَضْبَان؛ فتقول: «هذا سكرانُ، ورأيت سكرانَ، ومررت بسكرانَ» فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرطُ موجودٌ فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة، وإنما تقول: سَكْرَى، وكذلك عَطْشَان، وغَضْبَان؛ فتقول: امرأة عَطْشى، وغَضْبَى، ولا تقول: عَطْشَانة، ولا غَضْبَانة.

فإن كان المذكر على فَعْلاَن والمؤنث على فَعْلاَنَة صَرَفْتَ؛ فتقول: هذا رجلٌ سَيْفَانٌ، أى: طويل، ورأيت رجلاً سَيْفَانًا، ومررت برجل سَيْفَانٍ، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: سَيْفَانَةٌ، أى: طويلة.

* * *

وَوَصْفٌ اصْلِىٌّ، وَوَزْنُ أَفْعَلاَ مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا: كَأَشْهَلاَ[1]

أى: وتُمنع الصفةُ أيضًا، بشرط كونها أصلية، أى غيرَ عارضة، إذا انْضَمَّ إليها كَوْنُهَا على وزن أَفْعَلَ، ولم تقبل التاء، نحو: أَحْمَرَ، وأَخْضَرَ.

فإن قبلت التاء صرفت نحو: «مررتُ برجلٍ أَرْمَلٍ» أى: فقير[2]، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: أرملة، بخلاف أحمر وأخضر؛ فإنهما لا ينصرفان؛ إذ يقال للمؤنثة: حمراء، وخضراء، ولا يقال: أَحْمَرَةٌ، وأَخْضَرَةٌ؛ فَمُنِعَا للصفة ووزن الفعل.

(١) «ووصف» معطوف على «زائدا فعلان» فى البيت السابق «أصلى» نعت لوصف «ووزن» معطوف على وصف، ووزن مضاف و «أفعلا» مضاف إليه، و «ممنوع» حال من أفعلا، وممنوع مضاف و «تأنيث» مضاف إليه «بتا» جار ومجرور متعلق بتأنيث، أو بمحذوف صفة له «كأشهلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أى وذلك كائن كأشهل.

(٢) من مجىء «أرمل» وصفًا للمذكر قول جرير بن عطية:

هَذِى الأَرَامِلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةِ هَذَا الأَرْمَلِ الذَّكَرِ

ومن مجىء أرملة ـ بالتاء ـ وصفًا للمؤنث قول الشاعر، وأنشده ابن برى:

لِيَبْكِ عَلَى مِلْحَانَ ضَيْفٌ مُدَفَّعٌ وَأَرْمَلَةٌ تُزْجِى مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلاَ

وإن كانت الصفة عارضة كأربَع ـ فإنه ليس صفةً فى الأصل، بل اسمُ عددٍ، ثم استُعمل صفة فى قولهم «مررتُ بنسوةٍ أربَعٍ» ـ فلا يؤثِّرُ ذلك فى مَنْعِه من الصرف، وإليه أشار بقوله:

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ[1]
فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِى الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ[2]
وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا[3]

أى: إذا كان استعمالُ الاسمِ على وزن أفْعَلَ صفةً ليس بأصل، وإنما هو عارض كأربع فألْغِه: أى لا تَعْتَدَّ به فى منع الصرف، كما لا تَعْتَدُّ بِعُرُوض

(١) «وألغين» ألغ: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «عارض» مفعول به لألغ، وعارض مضاف و«الوصفية» مضاف إليه «كأربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وعارض» معطوف على عارض السابق، وعارض مضاف و «الإسمية» مضاف إليه، وقد قطع الهمزة فى قوله «الإسمية» وأصلها همزة وصل ليتيسر له إقامة الوزن.

(٢) «فالأدهم» مبتدأ أول «القيد» عطف بيان له «لكونه» الجار والمجرور متعلق بقوله «منع» الآتى آخر البيت، وكون مضاف والهاء العائدة إلى الأدهم مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص لاسمه «وضع» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الأدهم بمعنى القيد، والجملة فى محل نصب خبر الكون الناقص «فى الأصل» جار ومجرور متعلق بوضع «وصفًا» حال من الضمير المستتر فى «وضع»، «انصرافه» انصراف: مبتدأ ثان، وانصراف مضاف والهاء مضاف إليه «منع» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى انصرافه، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «وأجدل» مبتدأ «وأخيل، وأفعى» معطوفان عليه «مصروفة» خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقد» حرف تقليل «ينلن» فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعله «المنعا» مفعول به لـ «ينلن».

الاسمية فيما هو صفة فى الأصل: كـ «أدْهَم» للقيد، فإنه صفة فى الأصل [لشىء فيه سواد]، ثم استُعمل استعمالَ الأسماء؛ فيُطلقُ على كل قيد أدهم، ومع هذا تمنعه نظرًا إلى الأصل. وأشار بقوله: «وأجْدَل ـ إلى آخره» إلى أن هذه الألفاظ ـ أعنى: أجدلاً للصقْر، وأخيَلاً[1] لطائر، وأفْعَى للحية ـ ليست بصفات؛ فكان حقها أن لا تُمنع من الصرف، ولكن مَنَعَها بعضُهم لتخيُّلِ الوصف فيها، فتخيل فى «أجْدَل» معنى القوة، وفى «أخْيَل» معنى التخيل، وفى «أفْعَى» معنى الخبث؛ فمنعها لوزن الفعل والصفة المتَخَيَّلة، والكثيرُ فيها الصرفُ؛ إذ لا وصفية فيها مُحَقَّقة.

* * *

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِى لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ[2]
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلاَثَ كَهُمَا، مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ، فَلْيُعْلَمَا[3]

(١) ورد فى مثل من أمثالهم: «بيض القطا يحضنه الأجدل» يُضرب للوضيع يؤويه الشريف. وورد فى مثل آخر: «أشأم من أخيل»، والعرب تتشاءم بالطائر المسمى بالأخيل.

(٢) «ومنع» مبتدأ، ومنع مضاف و «عدل» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف صفة لعدل، ومع مضاف و «وصف» مضاف إليه «معتبر» خبر المبتدأ «فى لفظ» جار ومجرور متعلق بمعتبر، ولفظ مضاف و «مثنى» مضاف إليه «وثلاث، وأخر» معطوفان على مثنى.

(٣) «ووزن» مبتدأ، ووزن مضاف و «مثنى» مضاف إليه «وثلاث» معطوف على مثنى «كهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ودخول الكاف على الضمير المنفصل نادر كما تقدم شرحه فى باب حروف الجر «من واحد لأربع» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر «فليعلما» اللام لام الأمر، ويعلما: فعل مضارع مبنى للمجهول، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا لأجل الوقف فى محل جزم بلام الأمر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو.

مما يمنع صَرْفَ الاسم: العدلُ والصفةُ، وذلك فى أسماء العدد المبنية على فُعالَ ومَفْعَلَ، كثُلاثَ ومَثْنَى؛ فثُلاثُ: معدولة عن ثلاثة ثلاثة، ومَثْنَى: معدولة عن اثنين اثنين، فتقول: «جاء القومُ ثُلاثَ» أى ثلاثة ثلاثة، و«مَثْنَى» أى اثنين اثنين.

وسُمِعَ استعمالُ هذين الوزنين - أعنى فُعَالَ، ومَفْعَلَ - من واحد واثنين وثلاثة وأربعة، نحو: أُحَادَ ومَوْحَدَ، وثُنَاءَ ومَثْنَى، وثِلاثَ ومَثْلَثَ، ورُبَاعَ ومَرْبَعَ، وسُمع أيضًا فى خمسة وعشرة، نحو: خُمَاسَ ومَخْمَس، وعُشَارَ ومَعْشَرَ.

وزعم بعضُهم[1] أنه سمع أيضًا فى ستة وسبعة وثمانية وتسعة، نحو: سُدَاسَ ومَسْدَس، وسُبَاع ومَسْبَع، وثُمَان ومَثْمَن، وتُسَاع ومَتْسَع.

ومما يُمْنَع من الصَّرْف للعدل والصفة «أُخَرُ» التى فى قولك: «مررت بنسوة أُخَرَ» وهو معدول عن الآخَرِ.

وتَلَخَّص من كلام المصنف: أن الصفة تُمنع مع الألف والنون الزائدتين، ومع وَزْنِ الفعل، ومع العَدْلِ.

* * *

وكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ أَوِ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ[2]

(١) ذكر أبو حيان أن هذا الزعم هو الصحيح، ونقل عن جمع من علماء اللغة أن المنقول عن العرب استعمال هذين الوزنين من ألفاظ العدد من واحد إلى عشرة.

(٢) «وكن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «كافلاً» الآتى فى آخر البيت «مشبه» نعت لجمع، وفى مشبه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى جمع هو فاعله «مفاعلاً» مفعول به لمشبه «أو المفاعيل» معطوف على قوله «مفاعلاً» السابق «بمنع» جار ومجرور متعلق بقوله «كافلاً» الآتى «كافلاً» خبر كن.

هذه هى العلة الثانية التى تستقلُّ بالمنع، وهى: الجمعُ المُتَنَاهِى، وضابطه: كلُّ جمعٍ بعد ألف تكسيره حَرْفانِ أو ثلاثة أوْسَطُهَا ساكنٌ، نحو: مَسَاجِدَ ومَصَابِيحَ.

ونبه بقوله: «مشبه مفاعلاً أو المفاعيل» على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن مَنَعَ، وإن لم يكن فى أوله ميم، فيدخل «ضَوَارِبُ، وقَنَادِيلُ» فى ذلك، فإن تحرك الثانى صُرِف نحو: صَيَاقِلَةٍ[1].

* * *

وَذَا اعتِلاَلٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِى رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِى[2]

إذا كان هذا الجمعُ - أعنى صيغةَ منتهى الجموع - معتلَّ الآخِرِ أَجْرَيْتَهُ فى الجر والرفع مُجْرَى المنقوص كـ «سَارِى» فتنوِّنه، وتقدر رفعه أو جرَّه، ويكون التنوين عوضًا عن الياء المحذوفة، وأما فى النصب فتثبت الياءَ، وتحركها بالفتح، بغير تنوين، فتقول: «هؤلاءِ جَوَارٍ وَغَوَاشٍ، ومررت بجَوَارٍ

(١) وكذا صيارفة وأشاعرة وأحامرة وعياقرة وأشاعثة ومناذرة وغساسنة ومراقسة وأباطرة وبطالمة وبطالسة، وقد قالوا للمحاويج: أراملة، وقالوا للصعاليك: عمارطة. ولجماعة الرجالة - أى الذين يسيرون على أرجلهم -: عراجلة، وأنشد ابن السكيت فى الألفاظ (ص ٣٠) لحاتم الطائى:

عَرَاجِلَةٌ شُعْثُ الرُّؤوسِ ، كَأَنَّهُمْ بَنُو الْجِنِّ لَمْ تُطْبَخْ بِقِدْرٍ جُزُورُهَا

(٢) «وذا» مفعول لفعل محذوف يدل عليه قوله «أجره» الآتى، وذا مضاف و «اعتلال» مضاف إليه «منه، كالجوارى» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف صلة لذا، أو حال منه «رفعًا» منصوب بنزع الخافض «وجرًا» معطوف على قوله رفعًا «أجره» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول به «كسارى» جار ومجرور متعلق بأجر.

وَغَوَاشٍ، ورأيت جَوَارِىَ وَغَوَاشِىَ» والأصل فى الجرّ والرفع «جوارىُ» و«غواشىُ» فحُذفت الياءُ، وعُوِّض منها التنوين.

* * *

وَلِسَرَاوِيلَ بِهذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضى عُمُومَ الْمَنْعِ[1]

يعنى أن «سَرَاويل» لما كانت صيغتُهُ كصيغة منتهى[2] الجموع امتنع من الصرف لشبهه به، وزعم بعضُهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه، واختار المصنف أنه لا ينصرف، ولهذا قال: «شبه اقتضى عموم المنع».

* * *

وَإِنْ بِهِ سُمِّىَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ[3]

(١) «لسراويل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بهذا» جار ومجرور متعلق بقوله «شبه» الآتى «الجمع» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «شبه» مبتدأ مؤخر «اقتضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى شبه، والجملة فى محل رفع صفة لشبه «عموم» مفعول به لاقتضى، وعموم مضاف و «المنع» مضاف إليه.

(٢) من النحاة من يقول: إن سراويل جمع حقيقة، ومفرده سروالة، ويستدل على هذا بقول الشاعر:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وهؤلاء يجعلون «سراويل» ممنوعًا من الصرف لزومًا كأخواته من الجموع، ومنهم من يجعله مفردًا، وهؤلاء فريقان: أحدهما: يمنعه من الصرف نظرًا إلى لفظه، ويقول: هو مفرد جاء على صورة الجمع، ومنهم من يصرفه نظرًا إلى حقيقته ومعناه.

(٣) «وإن» شرطية «به» جار ومجرور متعلق بقوله «سمى» الآتى على أنه نائب فاعل، وجاز تقديمه لما مر غير مرة من أن النائب إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا جاز تقديمه، لكونه فى صورة الفضلة، ولعدم إيقاعه فى اللبس المخوف «سمى» فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط «أو» عاطفة « بما » جار ومجرور معطوف =

أى: إذا سُمِّىَ بالجمع المتناهى، أو بما أُلحق به لكونه على زِنَتِه، كشَرَاحِيلَ، فإنه يُمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة؛ لأن هذا ليس فى الآحاد العربية ما هو على زنته؛ فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل: «هذا مَسَاجِدُ، ورأيت مَسَاجِدَ، ومررت بِمَسَاجِدَ» وكذا البواقى.

* * *

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِ يكرِبَا»[1]

مما يمنع صرفَ الاسم: العلميةُ والتركيبُ، نحو: «معد يكرب، وبَعْلَبَكَّ» فتقول: «هذا معد يكربُ، ورأيت معد يكربَ، ومررت بمعد يكربَ»؛ فتجعل إعرابه على الجزء الثانى، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب.

وقد سبق الكلام فى الأعلام المركبة فى باب العَلَم.

* * *

= على به «لحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلاً بالباء، والجملة لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بلحق «فالانصراف» الفاء واقعة فى جواب الشرط، الانصراف: مبتدأ أول «منعه» منع: مبتدأ ثان، ومنع مضاف والهاء مضاف إليه «يحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على منع، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول، وجملة المبتدأ الأول وخبره فى محل جزم جواب الشرط.

(١) «والعلم» مفعول به لفعل محذوف يدل عليه ما بعده «امنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «صرفه» صرف: مفعول به لامنع، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه «مركبًا» حال من العلم «تركيب» مفعول مطلق، وتركيب مضاف و «مزج» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف: أى وذلك نحو، ونحو مضاف و «معد يكرب» مضاف إليه، والألف فيه للإطلاق.

كَذَاكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلاَنَا كَغَطَفَـانَ ، وَكَأَصْبَهَـانَا[1]

أى: كذلك يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف إذا كان عَلَمًا، وفيه ألف ونون زائدتان: كغطَفَانَ، وأصبَهَانَ ـ بفتح الهمزة وكسرها ـ فتقول: «هذا غطفانُ، ورأيت غَطَفَانَ، ومررت بغَطَفَانَ» فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون[2].

* * *

كَـذَا مُؤَنَّثٌ بِهَـاء مُطْلَقَـا وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى[3]

فَوْقَ الثَّلاَثِ، أَوْ كَجُورَ، أَو سَقَرْ أَوْ زَيْدٍ: اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ[4]

(١) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاوى» مبتدأ مؤخر وحاوى مضاف و «زائدى» مضاف إليه، وزائدى مضاف و «فعلانا» مضاف إليه «كغطفان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كغطفان «وكأصبهانا» معطوف على «كغطفان».

(٢) سواء أكان مفتوح الأول مثل نجران وعفان وسلمان، أم كان مضموم الأول مثل عثمان وجرجان وطهران، أم كان مكسور الأول مثل عمران.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مؤنث» مبتدأ مؤخر «بهاء» جار ومجرور متعلق بمؤنث «مطلقًا» حال من الضمير المستكن فى الخبر «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف، و «منع» مضاف إليه، ومنع مضاف و «العار» بحذف الياء استغناء عنها بكسر ما قبلها: مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله «كونه» كون: خبر المبتدأ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه، وجملة «ارتقى» من الفعل وفاعله المستتر فيه جوازًا تقديره هو فى محل نصب خبر الكون الناقص.

(٤) «فوق» ظرف متعلق بارتقى فى البيت السابق، وفوق مضاف و «الثلاث» مضاف إليه «أو» عاطفة «كجور» جار ومجرور معطوف على محل «ارتقى» السابق «أو سقر» معطوف على جور «أو زيد» معطوف على جور أيضًا «اسم» حال من زيد، واسم مضاف و «امرأة» مضاف إليه «لا» عاطفة «اسم ذكر» معطوف بلا على «اسم امرأة» ومضاف إليه.

وَجْهَانِ فى الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً ـ كَهِنْدَ ـ وَالْمَنْعُ أَحَقْ[1]

و [مما] يمنع صَرْفَه أيضًا: العلميةُ والتأنيثُ.

فإن كان العَلَم مؤنثًا بالهاء امتنع من الصَّرْف مطلقًا، أى: سواء كان علمًا لمذكر كطَلْحَة أو لمؤنث كفاطمة، زائدًا على ثلاثة أحرف كما مثَّل، أم لم يكن كذلك كبُثْبَة وقُلَّة، عَلَمَيْن.

وإن كان مؤنثًا بالتعليق ـ أى بكونه عَلَم أنثى ـ فإما أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أَزْيَدَ من ذلك؛ فإن كان على أَزْيَدَ من ذلك امتنع من الصرف كَزَيْنَبَ، وسُعَاد، عَلَمَيْن؛ فتقول: «هذه زينبُ، ورأيت زينبَ، ومررت بزَيْنَبَ» وإن كان على ثلاثة أحرف؛ فإن كان محرَّكَ الوسط مُنع أيضًا كَسَقَرَ، وإن كان ساكن الوسط؛ فإن كان أعجميًا كجُورَ ـ اسم بلد ـ أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كَزَيْدَ ـ اسمَ امرأة ـ مُنع أيضًا.

فإن لم يكن كذلك: بأن كان ساكنَ الوسطِ وليس أعجميًا ولا منقولاً من مذكر، ففيه وجهان: المنعُ[2]، والصرفُ، والمنعُ أولى؛ فتقول: «هذه هندُ ورأيت هندَ، ومررت بهندَ».

* * *

(١) «وجهان» مبتدأ «فى العادم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وفى العادم ضمير مستتر هو فاعله «تذكيرًا» مفعول به للعادم «سبق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى تذكير، والجملة فى محل نصب نعت لتذكيرًا «وعجمة» معطوف على قوله تذكيرًا «كهند» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كهند «والمنع» مبتدأ «أحق» خبر المبتدأ.

(٢) وقد ورد بالوجهين قول جرير، وينسب لابن قيس الرقيات:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فى الْعُلَبِ

فقد صرف «دعد» فى أول عجز البيت، ثم منع صرفه بعد ذلك.

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ، مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ ـ صَرْفُهُ امْتَنَعْ[1]

ويَمْنع صَرْفَ الاسم أيضًا: العجمةُ[2] والتعريفُ، وشَرْطُه: أن يكون علمًا فى اللسان الأعجمى، وزائدًا على ثلاثة أحرف، كإبراهيم، وإسماعيل؛ فتقول: «هذا إبراهيمُ، ورأيت إبراهيمَ، ومررت بإبراهيمَ» فتمنعه من الصرف للعَلَمية والعُجمة.

فإن لم يكن الأعجمىُّ علمًا فى لسان العَجَم، بل فى لسان العرب، أو كان نكرة فيهما، كلجام ـ عَلَمًا أو غير عَلَمٍ ـ صَرَفْتَه؛ فتقول: «هذا لجامٌ، ورأيت لجامًا، ومررت بلجامٍ» وكذلك تصرف ما كان علمًا أعجميًا على ثلاثة أحرف، سواء كان محرك الوسط كشَتَرَ، أو ساكنَهُ كنُوحٍ ولوطٍ.

* * *

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلاَ أَوْ غَالِبٍ : كَأَحْمَدٍ ، وَيَعْلَى[3]

(١) «والعجمى» مبتدأ أول، والعجمى مضاف و «الوضع» مضاف إليه «والتعريف» معطوف على الوضع «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى العجمى، لأنهم يؤولونه بالمشتق، أى المنسوب إلى العجم ومع مضاف و «زيد» مضاف إليه «على الثلاث» جار ومجرور متعلق بزيد بمعنى زيادة «صرفه» صرف: مبتدأ ثان، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه «امتنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى صرفه، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٢) تستطيع معرفة أن هذا العلم أعجمى بواحد من ثلاثة أشياء: أولها: أن ينص عالم ثقة على ذلك، وثانيها: أن يكون خارجًا عن الأوزان العربية كإبراهيم، وثالثها: أن تجده على غير المهيع العربى، كأن يكون خماسيًا وليس فيه حرف من حروف الذلاقة، وكأن يجتمع فيه جيم وقاف مثل صنجق وجرموق.

(٣) «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر، وذو مضاف و «وزن» مضاف إليه «يخص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى وزن «الفعلا» مفعول به ليخص، والجملة فى محل جر صفة لوزن «أو» عاطفة «غالب» عطف على محل «يخص»=

أى: كذلك يُمْنع صَرْفُ الاسمِ إذا كان علمًا، وهو على وزن يَخُصُّ الفعل؛ أو يغلب فيه.

والمراد بالوزن الذى يخص الفعل: ما لا يُوجَدُ فى غيره إلا ندورًا، وذلك كفَعَّل وفعِلَ؛ فلو سمَّيت رجلاً بضُرِبَ أو كلّم منعته منَ الصرف؛ فتقول: «هذا ضُرِبُ أو كَلّمُ، ورأيت ضُرِبَ أو كلّمَ، ومررت بضُرِبَ أو كلّمَ».

والمراد بما يغلب فيه: أن يكون الوزنُ يوجد فى الفعل كثيرًا، أو يكون فيه زيادة تَدُلُّ على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم؛ فالأول كإثمد وإصْبَع؛ فإن هاتين الصيغتين يكثران فى الفعل دون الاسم كاضْرِبْ، واسْمَع، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعلٍ ثلاثى؛ فلو سمَّيت [رجلاً] بإثمد وإصبع منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ فتقول: «هذا إثمدُ، ورأيت إثْمِدَ، ومررت بإثمدَ» والثانى كأحْمَدَ، ويزيد، فإن كُلاً من الهمزة والياء يدل على معنى فى الفعل ـ وهو التكلم والغيبة ـ ولا يدلُّ على معنى فى الاسم؛ فهذا الوزن غالبٌ فى الفعل، بمعنى أنه به أولى [فتقول: «هذا أحمدُ ويزيدُ، ورأيت أحمدَ ويزيدَ، ومررت بأحمدَ ويزيدَ»] فيُمنع للعلمية ووزن الفعل.

فإن كان الوزنُ غيرَ مختصٍّ بالفعل، ولا غالبٍ فيه ـ لم يُمنع من الصَّرْف، فتقول فى رجل اسمه ضَرَبَ: «هذا ضَرَبٌ، ورأيت ضَرَبًا، ومررت بضَرَبٍ»، لأنه يوجد فى الاسم كحجَرٍ وفى الفعل كضَرَبَ.

* * *

= من باب عطف الاسم الذى يشبه الفعل على الفعل «كأحمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأحمد «ويعلى» معطوف على أحمد.

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ[1]

أى: ويُمْنَع صَرْفُ الاسم ـ أيضًا ـ للعلمية وألف الإلحاق المقصورة كعَلْقَى، وأَرْطَى[2]؛ فتقول فيهما علمين: «هذا عَلْقَى، ورأيت عَلْقَى، ومررت بعَلْقَى» فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، من جهة أن ما هى فيه والحالة هذه ـ أعنى حال كونه علمًا ـ لا يقبل تاءَ التأنيث؛ فلا تقول فيمن اسمه علقى «عَلْقَاة» كما لا تقول فى حُبْلَى «حُبْلَاة».

فإن كان ما فيه [ألف] الإلحاق غيرَ علم كَعَلْقَى وأَرْطَى ـ قبلَ التسمية بهما ـ صَرَفْته؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث، وكذا إن كانت ألفُ الإلحاقِ ممدودة كَعِلْبَاءَ، فإنك تصرف ما هى فيه: عَلَمًا كان أو نكرة.

* * *

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلاَ كَفَعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلاَ[3]

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «يصير» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما «علمًا» خبر يصير، والجملة من يصير واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «من ذى» جار ومجرور متعلق بقوله يصير، وذى مضاف و «ألف» مضاف إليه «زيدت» زيد: فعل ماض مبنى للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى ألف، والجملة فى محل جر صفة لألف «لإلحاق» جار ومجرور متعلق بزيدت «فليس» الفاء زائدة، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، وجملة «ينصرف» مع فاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما الموصولة، وزيدت الفاء فى الجملة الواقعة خبرًا؛ لأن المبتدأ موصول فهو يشبه الشرط.

(٢) العلقى ـ بوزن سكرى ـ أصله اسم لنبات دقيق القضبان تُصنع منه المكانس، والأرطى: اسم لشجر، واختُلف فى ألفه فقيل: هى ألف الإلحاق كما ذكر الشارح، وقيل: ألفه أصلية فوزن الأرطى أفعل، فيُمنع صرفه للعلمية ووزن الفعل كأحمد.

(٣) «والعلم» مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده: أى وامنع العلم «امنع» فعل =

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ[1]

يُمْنَع صرف الاسم للعلمية ـ أو شبهها ـ وللعدل، وذلك فى ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على فُعَلَ من ألفاظ التوكيد؛ فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعَدْلِ، وذلك نحو: «جاءَ النساءُ جُمَعُ، ورأيت النساءَ جُمَعَ، ومررت بالنساءِ جُمَعَ» والأصل جَمْعَاوات؛ لأن مفرده جمعاءَ، فعُدِلَ عن جَمْعَاوات إلى جُمَع، وهو مُعَرَّف بالإضافة المقدرة أى: جُمَعهن، فأشبه تعريفُه تعريفَ العلمية من جهة أنه معرفة، وليس فى اللفظ ما يعرِّفه.

الثانى: العَلَم المعدول إلى فُعَلَ: كَعُمَرَ، وزُفَرَ، وثُعَلَ، والأصل عامر وزافر وثاعل؛ فمنعه من الصرف للعلمية والعَدْلِ.

الثالث: «سَحَرُ» إذا أُرِيدَ من يوم بعينه، نحو: «جئتك يوم الجمعة سَحَرَ» فسحرُ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية، وذلك أنه معدول عن السحر؛

= أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «صرفه» صرف: مفعول به لامنع، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه «إن» شرطية «عدلا» عدل: فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى العلم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وفعل مضاف، و«التوكيد» مضاف إليه «أو» عاطفة «كثعلا» جار ومجرور معطوف على «كفعل التوكيد».

(١) «والعدل» مبتدأ «والتعريف» معطوف عليه «مانعا» خبر المبتدأ، ومانعا مضاف و«سحر» مضاف إليه «إذا» ظرف زمان متعلق بمانعا «به» جار ومجرور متعلق بيعتبر الآتى «التعيين» نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه «يعتبر» الآتى «قصدًا» حال من الضمير المستتر فى «يعتبر» الآتى «يعتبر» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى التعيين، والجملة من الفعل الذى هو «يعتبر» المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

لأنه مَعْرِفة، والأصل فى التعريف أن يكون بأل، فَعُدِلَ به عن ذلك، وصار تعريفُه كتعريف العلمية، من جهة أنه لم يُلْفَظْ معه بمُعَرِّفٍ.

* * *

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤَنَّثًا ، وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا[1]
عِنْدَ تَمِيمٍ ، وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا[2]

أى: إذا كان علم المؤنث على وزن فَعَالِ ـ كَحَذَامِ، ورَقَاشِ ـ فالمعرب فيه مذهبان:

أحدهما ـ وهو مذهبُ أهل الحجاز ـ: بناؤهُ على الكسر؛ فتقول: «هذه حَذَامِ، ورأيت حَذَامِ، ومررت بحَذَامِ»[3].

(١) «وابن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «على الكسر» جار ومجرور متعلق بابن «فعال» مفعول به لابن «علمًا» حال من فعال «مؤنثًا» حال ثانية، أو وصف للأولى «وهو» مبتدأ «نظير» خبر المبتدأ، ونظير مضاف و «جشما» مضاف إليه.

(٢) «عند» ظرف متعلق بنظير فى البيت السابق، وعند مضاف و «تميم» مضاف إليه «واصرفن» اصرف: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لاصرف «نكرا» نكر: فعل ماض مبنى للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة «من كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» الموصولة الواقعة مفعولاً، وكل مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «التعريف» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بـ «أثرا» الآتى «أثرا» أثر: فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى التعريف، والجملة من أثر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة.

(٣) وعلى ذلك جاء قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ١٦ السابق: =

والثانى ـ وهو مذهب بنى تميم ـ: إعرابُهُ كإعراب ما لا ينصرف للعلَميَّة والعَدْل، والأصل حَاذِمة ورَاقِشة، فعدل إلى حَذَامِ ورَقَاشِ، كما عُدل عُمَرُ وجُشَمُ عن عامِر وجاشِم، وإلى هذا أشار بقوله: «وهو نظير جشما عند تميم»[1].

وأشار بقوله: «وَاصْرِفَنْ ما نُكِّرا» إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلةٍ أخرى إذا زالت عنه العلمية بتنكيرِه صُرِف لزَوال إحدى العلَّتَيْنِ، وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضى منع الصرف، وذلك نحو معد يكرب، وغَطَفَانَ، وفاطمة، وإبراهيم، وأحمد، وعَلْقى، وعُمَر ـ أعلامًا؛ فهذه ممنوعة من الصَّرْف للعلمية وشىء آخر، فإذا نكَّرتها صَرَفْتَهَا لزوال أحد سَبَبَيْهَا ـ وهو العلمية ـ فتقول: «رُبَّ معد يكربٍ رأيت» وكذا الباقى.

= إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

وقول النابغة الذبيانى:

أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ وَصِينَا بِالتَّحِيَّةِ والسَّلَامِ

وقول جذيمة الأبرش:

خَبِّرِينى رَقَاشِ لاَ تَكْذِبِينى أَبِحُرٌّ زَنَيْتِ أَم بِهَجِينِ

وقول الجعدى، وأنشده ابن السكيت (الألفاظ ١٨):

أَهَانَ لها الطَّعَامَ فَلَم تُضِعْهُ غَدَاةَ الرَّوْعِ إِذْ أَزَمَتْ أَزَامِ

أزام: عَلَم على السَّنة المجدبة، وقد سموها «تحوط» أيضًا؛ وقالوا فى مثل من أمثالهم: «باءت عرار بكحل» وعرار وكحل: بقرتان انتطحتا فماتتا جميعًا، والمثل يُضرب لكل مستويين أحدهما بإزاء الآخر، وقد بنوا «عرار» على الكسر، وجروا «كحل» بالفتحة لأنه علم مؤنث، وانظر المثل رقم ٤٢٨ فى مجمع الأمثال ١/ ٩١ بتحقيقنا.

(١) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق، وهو تميمى:

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الكُسَعِيِّ لَمَّا غَدَتْ مِنِّى مُطَلَّقَةً نَوَارُ
وَلَوْ أَنِّى مَلَكْتُ يَدِى وَنَفْسِى لَكَانَ إِلَىَّ لِلقَدَرِ الْخِيَارُ

وتَلَخَّصَ من كلامه أن العلمية تمنع الصَّرْف مع التركيب، ومع زيادة الألف والنون، ومع التأنيث، ومع العجمة، ومع وزن الفعل، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العدل.

* * *

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي[1]

كلُّ منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعًا من الصرف يُعامل مُعَامَلَة جَوَارٍ فى أنه يُنَوَّنُ فى الرفع والجر تنوينَ العِوَضِ، ويُنصب بفتحة من غير تنوين، وذلك نحو قَاضٍ ـ علم امرأة ـ فإن نظيره من الصحيح ضارب ـ علم امرأة ـ وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، فقاضٍ كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو مشبه بجوار من جهة أن فى آخره ياءً قبلها كسرة، فيُعامَل معاملَتَه؛ فتقول: «هذه قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضيَ» كما تقول: «هؤلاءِ جَوَارٍ، ومررت بجَوَارٍ، ورأيت جَوَارِيَ».

* * *

وَلِاضْطِرَارٍ ، أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ[2]

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بيكون «منقوصًا» خبر يكون، والجملة من يكون واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ففى إعرابه» الفاء زائدة، والجار والمجرور متعلق بقوله «يقتفى» الآتى، وإعراب مضاف والهاء مضاف إليه «نهج» مفعول به مقدم ليقتفى، ونهج مضاف و «جوار» مضاف إليه «يقتفى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ فى أول البيت، والجملة من الفعل الذى هو «يقتفى» وفاعله المستتر فيه ومفعوله المقدم عليه فى محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله «صرف» الآتى «أو تناسب» معطوف على اضطرار «صرف» فعل ماض مبنى للمجهول «ذو» نائب فاعل صرف، وذو مضاف =

يجوز فى الضرورة صرفُ ما لا ينصرف، وذلك كقوله:

٣٢٠ ـ * تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ؟ *

وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون.

ووَرَدَ أيضًا صَرْفُهُ للتناسب، كقوله تعالى: ﴿سَلَاسِلَاْ وَأَغْلَالَاْ وَسَعِيرَاْ﴾ فصرف «سلاسل» لمناسبة ما بعده.

= و «المنع» مضاف إليه «والمصروف» مبتدأ «قد» حرف تقليل «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المصروف، والجملة من ينصرف المنفى بلا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٣٢٠ ـ هذا صدر بيت يقع فى قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندى، وعجزه:

* سَوَالِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمَيْ شَعْبَعَبِ *

اللغة: «تبصر» تأمل، وتعرف «ظعائن» جمع ظعينة، والمراد بها هنا امرأة، وقد مر إيضاح أصل معناها فى شرح الشاهد رقم ٢٨٤ «سوالك» جمع سالكة، وهى السائرة «نقبًا» هو الطريق فى الجبل «حزمى» تثنية حزم «بفتح فسكون ـ وهو والحزن: ما غلظ من الأرض «شعيعب» بزنة سفرجل ـ اسم موضع، وقيل: اسم ماء.

الإعراب: «تبصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «خليلى» خليل: منادى بحرف نداء محذوف: أى يا خليلى، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «هل» حرف استفهام «ترى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «من» حرف جر زائد «ظعائن» مفعول به لترى، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله «ظعائن» حيث صرفه فجرَّه بالكسرة ونوَّنه مع أنه على صيغة منتهى الجموع، والذى دعاه إلى ذلك احتياجه لإقامة وزن البيت، وهذا هو الضرورة.

ونظيره قول الراعى وصدره هو صدر بيت امرئ القيس:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ تَجَاوَزْنَ مَلْحُوبًا فَقِلْنَ مُتَالِعَا

وأما مَنْعُ المنصرفِ من الصرف للضرورة؛ فأجازه قوم وَمَنَعَهُ آخرون، وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعه بقوله:

٣٢١ ـ وَمِمَّـنْ وَلَدُوا عَـامِـ ـرٌ ذو الطولِ وَذُو العَرْضِ

فمنع «عامر» من الصرف، وليس فيه سوى العلمية، ولهذا أشار بقوله: «والمصروف قد لا ينصرف».

* * *

٣٢١ ـ البيت لذى الإصبع العدوانى، واسمه حرثان بن الحارث بن محرث.

اللغة: «ذو الطول وذو العرض» كناية عن عظم جسمه، وعظم الجسم مما يتمدح العرب به، وانظر إلى قول الشاعر، وهو من شواهد النحاة فى باب الإبدال:

تَبَيَّنَ لى أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

الإعراب: «ممن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ولدوا» فعل ماض، وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «من» الموصولة المجرور محلاً بمن، والعائد ضمير منصوب بولد محذوف، وتقدير الكلام: وعامر ممن ولدوه «عامر» مبتدأ مؤخر «ذو» نعت لعامر، وذو مضاف و «الطول» مضاف إليه «وذو» الواو عاطفة، ذو: معطوف على ذو السابق، وذو مضاف و «العرض» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «عامر» بلا تنوين، حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية، وهى وحدها غير كافية فى المنع من الصرف، بل لابد من انضمام علة أخرى إليها؛ ليكون اجتماعهما سببًا فى منع الاسم من الصرف.

ومثل هذا البيت قول العباس بن مرداس:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فى مَجْمَعِ

حيث منع صرف «مرداس» وليس فيه سوى العلمية.

ومن ذلك أيضًا قول الأخطل التغلبى النصرانى من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ

فإنه منع «شبيب» من الصرف مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية.

ومن ذلك قول دوسر القريعى:

وَقَائِلَةٍ : مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ؟

تم ـ بتوفيق الله تعالى وتأييده ـ الجزء الثالث من شرح ابن عقيل على ألفية إمام النحاة ابن مالك، مع حواشينا التى أسميناها «منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل» وقد زدنا فى هذه الطبعة الخامسة عشرة زيادات ذات بال رأينا أن طالب العلم لا يستغنى عنها، مع بذل أقصى المجهود فى ضبطه وإتقان إخراجه، ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ الجزء الرابع، مفتتحًا بباب «إعراب الفعل» نسأله ـ سبحانه ـ أن يمنَّ بإكماله على الوجه الذى رسمناه له، إنه ولى ذلك، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

جميع الحقوق محفوظة

طبعة جديدة منقحة
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
* * *

مكتبة دار التراث
٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة - ت : ٣٩١٤٢٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

إعْرَابُ الْفِعْلِ

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، كَـ «تَسْعَدُ»(١)

إذا جُرِّدَ [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ، واختُلف فى رافعه؛ فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، فـ «يَضْرِبُ» فى قولك: «زيد يضرب» واقع موقع «ضارب» فارتفع لذلك. وقيل: ارتفع لتجرُّدِه من الناصب والجازم، وهو اختيار المصنف.

* * *

وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ ، كَذَا بِأَنْ لاَ بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ(٢)

(١) «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «مضارعًا» مفعول به لارفع «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «يجرد» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مضارع، والجملة من يجرد ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف «والتقدير» إذا يجرد فارفعه «من ناصب» جار ومجرور متعلق بقوله «يجرد» السابق «وجازم» معطوف على ناصب «كتسعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كتسعد، وقد قُصد لفظ «تسعد».

(٢) «بلن» جار ومجرور متعلق بانصبه «انصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول به «وكى» معطوف على لن «كذا، بأن» جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف، يدل عليه قوله «انصبه»، «لا» عاطفة «بعد» ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف، والتقدير: فانصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم «والتى» اسم موصول: مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وبعد مضاف و «ظن» مضاف إليه.

فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ ، فَهْوَ مُطَّرِدْ[1]

يُنْصَبُ المضارعُ إذا صَحِبَه حرفٌ ناصبٌ، وهو «لَنْ، أو كَيْ، أوْ أَنْ، أوْ إِذَنْ» نحو: «لَنْ أَضْرِبَ، وجِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ، وأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ، وإِذَنْ أُكْرِمَكَ ـ في جواب مَنْ قال لك: آتيك».

وأشار بقوله «لا بعد علم» إلى أنه إنْ وقعت «أنْ» بعد علم ونحوه ـ مما يدلُّ على اليقين ـ وجب رَفْعُ الفعل بعدها، وتكون حينئذ مُخَفَّفة من الثقيلة، نحو: «عَلِمْتُ أَنْ يَقُومُ»[2]، التقدير: أَنَّهُ يَقُومُ، فخُفِّفت أَنَّ، وحُذف اسمها، وبقي خبرها، وهذه هي غير الناصبة للمضارع؛ لأن هذه ثُنائية لفظًا ثلاثية وَضْعًا، وتلك ثنائية لفظًا ووَضْعًا.

وإن وقعت بعد ظَنّ ونحوه ـ مما يدل على الرُّجْحَانِ ـ جاز في الفعل بعدها وجهان:

أحدهما: النصب، على جَعْلِ «أَنْ» من نواصب المضارع.

الثاني: الرفع، على جَعْلِ «أَنْ» مخففة من الثقيلة.

فتقول: «ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومُ، وأَنْ يَقُومَ» والتقدير ـ مع الرفع ـ ظننت أَنَّهُ يَقُومُ، فخُفِّفت «أَنَّ» وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهو الفعل وفاعله.

(١) «فانصب» الفاء زائدة، وانصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو قوله «التي» في البيت السابق، وقد عرفت مرارًا أن خبر المبتدأ يجوز أن يكون جملة طلبية «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «والرفع» مفعول مقدم لصحح «صحح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «واعتقد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «تخفيفها» تخفيف: مفعول به لاعتقد، وتخفيف مضاف وها مضاف إليه «من أن» جار ومجرور متعلق بتخفيف «فهو» الفاء للتعليل، هو: ضمير منفصل مبتدأ «مطرد» خبر المبتدأ.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ١٠٧ السابق في باب إن وأخواتها:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ «أَنْ» حَمْلاً عَلَى «ما» أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ[1]

يعني أنَّ من العرب مَنْ لم يُعْمِلْ «أن» الناصبةَ للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَان[2]؛ فيرفع الفعل بعدها حَمْلاً على أختها «ما» المصدرية؛ لاشتراكهما في أنهما يُقَدَّرَانِ بالمصدر، فتقول: «أُرِيدُ أَنْ تَقُومُ» كما تقول: «عَجِبْتُ مما تَفْعَلُ».

* * *

وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ، مُوصَلاَ[3]

(١) «وبعضهم» بعض: مبتدأ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «أهمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى بعضهم «أن» قصد لفظه: مفعول به لأهمل، والجملة من الفعل الذي هو أهمل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «حملاً» منصوب على نزع الخافض، أو حال بتأويل اسم الفاعل من الضمير المستتر في أهمل، والتقدير: حاملاً إياها «على ما» جار ومجرور متعلق بقوله حملاً «أختها» أخت: بدل من «ما» أو عطف بيان، وأخت مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أن المصدرية مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بأهمل مبني على الضم في محل نصب «استحقت» استحق: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعل استحق ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى أن المصدرية «عملاً» مفعول به لاستحقت، والجملة من استحقت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) وقد قرئ بالرفع في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ﴾ وعلى هذا ورد قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلاَمَ، وَأَلاَّ تُشْعِرَا أَحَدَا

وقول الآخر:

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُوَيْـ ـقَةُ إِنْ نَجَوْتِ مِنَ الرِّزَاحِ

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلاَدَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاَحِ

(٣) «ونصبوا» فعل وفاعل «بإذن» جار ومجرور متعلق بنصبوا «المستقبلا» مفعول به =

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَانْصِبْ وَارفَعَا إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا[1]

تَقَدَّمَ أن من جملة نواصب المضارع «إِذَنْ» ولا يُنْصَبُ بها إلا بشروط:

أحدها: أن يكون الفعل مستقبلاً.

الثانى: أن تكون مُصَدَّرَةً.

الثالث: أن لا يُفصل بينها وبين منصوبها.

وذلك نحو أن يقال: أنا آتيك؛ فتقول: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ».

فلو كان الفعلُ بعدها حالاً لم يُنْصَب، نحو أن يقال: أحِبُّكَ؛ فتقول: «إذن أظنُّكَ صادقًا»؛ فيجب رفع «أظُنُّ» وكذلك يجب رفع الفعلِ بعدها إن لم تَتَصَدَّر، نحو: «زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ»؛ فإن كان المتقدمُ عليها حرفَ عطف جاز فى الفعل: الرفعُ، والنصبُ، نحو: «وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ»، وكذلك يجب رَفْعُ

= لنصبوا «إن» شرطية «صدرت» صدر: فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى إذن «والفعل» الواو للحال، والفعل: مبتدأ «بعد» ظرف مبنى على الضم فى محل نصب، وهو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والتقدير: والفعل واقع بعد، أى بعد إذن «موصلاً» حال من الضمير المستكن فى الظرف الواقع خبرًا.

(١) «أو» عاطفة «قبله» قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقبل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفعل مضاف إليه، ومعنى العبارة: أن اليمين توسط بين إذن والفعل فوقع قبل الفعل فاصلاً بينه وبين إذن «اليمين» مبتدأ مؤخر «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «وارفعا» معطوف على انصب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «إذن» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير: إذا وقع إذن، والجملة من وقع المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة «إذا» إليها «من بعد» جار ومجرور متعلق بوقع، وبعد مضاف و «عطف» مضاف إليه «وقعا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى إذن الواقع فاعلاً، والجملة من وقع المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة.

الفعلِ بعدها إنْ فُصِلَ بينها وبينه، نحو: «إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ» فإن فُصِلت بالقَسَمِ نصبت، نحو: «إِذَنْ وَاللهِ أُكْرِمَكَ»[1].

* * *

وَبَيْنَ «لاَ» وَلاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ إِظْهَارُ «أَنْ» نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ[2]

«لاَ» فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرَا وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا[3]

كَذَاكَ بَعْدَ «أَوْ» إِذَا يَصْلُحُ فِى مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوِ «الاَّ» أَنْ خَفِى[4]

(١) ومن ذلك قول الشاعر:

إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

(٢) «وبين» ظرف متعلق بقوله «التزم» الآتى، وبين مضاف، و «لا» قصد لفظه: مضاف إليه «ولام» معطوف على لا، ولام مضاف و «جر» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبنى للمجهول «إظهار» نائب فاعل لالتزم، وإظهار مضاف و «أن» قصد لفظه: مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله «ناصبة» حال من أن «وإن» شرطية «عدم» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط.

(٣) «لا» قصد لفظه: نائب فاعل فعله هو «عدم» فى البيت السابق «فأن» الفاء واقعة فى جواب الشرط، «أن» قصد لفظه: مفعول مقدم لاعمل «اعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «مظهرًا» بزنة اسم المفعول: حال من «أن» الواقعة مفعولاً «أو مضمرًا» معطوف على قوله مظهرًا «وبعد» ظرف متعلق بقوله «أضمر» الآتى آخر البيت، وبعد مضاف و «نفى» مضاف إليه، ونفى مضاف و «كان» قصد لفظه: مضاف إليه «حتمًا» نعت لمصدر محذوف، أى إضمارًا حتمًا «أضمرا» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى أن، والألف للإطلاق.

(٤) «كذاك» جار ومجرور متعلق بقوله «خفى» الآتى فى آخر البيت، أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقًا لخفى، أى: خفى خفاء مثل ذلك الخفاء «بعد» ظرف متعلق بخفى، وبعد مضاف و «أو» قصد لفظه: مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بخفى أيضًا «يصلح» فعل مضارع «فى موضعها» الجار والمجرور متعلق =

اختصت «أنْ» من بين نواصب المضارع بأنها تعمل: مُظْهَرَةً، ومُضْمَرَةً.

فتظهر وُجُوبًا إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية، نحو: «جِئْتُكَ لِئَلاَّ تَضْرِبَ زيدًا».

وتظهر جوازًا إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية، نحو: «جئتك لأقرأ» و «لأن أقرأ»، هذا إذا لم تسبقها «كان» المنفية.

فإن سبقتها «كان» المنفية وجب إضمار «أنْ»، نحو: «ما كان زيد لِيَفْعَلَ» ولا تقول: «لأن يفعل» قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾.

ويجب إضمار «أن» بعد «أو» المُقَدَّرة بحتى، أو إلاَّ؛ فَتُقَدَّر بحتى إذا كان الفعلُ الذى قبلها [مما] ينقضى شيئًا فشيئًا، وتُقَدَّر بإلاَّ إن لم يكن كذلك؛ فالأول كقوله:

٣٢٢ ـ لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى

فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

= بيصلح، وموضع مضاف وها: مضاف إليه «حتى» قصد لفظه: فاعل يصلح «أو» عاطفة «إلا» معطوف على حتى «أن» قصد لفظه مبتدأ «خفى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على أن، والجملة من خفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو «أن».

وتقدير البيت: أن خفى خفاء مثل ذلك الخفاء بعد أو إذا كان يصلح فى موضع أو حتى أو إلا.

٣٢٢ ـ هذا البيت من الشواهد التى استشهد بها كثير من النحاة، ولم ينسبوها إلى قائل معين.

الإعراب: «لأستسهلن» اللام موطئة للقسم، والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، ونون =

أى: لأستسهلَنَّ الصَّعْبَ حتى أُدْرِكَ المُنَى؛ فـ «أدرك»: منصوب بـ «أن» المقدَّرة بعد «أو» التى بمعنى حتى، وهى واجبة الإضمار، والثانى كقوله:

٣٢٣ ـ وكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

= التوكيد حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل «أو» حرف عطف، ومعناه هنا حتى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد أو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك «فما» الفاء حرف دال على التعليل، ما: نافية، «انقادت» انقاد: فعل ماض، والتاء للتأنيث «الآمال» فاعل انقاد «إلا» أداة استثناء ملغاة «لصابر» جار ومجرور متعلق بانقاد.

الشاهد فيه: قوله «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله «أدرك» بعد «أو» التى بمعنى حتى، بأن مضمرة وجوبًا.

٣٢٣ ـ هذا البيت لزياد الأعجم.

اللغة: «غمزت» الغمز: جس باليد يشبه التخس «قناة» هى الرمح «قوم» رجال «كعوبها» الكعوب: جمع كعب، وهو: طرف الأنبوبة الناشز.

المعنى: يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم رماهم بالدواهى وقذفهم بالشدائد والأوابد، وضرب ما ذكره مثلاً لهذا.

الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء التى للمتكلم اسمه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «غمزت» فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة «إذا» إليها «قناة» مفعول به لغمزت، وقناة مضاف و «قوم» مضاف إليه «كسرت» فعل ماض وفاعله، والجملة جواب إذا، وجملتا الشرط والجواب فى محل نصب خبر كان «كعوبها» كعوب: مفعول به لكسرت، وكعوب مضاف وها: مضاف إليه «أو» عاطفة، وهى هنا بمعنى إلا «تستقيما» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد أو، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى «قناة قوم».

الشاهد فيه: قوله «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع ـ الذى هو تستقيم ـ بأن مضمرة وجوبًا بعد «أو» التى بمعنى إلا.

أي: كسرت كُعوبها إلا أن تستقيم، فـ «تستقيم»: منصوب بـ «أنْ» بعد «أو» واجبةَ الإضمار.

* * *

وَبَعْدَ حَتَّى هكَذَا إضْمَارُ «أَنْ» حَتْمٌ، كَـ «جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ»[1]

ومما يجب إضمار «أنْ» بعده: حَتَّى ، نحو : «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ»؛ فـ «حتى» حرفُ [جر] و «أدْخُلَ»: منصوب بأن المُقَدَّرَة بعد حتى، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً.

فإن كان حالاً، أو مُؤَوَّلاً بالحال: وجب رَفْعُهُ، وإليه الإشارة بقوله:

وَتَلْوَ حَتَّى حَـالاً اوْ مُؤَوَّلاَ بِهِ ارْفَعَنَّ، وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلاَ[2]

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «إضمار» الآتى، وبعد مضاف و «حتى» قصد لفظه: مضاف إليه «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى الخبر الآتى «إضمار» مبتدأ، وإضمار مضاف و «أن» قصد لفظه: مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «حتى» حرف جر بمعنى كى «تسر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد حتى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ذا» مفعول به لتسر، وذا مضاف و «حزن» مضاف إليه، والفعل المضارع الذى هو تسر فى تأويل مصدر بواسطة أن المحذوفة، وهذا المصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بـ «جد».

(٢) «وتلو» معناه تالى، أى: واقع بعد حتى ـ مفعول مقدم على عامله وهو قوله «ارفعن» الآتى، وتلو مضاف و «حتى» قصد لفظه: مضاف إليه «حالاً» منصوب على الحالية من تلو حتى «أو مؤولاً» معطوف على قوله حالاً «به» جار ومجرور متعلق بقوله «مؤولاً» «ارفعن» ارفع: فعل أمر، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «وانصب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت فاعل «المستقبلا» مفعول به لانصب.

فتقول: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلُ الْبَلَدَ» بالرفع، إن قلته وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وَقَعَ، وَقَصَدْتَ به حكايةَ تلك الحال، نحو: «كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا».

* * *

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَسَتْرُهَا حَتْمٌ، نَصَبْ[1]

يعنى أنَّ «أنْ» تنصب ـ وهى واجبةُ الحذف ـ الفعلَ المضارعَ بعد الفاء الْمُجَابِ بها نَفْيٌ مَحْضٌ، أو طلبٌ مَحْضٌ؛ فمثالُ النفى «ما تأتينا فَتُحَدِّثَنَا» وقد قال تعالى: ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[2]، ومعنى كون النفى محضًا: أن يكون خالصًا من معنى الإثبات؛ فإن لم يكن خالصًا منه وَجَبَ رَفْعُ ما

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «نصب» الآتى فى آخر البيت، وبعد مضاف و «فا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وفا مضاف و «جواب» مضاف إليه، وجواب مضاف و«نفى» مضاف إليه «أو طلب» معطوف على نفى «محضين» نعت لنفى وطلب «أن» قصد لفظه: مبتدأ «وسترها» الواو للحال، ستر: مبتدأ، وستر مضاف وها مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ وهو ستر، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال، أو لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره «نصب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى أن، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو «أن»، والتقدير: أن نصبت فى حال كون استتارها واجبًا بعد فاء جواب نفى محض أو طلب محض.

(٢) ومثل الآية الكريمة ـ فى نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النفى ـ قول جميل ابن معمر العذرى:

فَكَيْفَ وَلاَ تُوفِى دِمَاؤُهُمُ دَمِى وَلاَ مَالُهُمْ ذُو نَدْهَةٍ فَيَدُونِى ؟

الشاهد فى قوله «فيدونى» أى يعطوا ديتى، فإنه منصوب بحذف النون، وأصله «يدوننى» وقوله «مالهم ذو ندهة» هو بفتح النون وسكون الدال ـ ومعناه: ذو كثرة.

بعد الفاء، نحو: «ما أنتَ إلا تأتينا فتحدثُنَا»[1]، ومثالُ الطلب ـ وهو يشمل: الأمر، والنهى، والدعاء، والاستفهام، والعَرْضَ، والتَّحْضِيض، والتمنى ـ فالأمر، نحو: «ائْتِنى فَأُكْرِمَكَ» ومنه:

٣٢٤ ـ يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

والنهى نحو: «لا تضرب زيدًا فَيَضْرِبَكَ» ومنه قوله تعالى: ﴿لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾، والدعاء نحو: «رَبِّ انْصُرْنِى فَلاَ أُخْذَلَ» ومنه:

٣٢٥ ـ رَبِّ وَفِّقْنِى فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِى خَيْرِ سَنَنْ

(١) هذا الوجوب مسلم فيما إذا انتقض النفى بإلا قبل ذكر الفعل المقترن بالفاء، كالمثال الذى ذكره الشارح، فأما إذا وقعت «إلا» بعد الفعل نحو «ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير» فإنه يجوز فى الفعل المقترن بالفاء وجهان: الرفع، والنصب، وزعم الناظم وابنه أنه يجب فيه الرفع، وهو مردود بقول الشاعر:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِى نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلاَّ بِالَّتِى هِىَ أَعْرَفُ

يُروى قوله «فينطق» بالرفع والنصب، ونص سيبويه على جوازهما.

٣٢٤ ـ البيت لأبى النجم ـ الفضل بن قدامة ـ العجلى.

اللغة: «عَنَقًا» بفتح العين المهملة والنون جميعًا: هو ضرب من السير «فسيحًا» واسع الخطى، وأراد سريعًا.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ناق» منادى مرخم «سيرى» فعل أمر مبنى على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «عَنَقًا» مفعول مطلق عامله «سيرى»، وأصله نعت لمحذوف، والتقدير: سيرى سيرًا عَنَقًا «فسيحًا» صفة لعنق «إلى سليمان» جار ومجرور متعلق بسيرى «فنستريحا» الفاء للسببية، نستريح: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، والألف للإطلاق، وفى «نستريح» ضمير مستتر وجوبًا تقديره نحن.

الشاهد فيه: قوله «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع الذى هو نستريح بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية فى جواب الأمر.

٣٢٥ ـ البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها لقائل معين. =

والاستفهام نحو: «هَلْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ؟» ومنه قولُه تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا؟﴾، والعَرْضُ نحو: «أَلاَ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا» ومنه قولُه:

٣٢٦ ـ يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا ؟

= **الإعراب:** «رب» منادى بحرف نداء محذوف، وقد حذفت ياء المتكلم اجتزاء بكسر ما قبلها «وفقنى» وفق: فعل دعاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «فلا» الفاء فاء السببية، ولا: نافية «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «عن سنن» جار ومجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف و«الساعين» مضاف إليه «فى خير» جار ومجرور متعلق بالساعين، وخير مضاف و «سنن» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله «أعدل» ـ بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية فى جواب الدعاء.

٣٢٦ ـ وهذا البيت ـ أيضًا ـ من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«الكرام» مضاف إليه «ألا» أداة عرض «تدنو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببية، وتبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتبصر، مبنى على السكون فى محل نصب «قد» حرف تحقيق «حدثوك» فعل وفاعل ومفعول به أول، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بحدثوا على أنه مفعول ثان له، والتقدير: حدثوكه «فما» الفاء للتعليل، ما: نافية «راء» مبتدأ «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعا»، سمع: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره =

والتَّحضيضُ نحو: «لَوْلاَ تأتينا فَتُحَدِّثَنَا»، ومنه [قولُه تعالى]: ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، والتمنى، نحو: ﴿يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

ومعنى «أن يكون الطلب مَحْضًا» أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فِعْلٍ، ولا بلفظ الخبر؛ فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وَجَبَ رفعُ ما بعد الفاء، نحو: «صَهْ فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ».

* * *

وَالْوَاوُ كَالْفَا، إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ، كَلاَ تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ[1]

يعنى أن المواضع التى يُنْصَبُ فيها المضارعُ بإضمار «أنْ» وُجُوبًا بعد الفاء يُنصَبُ فيها كُلِّهَا بـ «أنْ» مضمرةً وُجُوبًا بعد الواو إذا قُصِدَ بها المُصَاحبة، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُم وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾، وقوله:

= هو يعود على من الموصولة المجرورة محلاً بالكاف، والجملة لا محل لها صلة «من» المجرورة محلاً بالكاف.

الشاهد فيه: قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو تبصر ـ بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية فى جواب العرض.

(١) «الواو» مبتدأ «كالفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إن» شرطية «تفد» فعل مضارع فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى الواو «مفهوم» مفعول به لتفد، ومفهوم مضاف و «مع» مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف على غرار ما سبق مرارًا، لا: ناهية «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، و«جلدًا» خبر تكن «وتظهر» الواو واو المعية، تظهر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية وهو محل الشاهد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «الجزع» مفعول به لتظهر، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكّن لأجل الوقف، ولك فى هذا وأمثاله أن تقول: منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف.

٣٢٧ ـ فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُوَ؛ إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وقوله:

٣٢٨ ـ لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ ـ إِذَا فَعَلْتَ ـ عَظِيمُ

٣٢٧ ـ البيت لدثار بن شيبان النمرى، أحد بنى النمر بن قاسط، من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتًا رواها له أبو السعادات ابن الشجرى فى مختاراته (ص٦ق٣) فى أثناء مختار شعر الحطيئة، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٤٢٦) ونُسب فى الكتاب للأعشى، وليس فى شعره، وهو أيضًا من شواهد ابن هشام فى أوضح المسالك (رقم٥٠١) وشذور الذهب (رقم١٥٤)، وابن الأنبارى فى الإنصاف (٣٥١) وروايته «ادعى وأدع فإن أندى» كرواية ابن الشجرى، ومجازها أن «وأدع» مجزوم بلام أمر محذوفة: أى ادعى ولأدع، وقبل البيت المستشهد به قوله:

تَقُولُ خَلِيلَتِي لَمَا اشْتَكَيْنَا: سَيُدْرِكُنَا بَنُو الْقَرْمِ الْهِجَانِ

سَيُدْرِكُنَا بَنُو الْقَمَرِ ابْنِ بَدْرٍ سِرَاجُ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْحَصَانِ

اللغة: «أندى» أفعل تفضيل من الندى ـ بفتح النون مقصورًا ـ وهو بعد الصوت.

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «ادعى» فعل أمر، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «وأدعو» الواو واو المعية، أدعو: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب «أندى» اسم إن «لصوت» اللام زائدة مضاف، وصوت: مضاف إليه «أن» مصدرية «ينادى» فعل مضارع منصوب بأن، وأن وما عملت فيه فى تأويل مصدر مرفوع خبر إن «داعيان» فاعل ينادى، وتقدير الكلام: إن أجهر صوت مناداة داعيين.

الشاهد فيه: قوله «وأدعو» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله «وأدعو» ـ بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية فى جواب الأمر.

٣٢٨ ـ البيت لأبى الأسود الدؤلى، ونسبه ياقوت (معجم البلدان٧/ ٣٨٤) وأبو الفرج (الأغانى١١/ ٣٩ بولاق) للمتوكل الكنانى. =

وقوله:

٣٢٩ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِى وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَـاءُ ؟

= **الإعراب:** «لا» ناهية «تنه» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «عن خلق» جار ومجرور متعلق بـ «تنه»، «وتأتى» الواو واو المعية، تأتى: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت. «مثله» مثل: مفعول به لتأتى، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه «عار» خبر لمبتدأ محذوف، أى ذلك عار «عليك» جار ومجرور متعلق بعار «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، والجملة بعده شرط إذا، وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله، والجملة من الشرط وجوابه معترضة بين الصفة وموصوفها، لا محل لها من الإعراب «عظيم» صفة لعار.

الشاهد فيه: قوله «وتأتى» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله «تأتى» ـ بعد واو المعية فى جواب النهى، بأن مضمرة وجوبًا.

٣٢٩ ـ هذا البيت للحطيئة، من قصيدة أولها فى رواية الأكثرين:

أَلاَ أَبْلِغْ بَنِى عَوْفِ بْنِ كَعْبٍ وَهَلْ قَوْمٌ عَلَى خُلُقٍ سَوَاءُ؟

وروى أبو السعادات ابن الشجرى فى أولها نسيبًا وأوله:

أَلاَ قَالَتْ أُمَامَةُ : هَلْ تَعَزَّى؟ فَقُلْتُ: أُمَامَ، قَدْ غُلِبَ الْعَزَاءُ

اللغة: «جاركم» يطلق الجار فى العربية على عدة معان: منها المجير، والمستجير، والحليف، والناصر.

الإعراب: «ألم» الهمزة للتقرير، ولم: نافية جازمة «أك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «جاركم» جار: خبر «أك»، وجار مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «ويكون» الواو واو المعية، يكون: فعل مضارع ناقص، منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية «بينى» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه، وبين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وبينكم» معطوف على بينى «المودة» اسم يكون تأخر عن خبره «والإخاء» معطوف على «المودة». =

واحترز بقوله: «إنْ تُفِدْ مفهومَ مَعْ» عَمَّا إذا لم تُفِدْ ذلك، بل أردْتَ التشريك بين الفعل والفعل، أو أردت جَعْلَ ما بعد الواو خبرًا لمبتدأ محذوف؛ فإنه لا يجوز حينئذ النصبُ.

ولهذا جاز فيما بعد الواو فى قولك: «لا تأكل السمك وتَشْرَبُ اللبن» ثلاثةُ أوْجُهٍ: الجزمُ على التشريك بين الفعلين، نحو: «لا تأكل السمك وتَشْرَبِ اللبن» والثانى: الرفعُ على إضمار مبتدأ، نحو: «لا تأكل السمك وتَشْرَبُ اللَّبَنَ» أى: وأنت تشربُ اللبنَ، والثالث: النصبُ على معنى النهى عن الجمع بينهما، نحو: «لا تأكل السمك وتَشْرَبَ اللَّبَنَ» أى: لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشربَ اللبن، فيُنصب هذا الفعل بأنْ مُضْمَرَةً.

* * *

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ(١)

يجوز فى جواب غير النفى، من الأشياء التى سبَقَ ذِكْرُهَا، أن تجزم إذا

= **الشاهد فيه:** قوله «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله «يكون» ـ بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية فى جواب الاستفهام.

ومثل هذا البيت قول صخر الغى الهذلى:

فَلاَ تَقْعُـدَنَّ عَلَى زَخَّـةٍ وَتُضْمِرَ فى الْقَلْبِ وَجْدًا وَخِيفَا

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «اعتمد» الآتى، وبعد مضاف، و «غير» مضاف إليه، وغير مضاف و «النفى» مضاف إليه «جزمًا» مفعول مقدم لاعتمد «اعتمد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «إن» شرطية «تسقط» فعل مضارع، فعل الشرط «الفا» قصر ضرورة: فاعل تسقط «والجزاء» الواو واو الحال، الجزاء: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «قصد» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الجزاء، والجملة من قصد ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال.

سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء، نحو: «زُرْنِي أَزُرْكَ»، وكذلك الباقي، وهل هو مجزوم بشرط مُقَدَّر، أي: زُرْنِي فإنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ، أو بالجملة قبله؟ قولان[1]، ولا يجوز الجزم في النفي؛ فلا تقول: «ما تأتينا تحدِّثْنَا».

* * *

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ «إِنْ» قَبْلَ «لاَ» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ[2]

لا يجوز الجزمُ عند سقوط الفاء بعد النهي، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول إن [الشرطية] على لا؛ فتقول: «لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَم» بجزم «تسلم»؛ إذ يصح «إن لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ» ولا يجوز الجزم في قولك: «لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ»؛ إذ لا يصح «إنْ لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ»،

(١) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر، وذهبوا أيضًا إلى أنه يجب تقدير «إن» من بين أدوات الشرط، وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة، وهؤلاء على فريقين: فريق منهم قال: تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله، كما عمل «ضربًا» في نحو قولك «ضربًا زيدًا» عمل اضرب حين تضمن معناه، وفريق قال: بل العامل الجملة لكونها نائبة عن أداة الشرط، ومن الناس من قال: الجازم لام أمر مقدرة؛ فالأقوال ـ على التفصيل ـ أربعة عند التحقيق.

(٢) «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف و «جزم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بـ «شرط» أو بـ «جزم»، وبعد مضاف و «نهي» مضاف إليه «أن» مصدرية «تضع» فعل مضارع منصوب بأن، وسُكِّن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، و «أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «إن» قصد لفظه: مفعول به لتضع «قبل» ظرف متعلق بتضع، وقبل مضاف و «لا» قصد لفظه: مضاف إليه «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «إن» السابق، ودون مضاف و«تخالف» مضاف إليه «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى تخالف، والجملة من يقع وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتخالف.

وأجاز الكسائي ذلك، بناء على أنه لا يُشْتَرَط عنده دخولُ «إنْ» على «لا»؛ فجزمه على معنى «إن تَدْنُ من الأسد يأكلْكَ».

* * *

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلاَ تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ[1]

قد سبق أنه إذا كان الأمرُ مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، لم يجز نَصْبُه بعد الفاء[2]، وقد صَرَّحَ بذلك هنا، فقال: متى كان الأمْرُ بغير صيغة افعَلْ ونحوها فَلاَ ينتصب جوابُه، ولكن لو أسقطتَ الفاء جَزَمْتَه كقولك: «صَهْ أُحْسِنْ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الحديثُ يَنَمِ النَّاسُ»[3] وإليه أشار بقوله: «وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ».

* * *

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ[4]

(١) «والأمر» مبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الأمر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «كان» وغير مضاف و «افعل» مضاف إليه «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط، لا: ناهية «تنصب» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «جوابه» جواب: مفعول به لتنصب، وجواب مضاف والهاء مضاف إليه والجملة من تنصب وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «وجزمه» الواو عاطفة أو للاستئناف، جزم: مفعول به مقدم لقوله «اقبلا» الآتي، وجزم مضاف والهاء مضاف إليه، «اقبلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت.

(٢) يريد: «لم يجز نصب جوابه بعد الفاء» فحذف المضاف.

(٣) ومن ذلك قول قطري بن الفجاءة التميمي:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي

(٤) «والفعل» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله «نصب» الآتي، وبعد مضاف و «الفاء» مضاف إليه «في الرجا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله «نصب» الآتي «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، =

أجاز الكوفيون قاطبةً أن يُعامَل الرجاءُ مُعامَلَةَ التمنى، فينصب جوابه المقرون بالفاء، كما نصب جواب التمنِّى، وتابعهم المصنف، ومما وَرَدَ منه قولُه تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ فى قراءة من نصب «أطلع» وهو حفص عن عاصم.

* * *

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ «أَنْ»: ثَابِتًا، أَوْ مُنْحَذِفْ[1]

يجوز أن يُنْصَبَ بأن محذوفةً أو مذكورةً، بعد عاطفٍ تقدَّمَ عليه اسمٌ خالصٌ: أى غيرُ مقصود به معنى الفعل، وذلك كقوله:

٣٣٠ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

= وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى الفعل نائب فاعل، والجملة من نصب ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ «كنصب» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتًا لمصدر محذوف: أى نصب نصبًا كائنًا كنصب ـ إلخ، ونصب مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «إلى التمنى» جار ومجرور متعلق بقوله «ينتسب» الآتى «ينتسب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ينتسب وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة «ما» الموصولة.

(١) «إن» شرطية «على اسم» جار ومجرور متعلق بقوله «عطف» الآتى «خالص» نعت لاسم «فعل» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: وإن عطف فعل «عطف» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على فعل، والجملة من عطف المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة «تنصبه» تنصب: فعل مضارع، جواب الشرط، والهاء مفعول به «أن» قصد لفظه: فاعل تنصب «ثابتًا» حال من «أن» «أو» عاطفة «منحذف» معطوف على قوله «ثابتًا» ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

٣٣٠ ـ البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبى سفيان وأم ابنه يزيد.

اللغة: «عباءة» جبة من الصوف ونحوه، ويقال فيها عباية أيضًا «تقر عينى» كناية =

فـ «تَقَرَّ» منصوب بـ «أنْ» محذوفةً، وهى جائزةُ الْحَذْفِ؛ لأن قبله اسمًا صريحًا، وهو لُبْسُ، وكذلك قوله:

٣٣١ ـ [إِنِّى وَقَتْلِى سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

= عن سكون النفس، وعدم طموحها إلى ما ليس فى يدها «الشفوف» جمع شف ـ بكسر الشين وفتحها ـ وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ، ولبس مضاف و «عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو واو العطف، تقر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل «عينى» عين: فاعل تقر، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلىَّ» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضًا، ولبس مضاف و «الشفوف» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قولها «وتقر» حيث نصبت الفعل المضارع ـ وهو تقر ـ بأن مضمرة جوازًا بعد واو العطف التى تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس.

والمراد بالاسم الخالص: الاسم الذى لا تشوبه شائبة الفعلية، وذلك بأن يكون جامدًا جمودًا محضًا، وقد يكون مصدرًا كلبس فى هذا الشاهد، وقد يكون اسمًا علمًا كما تقول: لولا زيد ويحسن إلىَّ لهلكت، أى لولا زيد وإحسانه إلىَّ، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

وَلَوْلاَ رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أَو أَسُوأَكَ عَلْقَمَا

أسوأك: منصوب بأن المضمرة والمعطوف عليه رجال، وعلقم: منادى بحرف نداء محذوف، وأصله «علقمة» فرخمه بحذف التاء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف.

٣٣١ ـ البيت لأنس بن مدركة الخثعمى، وقد سقط برمته من بعض نسخ الشرح.

اللغة: «سليكًا» بصيغة المصغر: هو سليك ابن السلكة ـ بزنة همزة، وهى أمه ـ أحد ذؤبان العرب وشذاذهم، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم، وأهله خلوف، فرأى امرأة شابة بضة، فنال منها، فعلم بهذا أنس بن مدركة الخثعمى فأدركه فقتله «أعقله» مضارع عقل القتيل، أى: أدى ديته «عافت» كرهت، وامتنعت، وأراد: أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها لأنها ذات لبن، وإنما يضرب =

فـ «أعقلَهُ» منصوبٌ بـ «أن» محذوفَةً، وهى جائزةُ الحذف؛ لأن قبله اسمًا صريحًا، وهو «قَتْلى»، وكذلك قوله:

٣٣٢ـ لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ ... مَا كُنْتُ أُوثِرُ إتْرَابًا عَلَى تَرَبِ

= الثور لتفزع هى فتشرب، ويقال: الثور فى هذا الكلام نبت من نبات الماء، تراه البقر حين ترد الماء فتعاف الورود، فيضربه البقار؛ لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد، انظر حيوان الجاحظ (١٨/١) والأول أشهر وأعرف، ووقع فى شعر الأعشى ما يبينه، وقال الهيبان الفقيمى، وعبر عن الثور باليعسوب على التشبيه:

كَمَا ضُرِبَ اليَعْسُوبُ أنْ عَافَ بَاقِرٌ ... وَمَا ذَنْبُهُ إنْ عَافَتِ المَاءَ بَاقِرُ

المعنى: يشبه نفسه إذ قتل سليكًا ثم وداه ـ أى: أدى ديته ـ بالثور يضربه الراعى لتشرب الإناث من البقر، والجامع فى التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه.

الإعراب: «إنى» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «وقتلى» الواو عاطفة، قتل: معطوف على اسم إن، وقتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «سليكًا» مفعول به لقتل «ثم» حرف عطف «أعقله» أعقل: فعل مضارع منصوب بأن محذوفة جوازًا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والهاء مفعول به «كالثور» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الثور، والجملة من يضرب ونائب فاعله المستتر فيه فى محل نصب حال من الثور «لما» حرف ربط «عافت» عاف: فعل ماض، والتاء للتأنيث «البقر» فاعل عاف.

الشاهد فيه: قوله «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله «أعقل» ـ بأن مضمرة جوازًا بعد ثم التى للعطف، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو «قتلى».

والاسم الخالص من التقدير بالفعل هو الاسم الجامد، سواء أكان مصدرًا كما فى هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتى رقم(٣٣٢)، أم كان غير مصدر، كما قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له فى شرح البيت السابق.

٣٣٢ـ البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «توقع» انتظار، وارتقاب «معتر» هو الفقير الذى يتعرض للجدى والمعروف =

فـ «أُرضيَهُ: منصوبٌ «بأن» محذوفَة جوازًا بعد الفاء؛ لأن قبلها اسمًا صريحًا، وهو «تَوَقُّعُ»، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أن يُكلِّمَهُ اللهُ إلا وَحْيًا أوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ فـ «يُرْسِلَ»: منصوب بـ «أن» الجائزة الحذف، لأن قبله «وَحْيًا» وهو اسم صريح.

فإن كان الاسمُ غيرَ صريح ـ أى: مقصودًا به معنى الفعل ـ لم يجز النصب، نحو: «الطائرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذبابُ» فـ «يغضب»: يجب رفعه، لأنه معطوف على «طائر» وهو اسمٌ غيرُ صريح؛ لأنه واقعٌ مَوْقِعَ الفعلِ، من جهة أنه صلة لأل، وحَقُّ الصلة أن تكون جملةً، فوضع «طائر» موضع «يطير» ـ

= «أوثر» أفضل، وأرجح «إترابًا» مصدر أترب الرجل، إذا استغنى «ترب» هو الفقر والعوز، وأصله لصوق اليد بالتراب.

المعنى: يقول: لولا أننى أرتقب أن يتعرض لى ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر. وللعلامة الصبان ـ وتبعه العلامة الخضرى ـ هنا زلة سببها عدم الوقف على معانى الكلمات كما ذكرنا، وتقليد من سبقه، والله يغفر لنا وله، ويتجاوز عنا وعنه.

الإعراب: «لولا» حرف يقتضى امتناع الجواب لوجود الشرط «توقع» مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، وتقدير الكلام: لولا توقع معتر موجود، وتوقع مضاف و «معتر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفة، أرضى: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد الفاء العاطفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والهاء مفعوله «ما» نافية «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أوثر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة من أوثر وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره جواب لولا «إترابًا» مفعول به لأوثر «على ترب» جار ومجرور متعلق بأوثر.

الشاهد فيه: قوله «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو «أرضى» ـ بأن مضمرة جوازًا بعد الفاء العاطفة التى تقدم عليها اسم صريح، وهو قوله «توقع».

والأصل «الذى يطير» ـ فلما جيء بأل عُدِلَ عن الفعل [إلى اسم الفاعل] لأجل أل؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

* * *

وَشَذَّ حَذْفُ «أَنْ» وَنَصْبٌ، فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى[1]

لما فَرَغَ من ذكر الأماكن التى يُنْصَبُ فيها بـ «أَنْ» محذوفةً ـ إما وجوبًا، وإما جوازًا ـ ذكر أنَّ حَذْفَ «أنْ» والنَّصْبَ بها فى غير ما ذُكر شاذ لا يُقَاسُ عليه، ومنه قولهم: «مُرْهُ يَحْفُرَهَا» بنصب «يحفر» أى: مره أن يحفرها، ومنه [قولهم:] «خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ» أى: قبل أن يأخذك، ومنه قولُه:

٣٣٢ ـ أَلاَ أُيُّهذَا الزاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

فى رواية من نصب «أَحْضُرَ» أى: أن أحضر.

* * *

(١) «وشذ» فعل ماض «حذف» فاعل شذ، وحذف مضاف و «أن» قصد لفظه: مضاف إليه «ونصب» معطوف على حذف «في سوى» جار ومجرور متعلق بنصب، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «مر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فاقبل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «منه» جار ومجرور متعلق باقبل «ما» اسم موصول: مفعول به لاقبل «عدل» مبتدأ «روى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عدل، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو عدل، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به لاقبل، والعائد ضمير منصوب بروى، والتقدير: فاقبل الذى رواه عدل.

٣٣٣ ـ هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكرى.

اللغة: «الزاجرى» الذى يزجرنى، أى: يكفنى ويمنعنى «الوغى» القتال والحرب، وهو فى الأصل: الجلبة والأصوات «مخلدى» أراد هل تضمن لى الخلود ودوام =

. . . . . .

= البقاء إذا أحجمت عن القتال ومنازلة الأقران؟ ينكر ذلك على من ينهاه عن اقتحام المعارك، ويأمره بالقعود والإحجام.

الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «أيهذا» أى: منادى بحرف نداء محذوف، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لأى، مبنى على السكون فى محل رفع «الزاجرى» الزاجر: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، والزاجر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «أحضر» فعل مضارع منصوب بأن محذوفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، و «أن» المحذوفة وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر مجذوف: أى يزجرنى عن حضور الوغى «الوغى» مفعول به لأحضر «وأن» مصدرية «أشهد» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «اللذات» مفعول به لأشهد «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «مخلدى» مخلد: خبر المبتدأ، ومخلد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

الشاهد فيه: قوله «أحضر» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله «أحضر» ـ بأن محذوفة فى غير موضع من المواضع التى سبق ذكرها، وإنما سهل ذلك وجود «أن» ناصبة لمضارع آخر فى البيت، وذلك فى قوله «وأن أشهد اللذات».

واعلم أن البيت يروى بوجهين فى قوله: «أحضر» أحدهما رفعه، وهى رواية البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله، وثانيهما نصبه، وهى رواية الكوفيين.

قال الأعلم الشنتمرى: «والشاهد فى البيت ـ عند سيبويه ـ رفع «أحضر» لحذف الناصب وتعريه منه، والمعنى لأن أحضر الوغى، وقد يجوز النصب بإضمار «أن» ضرورة، وهو مذهب الكوفيين» اهـ.

واعلم أيضًا أن النحاة يختلفون فى جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إلى السبك ـ سواء أرفعت المضارع بعد حذفها، أم أبقيته على نصبه ـ فذهب الأخفش إلى جواز الحذف، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ جعل «أعبد» مسبوكًا بأن المصدرية محذوفة، والمصدر مجرورًا بحرف جر محذوف: أى بالعبادة، ومنه قولهم «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه»: أى سماعك، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ فى السعة، فلا يُخرَّج عليه القرآن الكريم.

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ، هكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا[1]

وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيٌّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا[2]

وَحَيْثُمَا أَنَّى، وَحَرْفٌ إِذْ مَا كَإِنْ، وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا[3]

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين:

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحدًا، وهو اللام الدالة على الأمر، نحو: «لِيَقُمْ زَيْدٌ»، أو على الدعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾، و «لا» الدالة على النهى، نحو قوله تعالى: ﴿لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا﴾، أو على الدعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾ و «لم» و «لما» وهما للنفى، ويَخْتَصَّانِ بالمضارع، ويَقْلِبَانِ معناهُ إلى المُضِيِّ، نحو: «لم يَقُمْ زيد، ولَمَّا يَقُمْ عمرو» ولا يكون النفى بلَمَّا إلا متصلاً بالحال.

(١) «بلا» جار ومجرور متعلق بقوله «ضع» الآتى «ولام» معطوف على «لا» «طالبًا» حال من فاعل «ضع» المستتر فيه «ضع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «جزمًا» مفعول به لضع «فى الفعل» جار ومجرور متعلق بضع «هكذا، بلم» جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دل عليه المذكور قبله: أى ضع كذا بلم «ولما» معطوف على «لم».

(٢) «واجزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بإن» جار ومجرور متعلق باجزم «ومن، وما، ومهما، أى، متى، أيان، أين، إذ ما» كلهن معطوفات على «إن» بعاطف مقدر فى بعضهن ومذكور فى الباقى.

(٣) «وحيثما، أنى» معطوفان على «إن» فى البيت السابق أيضًا «وحرف» خبر مقدم «إذ ما» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحرف «وباقى» مبتدأ، وباقى مضاف، و «الأدوات» مضاف إليه «أسما» خبر المبتدأ وقصره للضرورة، وأصلة «أسماء» جمع اسم.

والثانى: ما يجزم فعلين، وهو «إنْ» نحو: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾ و «مَنْ» نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ و «ما» نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾ و «مهما» نحو: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ و «أىٌّ» نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ و «متى» كقوله:

٣٣٤ ـ مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

٣٣٤ ـ البيت للحطيئة، من قصيدة يمدح فيها بغيض بن عامر، ومطلعها:

آثَرْتُ إِدْلاَجِى عَلَى لَيْلِ حُرَّةٍ هَضِيمِ الْحَشَا حُسَّانَةِ الْمُتَجَرَّدِ

اللغة: «تعشو» أى: تجيئه على غير هداية، قاله اللحمى عن الأصمعى، أو تجيئه على غير بصر ثابت، عن غيره «خير موقد» يحتمل أنه أراد الغلمان الذين يقومون على النار ويوقدونها، يريد كثرة إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم، ويحتمل أنه أراد الممدوح نفسه، وإنما جعله موقدًا ـ مع أنه سيد ـ لأنه الآمر بالإيقاد، فجعله فاعلاً لكونه سبب الفعل، كما فى قوله تعالى: ﴿يا هَامَانُ ابْنِ لى صَرْحًا﴾، وكما فى قولهم: «هزم الأمير الجيش وهو فى قصره، وبنى الأمير الحصن» وما أشبه ذلك.

الإعراب: «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثانى جوابه وجزاؤه، وهو ـ مع هذا ـ ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بتجد «تأته» تأت: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول به «تعشو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت فاعل، والجملة فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى فعل الشرط «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بقوله «تعشو» السابق، وضوء مضاف ونار من «ناره» مضاف إليه، ونار مضاف والهاء مضاف إليه «تجد» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بالسكون، وفاعله =

و «أَيَّانَ» كقوله:

٣٣٥ـ أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا ، وَإِذَا
لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

= ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «خير» مفعول أول لتجد، وخير مضاف و«نار» مضاف إليه «عندها» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف وها: مضاف إليه «خير» مبتدأ مؤخر، وخير مضاف و «موقد» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لتجد.

الشاهد فيه: قولهُ «متى تأته... تجد ـ إلخ» حيث جزم بمتى فعلين، أولهما قوله «تأته» وهو فعل الشرط، والثانى قوله «تجد» وهو جواب الشرط وجزاؤه على ما فصلناه فى الإعراب.

٣٣٥ـ هذا البيت من الشواهد التى لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «نؤمنك» نعطك الأمان «حذرًا» خائفًا، وَجِلاً.

الإعراب: «أيان» اسم شرط جازم، وهو مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفية عامله قوله «تأمن» الذى هو جواب الشرط «نؤمنك» نؤمن: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والكاف مفعول به «تأمن» فعل مضارع جواب الشرط، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت فاعل «غيرنا» غير: مفعول به لتأمن، وغير مضاف ونا: مضاف إليه «وإذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «تدرك» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «الأمن» مفعول به لتدرك، والجملة من تدرك المنفى بلم وفاعله المستتر فيه فى محل جر بإضافة «إذا» إليها «منا» جار ومجرور متعلق بتدرك «لم» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «حذرًا» خبر «تزل»، وجملة «تزل حذرًا» جواب «إذا».

الشاهد فيه: قوله «أيان نؤمنك تأمن ـ إلخ» حيث جزم بأيان فعلين، أحدهما فعل الشرط ـ وهو قوله «نؤمنك» ـ والثانى جوابه وجزاؤه ـ وهو قوله «تأمن» ـ على ما بيناه فى الإعراب.

و «أَيْنَمَا» كقوله:

٣٣٦ـ * أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ *

و «إِذْ مَا» نحوُ قوله:

٣٣٧ـ وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

٣٣٦ـ هذا عجز بيت لكعب بن جعيل، وصدره:

* صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِى حَائِرٍ *

اللغة: «صعدة» بفتح الصاد وسكون العين: هى القناة التى تنبت مستوية؛ فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيف، ويقولون: امرأة صعدة، أى مستقيمة القامة مستوية، على التشبيه بالقناة، كما يشبهونها بغصن البان وبالخيزران «حائر» هو المكان الذى يكون وسطه مطمئنًا منخفضًا، وحروفه مرتفعة عالية، وإنما جعل الصعدة فى هذا المكان خاصة لأنه يكون أنعم لها وأسد لنبتها.

المعنى: شبه امرأة ـ ذكرها فى بيت سابق ـ بقناة مستوية لدنة قد نبتت فى مكان مطمئن الوسط، مرتفع الجوانب، والريح تعبث بها وتميلها، وهى تميل مع الريح.

والبيت السابق الذى أشرنا إليه هو قوله:

وَضَجِيعٍ قَدْ تَعَلَّلْتُ بِهِ طَيِّبٌ أَرْدَانُهُ غَيْرُ تَفِلْ

الإعراب: «أينما» أين: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفية، وعامله قوله «تمل» الواقع جوابًا للشرط، وما: زائدة «الريح» فاعل بفعل محذوف يقع فعلاً للشرط، يفسره ما بعده، والتقدير: أينما تميلها الريح، و «تميلها» جملته لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف «تمل» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بالسكون، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هى يعود إلى الصعدة فاعل.

الشاهد فيه: قوله «أينما... تميلها تمل» حيث جزم بأينما فعلين: أحدهما ـ وهو الذى يفسره قوله «تميلها» ـ فعل الشرط، والثانى ـ وهو قوله «تمل» ـ جواب الشرط وجزاؤه.

٣٣٧ـ البيت من الشواهد التى لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين. =

و «حَيْثُمَا» نحوُ قوله:

٣٣٨ ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدَّرْ لَكَ اللـــــــه نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

= **المعنى:** يقول: إنك إذا فعلت الشيء الذى تأمر غيرك به وجدت المأمور آتيًا به، يريد أن الأمر بالمعروف لا يؤتى ثمرته إلا إن كان الآمر مؤتمرًا به ليقتدى المأمور به بعد أن يثق بإخلاصه فى دعوته.

الإعراب: «وإنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «إذ ما» حرف شرط جازم، يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثانى جوابه وجزاؤه «تأت» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتأت «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «آمر» خبر المبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بآمر، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «تلف» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بإذ ما، وعلامة جزمه حذف الياء، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت فاعل «من» اسم موصول: مفعول أول لتلف «إياه» ضمير منفصل: مفعول مقدم على عامله، وذلك العامل هو قوله تأمر الآتى «تأمر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة «من» الموصولة «آتيًا» مفعول ثان لتلف.

الشاهد فيه: قوله «إذ ما تأت... تلف» حيث جزم بإذ ما فعلين، أحدهما ـ وهو قوله «تأت» ـ فعل الشرط، والثانى ـ وهو قوله «تلف» ـ جوابه وجزاؤه.

٣٣٨ ـ البيت من الشواهد التى لم يذكر العلماء الذين اطلعنا على كلامهم لها قائلاً معينًا.

اللغة: «تستقم» تعتدل، وتأخذ فى الطريق السوى «نجاحًا» ظفرًا بما تريد ونوالاً لما تأمل «غابر» باقى.

الإعراب: «حيثما» حيث: اسم شرط جازم، يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثانى جوابه وجزاؤه، وهو مبنى على الضم فى محل نصب على الظرفية، وعاملة قوله «يقدر» الواقع جوابًا للشرط، وما: زائدة «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «يقدر» فعل مضارع، جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم وعلامة جزمه السكون «لك» جار =

و «أنّى» نحو قوله:

٣٣٩ ـ خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ

وهذه الأدَوَاتُ ـ التى تجزم فعلين ـ كُلُّهَا أسماء، إلا «إنْ، وإذْ مَا» فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التى تجزم فعلاً واحدًا كُلُّهَا حروفٌ.

* * *

= ومجرور متعلق بيقدر «الله» فاعل يقدر «نجاحًا» مفعول به ليقدر «فى غابر» جار ومجرور متعلق بيقدر أيضًا، وغابر مضاف و «الأزمان» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «حيثما تستقم يقدر ـ إلخ» حيث جزم بحيثما فعلين: أحدهما ـ وهو قوله «تستقم» ـ فعل الشرط، والثانى ـ وهو قوله «يقدر» ـ جواب الشرط وجزاؤه.

٣٣٩ ـ وهذا البيت ـ أيضًا ـ من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

الإعراب: «خليلى» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها، لأنه مثنى، وهو مضاف وياء المتكلم المدغمة فى ياء التثنية مضاف إليه «أنى» اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثانى جوابه وجزاؤه، وهو ظرف مبنى على السكون فى محل نصب بجواب الشرط الذى هو تأتيا الثانى «تأتيانى» تأتيا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «تأتيا» فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل «أخًا» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة «غير» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله «لا يحاول» الآتى، وغير مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «يرضيكما» يرضى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ما الموصولة، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضى، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لا» نافية «يحاول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى قوله «أخًا» السابق، والجملة من يحاول المنفى بلا وفاعله المستتر فيه فى محل نصب صفة لقوله «أخًا»=

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَابًا وُسِمَا[1]

يعنى أن هذه الأدوات المذكورةَ فى قوله: «وَاجْزِمْ بِإِنْ - إلى قوله: وَأَنَّى» يقتضين جملتين: إحداهما - وهى المتقدمة - تُسمَّى شرطًا، والثانية - وهى المتأخرة - تُسمَّى جوابًا وَجَزَاء، ويجب فى الجملة الأولى أن تكون فعلية، وأما الثانية فالأصْلُ فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسمية، نحو: «إنْ جَاءَ زيد أكرمته، وإن جاء زَيْدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ».

* * *

وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا - أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ[2]

= **الشاهد فيه**: قول «أنى تأتانى تأتيا - إلخ» حيث جزم بأنى فعلين: أحدهما - وهو قوله «تأتانى» - فعل الشرط، والثانى - وهو قوله «تأتيا» - جواب الشرط وجزاؤه.

ولا يقال: إنه قد اتحد الشرط والجواب؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته وهى المفعول به ولواحقه، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان.

(١) «فعلين» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله «يقتضين»، «يقتضين» فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة على الأدوات السابقة، ونون النسوة فاعل «شرط» مبتدأ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه فى معرض التفصيل «قدما» قدم: فعل ماض مبنى للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى شرط، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «يتلو» فعل مضارع «الجزاء» فاعل يتلو «وجوبًا» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله «وسم» الآتى، «وسما» وسم: فعل ماض مبنى للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى قوله الجزاء، وهو المفعول الأول.

(٢) «وماضيين» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله «تلفيهما» الآتى «أو» عاطفة =

إذا كان الشرط والجزاء جملتين[1] فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: «إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو»، ويكونان فى مَحَل جَزْمٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ﴾.

والثانى: أن يكونا مضارعين، نحو: «إن يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرو»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾.

والثالث: أن يكون الأول ماضيًا والثانى مضارعًا، نحو: «إنْ قَامَ زيد يَقُمْ عمرو»، ومنه قولُه تعالى: ﴿مَنْ كان يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيها﴾.

والرابع: أن يكون الأول مضارعًا، والثانى ماضيًا، وهو قليل، ومنه قولُه:

٣٤٠ـ مَنْ يَكِدْنِى بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

= «مضارعين» معطوف على قوله «ماضيين» السابق «تلفيهما» تلفى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول «تلفى» الأول «أو» عاطفة «متخالفين» معطوف على قوله «مضارعين».

(١) لا عذر للشارح فى قوله «جملتين» من وجهين؛ الأول: أن الناظم قال: «فعلين يقتضين» والوجه الثانى: أن الشرط لا يكون جملة، وإنما يكون فعلاً، فأما الجواب فقد يكون فعلاً وقد يكون جملة، وجملة الجواب قد تكون فعلية وقد تكون اسمية؛ وإذا كان الشرط فعلاً ماضيًا كان هذا الفعل وحده فى محل جزم، كما قال الشارح نفسه.

٣٤٠ـ هذا البيت لأبى زبيد الطائى، من قصيدة أولها:

إنَّ طُولَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سُعُودِ وَضَلَالٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الْخُلُودِ

اللغة: «يكدنى» من الكيد - من باب باع - يخدعنى، ويمكر بى «الشجا» ما يعترض فى الحلق كالعظم «الوريد» هو الودج، وقيل بجنبه.

المعنى: يرثى ابن أخته، ويعدد محاسنه، فيقول: كنتَ لى بحيث إنَّ مَنْ أراد أنْ =

وقوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»(١).

* * *

= يخدعنى ويمكر بى فإنك تقف فى طريقه ولا تمكنه من نيل مأربه، كما يقف الشجا فى الحلق فيمنع وصول شىء إلى الجوف، وكنى بذلك عن انتقامه له ممن يؤذيه.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه، وهو مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ «يكدنى» يكد: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، والنون للوقاية، والياء مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط «كنت» كان: فعل ماض ناقص، مبنى على فتح مقدر فى محل جزم جواب الشرط، وتاء المخاطب اسمه «منه، كالشجا» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر كان «بين» ظرف متعلق بالخبر، وبين مضاف وحلق من «حلقه» مضاف إليه، وحلق مضاف والهاء مضاف إليه «والوريد» معطوف على حلقه.

الشاهد فيه: قوله «من يكدنى... كنت - إلخ» حيث جزم بمن الشرطية فعلين: أحدهما - وهو قوله «يكدنى» - فعل الشرط، والثانى - وهو قوله «كنت» - جواب الشرط وجزاؤه، وأولهما فعل مضارع، وثانيهما فعل ماض، وقد تكلم على هذه المسألة ونستدل لمثل ما ورد فى هذا البيت بعقب ذلك.

(١) ذهب الجمهور إلى أن مجىء فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا، يختص بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء - وتبعه الناظم - إلى أن ذلك سائغ فى الكلام، وهو الراجح عندنا، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثرًا ونظمًا، فمن النثر الحديث الذى أثره الشارح، ومنه قول عائشة رضى الله عنها: «إن أبا بكر رجل أسيفٌ متى يقم مقامك رقَّ»، ومن الشعر البيت الذى رواه الشارح، ومنه قول قعنب بن أم صاحب:

إنْ يَسْمَعُوا رِيبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا ... مِنِّى، وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فقد جزم بإن قوله «يسمعوا» شرطًا، وهو فعل مضارع، وقوله «طاروا» جوابًا وهو فعل ماض، ويروى عجزه «وما يسمعوا من صالح دفنوا» فيكون فيه شاهد لهذه المسألة أيضًا.

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ(١)

أى: إذا كان الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا - جاز جَزْمُ الجزاء ورَفْعُهُ، وكلاهما حَسَنٌ، فتقول: «إنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عمرو، ويقومُ عمرو» ومنه قولُه:

٣٤١ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ: لاَ غَائِبٌ مَالِى وَلاَ حَرِمُ

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله «حسن» الآتى، وبعد مضاف و «ماض» مضاف إليه «رفعك» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «الجزا» قصر للضرورة: مفعول به للمصدر «حسن» خبر المبتدأ «ورفعه» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «بعد» ظرف متعلق بقوله «وهن» الآتى، وبعد مضاف، و «مضارع» مضاف إليه «وهن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى رفعه، والجملة من وهن وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

وتقدير البيت: ورفعك الفعل المضارع الواقع جوابًا للشرط بعد الفعل الماضى الواقع شرطًا حسن، فأما رفع الجواب المضارع بعد المضارع الواقع شرطًا فضعيف.

٣٤١ - هذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى، من قصيدة مطلعها:

قِفْ بِالدِّيَارِ التى لَمْ يَعْفُهَا الْقِدَمُ ... بَلَى، وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ وَالدِّيَمُ

اللغة: «خليل» أى فقير محتاج؛ مأخوذ من الخلة - بفتح الخاء - وهى الفقر والحاجة «مسألة» مصدر سأل يسأل: أى طلب العطاء، واسترفد المعونة، ويُروى «يوم مسغبة» والمسغبة هى الجوع «حرم» بزنة كتف: أى ممنوع.

المعنى: يقول: إن هذا الممدوح كريم جواد، سخى يبذل ما عنده؛ فلو جاءه فقير محتاج يطلب نواله ويسترفد عطاءه لم يعتذر إليه بغياب ماله، ولم يمنعه إجابة سؤاله.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين «أتاه» أتى: فعل ماض مبنى على فتح مقدر فى محل جزم فعل الشرط، والهاء مفعوله «خليل» فاعل أتى «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله أتاه، ويوم مضاف و «مسألة» مضاف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط، وستعرف ما فيه «لا» نافية عاملة عمل ليس «غائب» اسم =

وإن كان الشرط مضارعًا والجزاء مضارعًا وجَبَ الجزمُ [فيهما] ورَفْعُ الجزاء ضعيفٌ، كقوله:

٣٤٢ ـ يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

* * *

= لا مرفوع بها «مالى» مال: فاعل لغائب سد مسد خبر لا، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفى «حرم» معطوف على غائب، هكذا قالوا، والأحسن عندى أن يكون حرم خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا أنت حرم، فتكون الواو قد عطفت جملة على جملة.

الشاهد فيه: قوله «يقول» حيث جاء جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا، وفعل الشرط ماضيًا، وهو قوله «أتاه»، وذلك على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد، أى: إن أتاه فيقول ـ إلخ، وهو ـ عند سيبويه ـ على التقديم والتأخير، أى: يقول إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب ـ إلخ، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفًا والمذكور إنما هو دليله.

٣٤٢ ـ هذا البيت من رجز لعمرو بن خثارم البجلى، أنشده فى المناقرة التى كانت بين جرير بن عبد الله البجلى، وخالد بن أرطاة الكلبى، وكانا تنافرا إلى الأقرع بن حابس ـ وكان عالم العرب فى زمانه ـ ليحكم بينهما، وذلك فى الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس.

الإعراب: «يا» حرف نداء «أقرع» منادى مبنى على الضم فى محل نصب «ابن» نعت لأقرع بمراعاة محله، وابن مضاف و «حابس» مضاف إليه «يا أقرع» توكيد للنداء الأول «إنك» إن: حرف توكيد ونصب والكاف ضمير المخاطب اسمه «إن» شرطية «يصرع» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «أخوك» أخو: نائب فاعل يصرع مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وسيبويه يجعل الجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر =

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ
شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا، لَمْ يَنْجَعِلْ[1]

أى: إذا كان الجوابُ لا يصلح أن يكون شرطًا وجب اقترانُه بالفاء، وذلك كالجملة الاسمية، نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَهُوَ مُحْسِنٌ» وكفعل الأمر، نحو: «إِنْ جاء زيد فاضْرِبْهُ» وكالفعلية المنفية بما، نحو: «إِنْ جاء زيد فما أَضْرِبُهُ» أو «لَنْ» نحو: «إن جاء زيد فَلَن أضرِبَهُ».

فإن كان الجوابُ يصلح أن يكون شرطًا ـ كالمضارع الذى ليس منفيًا بما، ولا بلن، ولا مقرونًا بحرف التنفيس، ولا بقَد، وكالماضى المتَصَرِّفِ الذى هو

= إن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر إن، والكوفيون والمبرد يجعلون هذه الجملة جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «إن يصرع... تصرع» حيث وقع جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا وفعل الشرط مضارع، وذلك ضعيف واهٍ، وهل يختص بالضرورة الشعرية؟ والجواب أنه لا يختص بضرورة الشعر، وفاقًا للمحقق الرضى، بدليل وقوعه فى القرآن الكريم، وذلك فى قراءة طلحة بن سليمان: (أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِككُم الموتُ) برفع يدرك.

(١) «واقرن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بفا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق باقرن «حتمًا» حال بتأويل اسم الفاعل: أى حاتمًا «جوابًا» مفعول به لاقرن «لو» حرف شرط غير جازم «جعل» فعل ماض مبنى للمجهول، وجملته شرط «لو» لا محل لها، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى جواب، ونائب الفاعل هذا هو مفعول «جعل» الأول «شرطًا» مفعول ثان لجعل «لإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شرطًا «أو» عاطفة «غيرها» غير: معطوف على إن، وغير مضاف وها مضاف إليه «لم» نافية جازمة «ينجعل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى جواب، وهذه الجملة جواب لو، ولو وشرطها وجوابها فى محل نصب صفة لقوله «جوابًا».

غيرُ مقرونٍ بقَد ـ لم يَجِبِ اقترانُه بالفاء، نحو: «إن جَاءَ زَيدٌ يَجِىءُ عمرو» أو «قَامَ عَمْرٌو».

* * *

وَتَخْلُفُ الْفَـاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَه كَـ «إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَه»(١)

أى: إذا كان الجوابُ جملةً اسميةً وجب اقترانُه بالفاء، ويجوز إقامة «إذا» الفجَائية مُقَامَ الفاء، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾، ولم يقيِّد المصنف الجملة بكونها اسمية استِغْنَاء بفَهْمِ ذلك من التمثيل، وهو «إِنْ تَجُدْ إِذَا لنا مكافأة».

* * *

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ(٢)

(١) «وتخلف» فعل مضارع «الفاء» مفعول به لتخلف «إذا» قصد لفظه: فاعل تخلف، وإذا مضاف و «المفاجأة» مضاف إليه من إضافة الذال إلى المدلول «كإن» الكاف جارة لقول محذوف، إن: شرطية «تجد» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «إذا» رابطة للجواب بالشرط «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكافأة» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط.

(٢) «والفعل» مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بقوله «يقترن» الآتى، وبعد مضاف، و «الجزا» قصر للضرورة: مضاف إليه «إن» شرطية «يقترن» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الفعل «بالفا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله «يقترن»، «أو الواو» معطوف على الفاء «بتثليث» جار ومجرور متعلق بقوله «قمن» الآتى «قمن» خبر المبتدأ، وهو قوله «الفعل»، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ [مضارعٌ] مقرون بالفاء أو الواو ـ جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، وقد قُرئ بالثلاثة قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا ما فى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ بجزم «يغفر» ورفعه، ونصبه، وكذلك رُوِىَ بالثلاثة قولُه:

٣٤٢ ـ فإنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

رُوى بجزم «نأخذ»، ورفعِه، ونصبِه.

* * *

٣٤٣ ـ البيتان للنابغة الذبيانى، وقبلهما بيت يخاطب به عصامًا حاجب النعمان بن المنذر، وهو قوله:

أَلَمْ أُنْسِمْ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِّى أَمَحْمُولٌ عَلَى النَّعْشِ الْهُمَامُ؟

اللغة: «يهلك» من باب ضرب يضرب: فعل لازم يتعدى بالهمزة كما فى قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْتُ مَالاً لُبَدًا﴾ وبنو تميم يعدونه بنفسه «أبو قابوس» هى كنية النعمان ابن المنذر، وقابوس: يمتنع من الصرف للعلمية والعجمة «ربيع الناس» كنى به عن الخصب والنماء وسعة العيش ورَفاغَته، وجعل النعمان ربيعًا لأنه سبب ذلك «البلد الحرام» كنى به عن أمن الناس وطمأنينتهم وراحة بالهم وذهاب خوفهم، وجعل النعمان ذلك لأنه كان سببًا فيه؛ إذ إنه كان يجير المستجير ويؤمن الخائف «بذناب عيش» ذناب كل شىء ـ بكسر الذال ـ عقبه وآخره «أجب الظهر» أى: مقطوع السنام، شبه الحياة بعد النعمان والعيش فى ظلال غيره، وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرها، ببعير قد أضمره الهزال وقطع الإعياء والنَّصَبُ سنامه، تشبيهًا مضمرًا فى النفس، وطوى ذكر المشبه به، وذكر بعض لوازمه، وقوله «ليس له سنام» فضل فى الكلام وزيادة يدل عليها سابقه.

الإعراب: «فإن» شرطية «يهلك» فعل مضارع، فعل الشرط «أبو» فاعل يهلك، وأبو مضاف، و «قابوس» مضاف إليه «يهلك» جواب الشرط «ربيع الناس» فاعل =

وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا[1]

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء، أو الواو ـ جاز نصبه وجزمه، نحو: «إنْ يَقُم زيد، ويَخْرُجْ خالدٌ، أكْرِمْكَ» بجزم «يخرج» ونصبه، ومن النصب قولُه:

= يهلك ومضاف إليه «والبلد» معطوف على ربيع «الحرام» نعت للبلد «ونأخذ» يروى بالجزم فهو معطوف على جواب الشرط، ويروى بالرفع فالواو للاستئناف، والفعل مرفوع لتجرده عن العوامل التى تقتضى جزمه أو نصبه، ويروى بالنصب فالواو حينئذ واو المعية، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، وإنما ساغ ذلك ـ مع أن شرط النصب بعد واو المعية أن تكون واقعة بعد نفى أو استفهام، أو نحوهما ـ لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه، لكونه معلقًا بالشرط؛ فأشبه الواقع بعد الاستفهام «بعده» بعد: ظرف متعلق بنأخذ، وبعد مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «بذناب» جار ومجرور متعلق بنأخذ، وذناب مضاف و «عيش» مضاف إليه «أجب» صفة لعيش مجرورة بالكسرة الظاهرة، وأجب مضاف، و «الظهر» مضاف إليه «ليس» فعل ماض ناقص «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم «سنام» اسم ليس تأخر عن خبرها، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل جر صفة ثانية لعيش.

الشاهد فيه: قوله «ونأخذ» حيث رُوى بالأوجه الثلاثة، وقد بينا لك وجه ذلك مع إعراب البيتين.

(١) «وجزم» مبتدأ «أو» عاطفة «نصب» معطوف على جزم «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق بالمبتدأ أو بالمعطوف عليه على سبيل التنازع، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ إما محذوفًا يفهم من السياق، تقديره: جائز، أو نحوه، وإما الجملة الشرطية الآتية «إثر» ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل، وإثر مضاف و «فا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أو» عاطفة «واو» معطوف على فا «إن» شرطية «بالجملتين» جار ومجرور متعلق باكتنفا الآتى «اكتنفا» فعل ماض فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف.

٣٤٤ ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ
وَلاَ يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْمَا

* * *

وَالشَّرْطُ يُغْنِى عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِى إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ[1]

٣٤٤ ـ البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «يقترب» يدنو، ويقرب «يخضع» يستكين، ويذل «نؤوه» ننزله عندنا «هضمًا» ظلمًا، وضياعًا لحقوقه.

الإعراب: «ومن» اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثانى جوابه وجزاؤه، وهو مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ «يقترب» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من الشرطية «منا» جار ومجرور متعلق بقوله يقترب «ويخضع» الواو واو المعية، يخضع: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية لتنزيل الشرط منزلة الاستفهام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من الشرطية أيضًا «نؤوه» نؤو: فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن والهاء مفعول به «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «يخش» فعل مضارع معطوف على جواب الشرط، مجزوم بحذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على من الشرطية أيضًا «ظلمًا» مفعول به ليخش «ما» مصدرية ظرفية «أقام» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان إليه، والتقدير: مدة إقامته «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «هضمًا» معطوف على قوله «ظلمًا».

الشاهد فيه: قوله «ويخضع» فإنه منصوب، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه.

ونظير هذا البيت قول زهير بن أبى سلمى، وهو من شواهد سيبويه:

وَمَنْ لاَ يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فى مُسْتَوَى الأَرْضِ يَزْلَقِ

(١) «والشرط» مبتدأ «يغنى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الشرط، والجملة من يغنى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ =

يجوز حَذْفُ جواب الشرط، والاستغناءُ [بالشرط] عنه، وذلك عندما يدلُّ دليلٌ على حَذْفِه، نحو: «أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ» فحذف جواب الشرط لدلالة «أنت ظالم» عليه، والتقدير: «أنت ظالم، إن فعلت فأنت ظالم»، وهذا كثير فى لسانهم.

وأما عكسه ـ وهو حذف الشرط والاستغناءُ عنه بالجزاءِ ـ فقليلٌ، ومنه قولُه:

٣٤٥ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

= «عن جواب» جار ومجرور متعلق بيغنى «قد» حرف تحقيق «علم» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على جواب، والجملة من علم ونائب فاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لجواب «والعكس» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يأتى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من يأتى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «المعنى» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «فهم» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المعنى، والجملة لا محل لها تفسيرية، وجواب الشرط محذوف.

٣٤٥ـ البيت لمحمد بن عبد الله الأنصارى المعروف بالأحوص، من أبيات يقولها فى زوج أخت امرأته، أو فى زوج امرأة كان يحبها ـ واسمه مطر ـ وقد تقدم بعض هذه الأبيات فى باب النداء مع الإشارة إلى حديثه، فارجع إن شئت إلى باب النداء (ش٣٠٧).

اللغة: «بكفء» ـ بوزان فَعْل ـ أى نظير مكافىء «مفرق» ـ بكسر الراء أو فتحها ـ وسط الرأس «الحسام» السيف.

الإعراب: «فطلقها» طلق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وها: مفعول به «فلست» الفاء تعليلية، ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «لها» جار ومجرور متعلق بقوله «كفء» الآتى «بكفء» الباء زائدة، كفء: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة «وإلا» الواو عاطفة، إن: شرطية أُدغمت فى لا النافية، =

[أى: وإلاّ تطلّقها يَعْلُ مَفرِقَكَ الْحُسَام].

* * *

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ(١)

كلُّ واحدٍ من الشرط والقَسَم يَسْتَدْعِى جوابًا، وجَوَابُ الشرطِ: إما مجزوم أو مقرون بالفاء، وجوابُ القَسَم إن كان جملة فعلية مثبتة، مُصَدَّرَة بمضارع ـ أُكّد باللام والنون نحو: «والله لأضربَنَّ زيدًا» وإن صُدِّرَت بماضٍ اقترن باللام وقد(٢)، نحو: «وَاللهِ لقد قَامَ زَيْدٌ» وإن كان جملة اسمية فبإنَّ واللام، أو

= وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، أى: وإلا تطلقها «يعل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو «مفرقك» مفرق: مفعول به ليعل، ومفرق مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «الحسام» فاعل «يعل».

الشاهد فيه: قوله «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر فى الكلام إلا الجواب، وقد ذكرنا تقديره فى إعراب البيت، وذكره الشارح العلامة.

(١) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق باحذف، ولدى مضاف و «اجتماع» مضاف إليه، واجتماع مضاف و«شرط» مضاف إليه «وقسم» معطوف على شرط «جواب» مفعول به لاحذف، وجواب مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «أخرت» أخر: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بأخرت محذوف، والتقدير: ما أخرته «فهو» الفاء للتعليل، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «ملتزم» خبر المبتدأ.

(٢) وربما حُذفت اللام وقد جميعًا، وذلك إن طالت جملة القسم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ﴾ فإن هذه الجملة جواب القسم الذى فى أول السورة، وهو فعل ماض مثبت وليس معه لام ولا قد، ثم إن الذى يقترن باللام وقد معًا هو الماضى المتصرف، فأما الجامد فيقترن باللام وحدها، نحو: «والله لعسى زيد أن يقوم، ووالله لنعم الرجل زيد».

اللام وحدها، أو بإنَّ وحدها نحو: «وَالله إنَّ زيدًا لقائم» و «وَالله لزَيْدٌ قائم» و «والله إنَّ زيْدًا قَائِمٌ» وإنْ كان جملة فعلية منفية [فينفى] بما أو لا أو إنْ، نحو: «والله ما يقوم زيد، ولا يقوم زيد، وإنْ يَقُومُ زيد» والاسمية كذلك[1].

فإذا اجتمع شرط وقسم حُذِفَ جوابُ المتأخِّرِ منهما لدلالة جواب الأول عليه؛ فتقول: «إنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللهِ يَقُمْ عَمْرٌو»؛ فتحذف جوابَ القسم لدلالة جواب الشرط عليه، وتقول: «والله إن يَقُمْ زيد لَيَقُومَنَّ عمرو»؛ فتحذف جوابَ الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

* * *

وَإنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ، مُطْلَقًا، بِلاَ حَذَرْ[2]

أى: إذا اجتمع الشرطُ وَالقَسَمُ أُجيبَ السابقُ منهما، وَحُذِفَ جَوَابُ المتأخر، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذُو خَبَرٍ؛ فإن تقدم عليهما ذُو خَبَرٍ رُجِّحَ الشرطُ مطلقًا، أى: سواء كان متقدمًا أو متأخرًا؛ فَيُجَاب الشرط ويحذف جواب القسم؛ فتقول: «زَيْدٌ إنْ قَامَ وَاللهِ أُكْرِمْهُ» و «زَيْدٌ وَاللهِ إنْ قَامَ أُكْرِمْهُ».

(١) هذا كله فى القسم غير الاستعطافى، أما القسم المقصود به الاستعطاف فإنه يجاب بجملة إنشائية، نحو قول المجنون:

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إلَيْكَ لَيْلَى قُبَيْلَ الصُّبْحِ أوْ قَبَّلْتَ فَاهَا

(٢) «إن» شرطية «توالیا» توالى: فعل ماض فعل الشرط، وألف الاثنين فاعله «وقبل» الواو واو الحال، قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر، وذو مضاف و «خبر» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من ألف الاثنين فى «توالیا» السابق «فالشرط» الفاء واقعة فى جواب الشرط، الشرط: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله «رجح» الآتى، «رجح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «مطلقًا» حال من الشرط «بلا حذر» جار ومجرور متعلق برجح.

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِى خَبَرٍ مُقَدَّمِ[1]

أى: وقد جاء قليلاً ترجيحُ الشرطِ على القَسَمِ عند اجتماعهما وتقدُّمِ القَسَمِ، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قولُه:

٣٤٦ ـ لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ
لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

(١) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «رجح» فعل ماض مبنى للمجهول «بعد» ظرف متعلق برجح، وبعد مضاف و «قسم» مضاف إليه «شرط» نائب فاعل رجح، و «بلا ذى» جار ومجرور متعلق برجح، وذى مضاف، و «خبر» مضاف إليه «مقدم» نعت لذى خبر.

٣٤٦ ـ البيت للأعشى: ميمون بن قيس، من قصيدة له مشهورة، معدودة ـ عند جماعة من الرواة ـ فى المعلقات، مطلعها:

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أيُّهَا الرَّجُلُ ؟
غَرَّاءُ فَرْعَاءُ مَصْقُولٌ عَوَارِضُهَا تَمْشِى الهُوَيْنَا كَمَا يَمْشِى الْوَجِى الْوَحِلُ
كَأَنَّ مِشْيَتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا مَرُّ السَّحَابَةِ لاَ رَيْثٌ وَلاَ عَجَلُ

اللغة: «منيت» ابتليت، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيبانى «عن غب» عن ـ هنا ـ تؤدى المعنى الذى تؤديه بعد، وغب كذا ـ بكسر الغين ـ أى: عقبه، ويُروى «... عن جدٍّ» والجد ـ بكسر الجيم ـ المجاهدة، أى الشدة «لا تلفنا» لا تجدنا «ننتفل» نتملص ونتخلص.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، أى: والله، لئن ـ إن: شرطية «منيت» منى: فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب فاعل «بنا» جار ومجرور متعلق بمنيت «عن غب» جار ومجرور متعلق بمنيت أيضًا، وغب مضاف و«معركة» مضاف إليه «لا» نافية «تلفنا» تلف: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونا: مفعول أول «عن دماء» جار ومجرور متعلق بقوله «ننتفل» الآتى، ودماء مضاف، «القوم» مضاف =

فَلاَمُ «لئن» مُوَطِّئَة لقسمٍ محذوفٍ ـ والتقدير: والله لَئِنْ ـ و «إنْ» شَرْطٌ، وجوابُه «لا تُلْفِنَا» وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يُجَبِ القَسَمُ، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير ـ وهو إجابة القسم لتقدُّمِه ـ لقيل: لا تُلْفِينَا؛ بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع.

* * *

= إليه «ننتفل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والجملة من ننتفل وفاعله المستتر فيه فى محل نصب مفعول ثان لتلفى.

الشاهد فيه: قوله «لا تلفنا» حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه، وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جوابًا للقسم لجاء به مرفوعًا لا مجزومًا، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة.

فَصْلُ لَوْ

«لَوْ» حَرْفُ شَرْطٍ فِى مُضِىٍّ، وَيَقِلْ
إِيلاَؤُهَا مُسْتَقْبَلاً ، لَكِنْ قُبِلْ[1]

لو تستعمل استعمالين:

أحدهما: أن تكون مَصْدَرِيّة، وعلامتها صحة وُقُوع «أنْ» مَوْقِعَهَا، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» أى: قِيَامَهُ، وقد سبق ذِكْرُهَا فى باب الموصول[2].

الثانى: أن تكون شرطية، ولا يليها ـ غالبًا ـ إلا ماضٍ معنى، ولهذا قال: «لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِى مُضِىٍّ» وذلك نحو قولك: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقُمْتُ» وفَسَّرَهَا سيبويه بأنها حَرْفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره، وفَسَّرَهَا غيره بأنها حرف امتناع لامتناع، وهذه العبارة الأخيرة هى المشهورة، والأولى الأصَحُّ، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، وإليه أشار بقوله: «ويقل إيلاؤها مستقبلاً» ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾، وقوله:

(١) «لو» قصد لفظه: مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ، وحرف مضاف، و «شرط» مضاف إليه «فى مضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لشرط «ويقل» فعل مضارع «إيلاؤها» إيلاء: فاعل يقل، وإيلاء مضاف، وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «مستقبلاً» مفعول ثان للمصدر «لكن» حرف استدراك «قبل» فعل ماض، مبنى للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى «إيلاؤها مستقبلاً» هو نائب الفاعل.

(٢) قد أنكر جماعة من النحاة مجيء لو مصدرية، وقد ذكرنا ذلك مفصلاً فى (ص٥١) الآتية.

٣٤٧ـ وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ ، أَوْ زَقَا إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

* * *

٣٤٧ـ البيتان لنوبة بن الحمير، بضم الحاء المهملة، وفتح الميم، وتشديد الياء المثناة.

اللغة: «جندل» ـ بفتحتين بينهما سكون ـ أى حجر «صفائح» هى الحجارة العراض التى تكون على القبور «البشاشة» طلاقة الوجه «زقا» صاح «الصدى» ذكر البوم، أو هو ما تسمعه فى الجبال كترديد لصوتك.

المعنى: يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته، وقد حجبته عنها الجنادل والأحجار العريضة، لسلم عليها وأجابها تسليم ذوى البشاشة، أو لناب عنه فى تحيتها صدى يصيح من جانب القبر.

الإعراب: «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ليلى» اسم أن «الأخيلية» نعت لليلى «سلمت» سلم: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى ليلى، والجملة فى محل رفع خبر أن و«أن» ومعمولها فى تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف، والتقدير: ولو ثبت تسليم ليلى، وإما مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ولو تسليم ليلى حاصل، مثلاً، وقد بين الشارح هذا الخلاف قريبًا (ص ٤٩) وعلى أية حال فهذه الجملة هى جملة الشرط «علىَّ» جار ومجرور متعلق بسلمت «ودونى» الواو واو الحال، دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودون مضاف ورياء المتكلم مضاف إليه «جندل» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال «لسلمت» اللام هى التى تقع فى جواب لو، وسلم: فعل ماض، والتاء ضمير المتكلم فاعل «تسليم» منصوب على المفعولية المطلقة، وتسليم مضاف و «البشاشة» مضاف إليه، «أو» عاطفة «زقا» فعل ماض، معطوف على «سلمت» الماضى «إليها» جار ومجرور متعلق بزقا «صدى» فاعل زقا «من جانب» جار ومجرور متعلق بقوله «صائح» الآتى، وجانب مضاف، و «القبر» مضاف إليه «صائح» نعت لصدى.

الشاهد فيه: وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد لو، وهذا قليل.

وَهْىَ فِى الاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ[1]

يعنى أن «لو» الشرطيَّةَ تختصُّ بالفعل؛ فلا تدخل على الاسم، كما أنَّ «إنْ» الشرطية كذلك، لكن تدخل «لَوْ» على «أَنَّ» واسمها وخبرها، نحو: «لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ»، واختُلف فيها، والحالَةُ هذه؛ فقيل: هى باقية على اختصاصِهَا، و «أَنَّ» وما دخلت عليه فى موضع رفع فاعلٌ بفعل محذوف، والتقدير: «لو ثبَتَ أن زيدًا قائم لقمت» [أى: لو ثبتَ قيامُ زَيدٍ]، وقيل: زالَتْ عن الاختصاص، و «أَنَّ» وما دخلت عليه فى موضع رفعٍ مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: «لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ثَابِتٌ لقُمْتُ» أى: لَوْ قِيَامُ زَيْدٍ ثَابِتٌ، وهذا مذهب سيبويه.

* * *

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ، نَحْوُ لَوْ يَفِى كَفَى[2]

(١) «وهى» ضمير منفصل مبتدأ «فى الاختصاص» جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الخبر الآتى «بالفعل» جار ومجرور متعلق بالاختصاص «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك ونصب «لو» قصد لفظه: اسم لكن «أن» قصد لفظه أيضًا: مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بقوله «تقترن» الآتى «قد» حرف تقليل «تقترن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى «أن»، والجملة من الفعل الذى هو تقترن وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو أن، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر لكن.

(٢) «وإن» شرطية «مضارع» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «تلاها» تلا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مضارع، وها مفعول، والجملة من تلا وفاعله لا محل لها مفسرة «صرفا» صرف: فعل ماض مبنى للمجهول، وهو جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره =

قد سَبَقَ أن «لو» هذه لا يليها ـ فى الغالب ـ إلا ما كان ماضيًا فى المعنى، وذَكَرَ هنا أنه إن وقع بعدها مضارعٌ فإنها تَقْلِبُ معناه إلى المضىِّ كقوله:

٣٤٨ـ رُهْبَانُ مَدْيَنَ وَالَّذِينَ عَهِدْتُهُمْ يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُعُودَا

= هو يعود إلى «مضارع» السابق، والألف للإطلاق «إلى المضى» جار ومجرور متعلق بصرف «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أى: وذلك نحو «لو» حرف شرط غير جازم «يفى» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو «كفى» جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه فى محل جر بإضافة «نحو» إليه على تقدير مضاف، أى: نحو قولك لو يفى كفى.

٣٤٨ـ البيتان لكثير عزة، يتحدث فيهما عن تأثير عزة عليه ومنشئه.

اللغة: «رهبان» جمع راهب، وهو عابد النصارى «مدين» قرية بساحل الطور «قعودًا» جمع قاعد، مأخوذ من قعد للأمر، أى اهتم له واجتهد فيه.

الإعراب: «رهبان» مبتدأ، ورهبان مضاف و «مدين» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «والذين» اسم موصول معطوف على رهبان «عهدتهم»، عهد: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل، مبنى على الضم فى محل رفع، وضمير جماعة الغائبين العائد على الذين مفعول به لعهد، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذين «يبكون» فعل مضارع، وواو الجماعة فاعله، والنون علامة الرفع، والجملة فى محل نصب حال من المفعول فى عهدتم «من حذر» جار ومجرور متعلق بقوله «يبكون» السابق، وحذر مضاف و «العذاب» مضاف إليه «قعودًا» منصوب على الحال: إما من المفعول فى عهدتهم كجملة يبكون فتكون الحال مترادفة، وإما من الفاعل فى يبكون فتكون الحال متداخلة «لو» حرف امتناع لامتناع «يسمعون» فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع، والجملة شرط لو لا محل لها من الإعراب «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «سمعت» فعل وفاعل، و «ما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف، أى: سماعًا مثل سماعى «كلامها» كلام: تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولاً، وكلام مضاف، وها: مضاف إليه «خروا» خر: فعل ماض، وواو الجماعة فاعل، والجملة جواب لو لا محل لها من الإعراب، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ =

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودَا

أى: لو سمعوا.

ولا بُدَّ لِلَوْ هذه من جواب، وجوابُهَا: إما فعلٌ ماضٍ، أو مضارعٌ منفى بلم.

وإذا كان جوابها مُثْبَتًا، فالأكثرُ اقترانُه باللام، نحو: «لو قام زيد لقام عمرو» ويجوز حَذْفُهَا؛ فتقول: «لو قام زيد قام عمرو».

وإن كان منفيًا بلم لم تصحبها اللام؛ فتقول: «لو قام زيد لم يقم عمرو».

وإن نُفى بما فالأكثر تَجَرُّدُهُ من اللام، نحو: «لَو قام زيد ما قام عمرو»، ويجوز اقترانُه بها، نحو: «لو قام زيد لما قام عمرو»[1].

* * *

= الذى هو رهبان مدين «لعزة» جار ومجرور متعلق بقوله «خروا» السابق «ركعًا» حال من الواو فى خروا «وسجودًا» معطوف على قوله «ركعًا».

الشاهد فيه: قوله «لو يسمعون» حيث وقع الفعل المضارع بعد «لو» فصرفت معناه إلى المضى؛ فهو فى معنى قولك «لو سمعوا».

(١) اعلم أن كثيرًا من النحاة ينكرون «لو» المصدرية، ويقولون لا تكون لو إلا شرطية، فإن ذُكر جوابها فالأمر ظاهر، وإن لم يُذكر جوابها ـ كما فى الأمثلة التى تدعى فيها المصدرية ـ فالجواب محذوف. والذين أثبتوها قالوا: إنها توافق أن المصدرية: فى المعنى، وفى سبك الفعل بعدها بمصدر، وفى بقاء الماضى على مضيه، وتخليص المضارع للاستقبال، وتفارقها فى العمل، فإن لو لا تنصب، ولا بد لهما من أن يطلبهما عامل، فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلاً نحو: «يعجبنى أن تقوم، وما كان ضرك لو مننت» ومفعولاً به، نحو: «أحب أن تقوم، ويود أحدهم لو يعمر» وخبر مبتدأ نحو: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه» ونحو قول الأعشى:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمُ مِنَ التَّأَنِّى وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وتقع «أن» مع مدخولها مبتدأ نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

أَمَّا، ولَوْلاَ، ولَوْمَا

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَفَا ـ لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا ـ أُلِفَا[1]

أمّا: حرفُ تفصيلٍ، وهى قائمة مَقامَ [أداة] الشرطِ، وفعلِ الشرطِ؛ ولهذا فَسَّرَهَا سيبويه بمهما يَكُ من شىء، والمذكور بعدها جوابُ الشرطِ؛ فلذلك لزمته الفاء، نحو: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ» والأصْلُ «مهما يَكُ من شىء فزيدٌ منطلقٌ» فأنِيبَتْ «أما» مُنَابَ «مهما يَكُ من شىء»؛ فصار «أما فزيدٌ منطلقٌ»، ثم أُخِّرت الفاء إلى الخبر، فصار: «أما زيد فمنطلق»؛ ولهذا قال: «وَفَا لتلو تلوها وُجُوبًا أُلِفَا».

* * *

وَحَذْفُ ذِى الْفَا قَلَّ فِى نَثْرٍ، إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا[2]

(١) «أما» قصد لفظه: مبتدأ «كمهما يك من شىء» المقصود حكاية هذه الجملة التى بعد الكاف الجارة أيضًا، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفا» قصر للضرورة: مبتدأ «لتلو» جار ومجرور متعلق بقوله «ألفا» الآتى فى آخر البيت، وتلو مضاف وتلو من «تلوها» مضاف إليه، وتلو مضاف وها: مضاف إليه «وجوبًا» حال من الضمير المستتر فى قوله «ألفا» الآتى «ألفا» ألف: فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «فا» الواقع مبتدأ، والألف للإطلاق، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف و «ذى» اسم إشارة مضاف إليه «الفا» قصر للضرورة: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «قل» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من قل وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ «فى نثر» جار ومجرور متعلق بقوله «قل» السابق «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «قول» اسم يك «معها» مع: =

[قد] سَبَقَ أن هذه الفاء ملتَزَمَةُ الذِّكْرِ، وقد جاء حَذْفُهَا فى الشعر، كقوله:

٣٤٩ ـ فَأَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ
وَلَكِنَّ سَيْرًا فِى عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

= ظرف متعلق بقوله «نبذ» الآتى، ومع مضاف وها مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «نبذا» نبذ: فعل ماض مبنى للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى قول، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل نصب خبر يك، وجملة يك واسمه وخبره فى محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهى جملة الشرط، والجواب محذوف يدل سابق الكلام عليه، والتقدير: إذا لم يك قول فحذف الفاء قليل.

٣٤٩ ـ هذا البيت مما هُجى به بنو أسد ابن أبى العيص قديمًا، وهو من كلام الحارث ابن خالد المخزومى، وقبله:

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ، وَأَنْتُمُ قُمُدُونَ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ

اللغة: «قمدون» جمع قمد، وهو ـ بضم القاف والميم وتشديد الدال، بزنة عتل ـ الطويل، وقيل: الطويل العنق الضخمة «سودان» أراد به الأشراف، وقيل: هو جمع سود، وهو جمع أسود، وهو أفعل تفضيل من السيادة «عراض» جمع عرض ـ بضم العين وسكون الراء المهملة وآخره ضاد معجمة ـ بمعنى الناحية «المواكب» الجماعة ركبانًا أو مشاة، وقيل: ركاب الإبل للزينة خاصة.

الإعراب: «أما» حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل «القتال» مبتدأ «لا» نافية للجنس «قتال» اسم لا، مبنى على الفتح فى محل نصب «لديكم» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، ولدى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة من لا واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ، والرابط بين جملة المبتدأ والخبر هو العموم الذى فى اسم لا، كذا قيل، ورده الجمهور، واستظهر جماعة منهم أن الرابط هنا إعادة المبتدأ بلفظه فهو كقوله تعالى: ﴿الحاقَّةُ * ما الحاقَّةُ * وما أدْراكَ ما الحاقَّةُ﴾ ﴿القارِعَةُ * ما القارِعَةُ﴾ ﴿وأصْحابُ الْيَمِينَةِ ما أصْحابُ الْيَمِينَةِ﴾، «ولكن» حرف استدراك ونصب، واسمه محذوف، أى: ولكنكم «سيرًا» مفعول مطلق لفعل محذوف، أى تسيرون سيرًا، وجملة هذا الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع =

أى: فلا قتال، وحُذِفَتْ فى النثر أيضًا: بكثرة، وبقلة؛ فالكثرة عند حَذْفِ القول معها، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ؟﴾ أى فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، والقليل: ما كان بخلافه، كقوله ﷺ: «أما بعدُ ما بَالُ رجالٍ يشترطون شروطًا ليست فى كتاب الله»[1] هكذا وقع فى صحيح البخارى «ما بال» بحذف الفاء، والأصلُ: أما بعد فما بالُ رجال، فحُذفت الفاء.

* * *

= خبر لكن، ويجوز أن يكون قوله «سيرًا» هو اسم لكن، وخبره محذوف، والتقدير: ولكن لكم سيرًا - إلخ «فى عراض» جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف على الأول، وبقوله «سيرًا» على الثانى، وعراض مضاف و «المواكب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لاقتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب أما، مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك للضرورة، ومثله قول الآخر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لاَ صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا صَرِيرُهَا

فحذف الفاء من «لا صدور لجعفر» وليس على تقدير القول، وقوله «ولكن أعجازًا» تقديره «ولكن لهم أعجازًا» نظير ما ذكرناه فى قول الحارث «ولكن سيرًا» فى أحد الوجهين.

(١) يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول، فتكون من النوع الذى يكثر فيه حذف الفاء كالآية، والتقدير: أما بعد فأقول: ما بال رجال، وقد رُوى أن السيدة عائشة - رضى الله تعالى عنها ! - قالت: «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافًا واحدًا» فهذا على حذف الفاء، وليس على تقدير قول قطعًا، لأنه إخبار عن شىء مضى.

لَوْلا ولَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا
إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا[1]

للولا ولوما استعمالان:

أحدهما: أن يكونا دالين على امتناع الشىء لوجود غيره، وهو المراد بقوله: «إذا امتناعًا بوجود عَقَدَا» ويلزمان حينئذ الابتداء؛ فلا يدخلان إلا على المبتدأ، ويكون الخبر بعدهما محذوفًا وجوبًا، ولا بُدَّ لهما من جواب[2]، فإن كان مُثْبَتًا قُرِنَ باللاّم غالبًا، وإن كان منفيًا بما تَجَرَّدَ عَنْهَا[3] غالبًا، وإن كان منفيًا بلم لم يقترن بها، نحو: «لولا زَيْدٌ لأكرمتك، ولوما زيد لأكرمتك، ولوما زيد ما جاء عمرو، ولوما زيد لم يجئ

(١) «لولا» قصد لفظه: مبتدأ «ولوما» معطوف على لولا «يلزمان» فعل مضارع وألف الاثنين فاعل، والنون علامة الرفع، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «الابتدا» مفعول به ليلزمان «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «امتناعًا» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله «عقدا» الآتى «بوجود» جار ومجرور متعلق بعقد الآتى أيضًا «عقدا» عقد: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها.

(٢) قد يُحذف جواب لولا لدليل يدل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ولَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيكُم ورَحْمَتُه وأنَّ اللهَ تَوَّابٌ حكيمٌ﴾ التقدير: لولا فضله عليكم لهلكتم.

(٣) ومن غير الغالب قد يخلو الجواب المثبت من اللام، وذلك نحو قول الشاعر:

وَلاَ زُهَيْرٌ جَفَانِى كُنْتُ مُعْتَذِرًا وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلسِّلْمِ إِنْ جَنَحُوا

وقد يقترن الجواب المنفى بما باللام نحو قول الشاعر:

لَوْلاَ رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا أَبْقَتْ نَوَاهُمْ لَنَا رُوحًا وَلاَ جَسَدَا

عمرو»؛ فزيد ـ فى هذه المُثُل ونَحْوِها ـ مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، والتقدير: لولا زيد موجود؛ وقد سَبَقَ ذكر هذه المسألة فى باب الابتداء.

* * *

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ، وَهَلاَّ، أَلاَّ، أَلاَ، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ[1]

أشار فى هذا البيت إلى الاستعمال الثانى للولا ولوما، وهو الدلالة على التحضيض؛ ويختصان حينئذٍ بالفعل، نحو: «لَوْلاَ ضَرَبْتَ زَيْدًا، وَلَوْمَا قَتَلْتَ بَكْرًا» فإن قصدت بهما التوبيخَ كان الفعلُ ماضيًا، وإن قَصَدْتَ بهما الحثَّ على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلاَ نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا﴾ أى: لينفِرَ.

وبقيةُ أدواتِ التحضيض حكمها كذلك، فتقول: «هَلاَّ ضَرَبْتَ زيدًا، وَأَلاَّ فَعَلْتَ كذا»، وألا مخففة كألاَّ مشددة.

* * *

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ[2]

(١) «وبهما» الواو عاطفة أو للاستئناف، بهما: جار ومجرور متعلق بقوله «مز» الآتى «التحضيض» مفعول به لمز تقدم عليه «مز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «وهلا» معطوف على الضمير المجرور محلاً بالباء فى قوله «بهما»، «ألا، ألا» معطوفان أيضًا على الضمير المجرور محلاً بالباء، بعاطف مقدر «وأولينها» أول: فعل أمر، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وها: مفعول أول «الفعلا» مفعول ثان.

(٢) «وقد» حرف تقليل «يليها» يلى: فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وها: مفعول به ليلى «اسم» فاعل يلى «بفعل» جار ومجرور متعلق بقوله «علق» =

قد سَبَقَ أن أدوات التحضيض تختصُّ بالفعل، فلا تدخل على الاسم، وذكر فى هذا البيت أنه قد يقع الاسمُ بعدها، ويكون مَعْمُولاً لفعل مُضْمَرٍ، أو لفعل مُؤَخَّرٍ عن الاسم؛ فالأول كقوله:

٣٥٠ ـ * هَلاَّ التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ *

= الآتى «مضمر» نعت لفعل «علق» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة فى محل رفع نعت لاسم «أو» عاطفة «بظاهر» معطوف على قوله «بفعل» السابق مع ملاحظة منعوت محذوف، أى: أو بفعل ظاهر ـ إلخ «مؤخر» نعت لظاهر.

٣٥٠ ـ هذا عجز بيت لا يُعرف قائله، وصدره:

* أَلاَنَ بَعْدَ لَجَاجَتِى تَلْحُونَنِى *

اللغة: «لجاجتى» بفتح اللام: مصدر لجج فى الأمر ـ من باب تعب ـ إذا لازمه، وواظب عليه، وداوم على فعله «تلحوننى» تلومونى «صحاح» جمع صحيح، أى: والقلوب خالية من الغضب والحقد والضغينة.

المعنى: يقول: أبعد لجاجتى وغضبى وامتلاء قلوبنا بالغل والحقد تلومونى وتعذلوننى، وتتقدمون إلىَّ بطلب الصلح وغفران ما قدمتم من الإساءة، وهلا كان ذلك منكم قبل أن تمتلئ القلوب إحنة، وتحمل الضغينة عليكم بسبب سوء عملكم.

الإعراب: «ألآن» الهمزة للإنكار، والآن: ظرف زمان متعلق بقوله «تلحوننى» الآتى «بعد» ظرف زمان بدل من الظرف السابق، وبعد مضاف ولجاجة من «لجاجتى» مضاف إليه، ولجاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «تلحوننى» تلحو: فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع، والنون الثانية للوقاية، وياء المتكلم مفعول به «هلا» أداة تحضيض «التقدم» فاعل بفعل محذوف، أى: هلا حصل التقدم «والقلوب» الواو للحال، القلوب: مبتدأ «صحاح» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «هلا التقدم» حيث ولى أداة التحضيض اسم مرفوع، فيُجعل هنا فاعلاً لفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال، =

فـ «التقدُّمُ» مرفوعٌ بفعل محذوف، وتقديره: هَلاَّ وُجِدَ التقدُّمُ، ومثلُه قولُه:

٣٥١ ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِى ضَوْطَرَى ، لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

= وهذا الفعل ليس فى الكلام فعل آخر يدل عليه كما فى نحو «زيدًا أكرمته».
ونظير هذا البيت قول الشاعر:

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ

فإن «رجلاً» منصوب بفعل محذوف، وذلك فى بعض تخريجاته، وهذا الفعل المحذوف ليس فى الكلام فعل يفسره، وتقدير الكلام: ألا تعرفوننى رجلاً، أو نحو ذلك.

٣٥١ ـ البيت لجرير، من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق.

اللغة: «تعدون» قد اختلف العلماء فى هذا الفعل، هل يتعدى إلى مفعول واحد فقط، أو يجوز أن يتعدى إلى مفعولين؟ فأجاز قوم تعديته إلى مفعولين، ومنع ذلك آخرون، والبيت بظاهره شاهد للجواز «عقر» مصدر قولك عقر الناقة، أى: ضرب قوائمها بالسيف «النيب» جمع ناب، وهى الناقة المسنة «مجدكم» عزكم وشرفكم «ضوطرى» هو الرجل الضخم اللئيم الذى لا غناء عنده، والضوطرى ايضًا: المرأة الحمقاء «الكمى» الشجاع المتكمى فى سلاحه، أى المستتر فيه «المقنعا» بصيغة اسم المفعول: الذى على رأسه البيضة والمغفر.

المعنى: يقول: إنكم تعدُّون ضرب قوائم الإبل المسنة ـ التى لا يُنتفع بها ولا يُرجى نسلها ـ بالسيف أفضل عزكم وشرفكم، هلاَّ تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم!؟

الإعراب: «تعدون» تعد: فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع «عقر» مفعول أول، وعقر مضاف و «النيب» مضاف إليه «أفضل» مفعول ثان، وأفضل مضاف ومجد من «مجدكم» مضاف إليه، ومجد مضاف، وكاف المخاطب مضاف إليه «بنى» فنادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وبنى مضاف و «ضوطرى» مضاف إليه « لولا » أداة تحضيض «الكمى» =

فـ «الكَمِيَّ»: مفعولٌ بفعل محذوف، والتقدير: لولا تعدون الكَمِيَّ المقَنَّعَ، والثانى كقولك: لولا زيدًا ضربتَ، فـ «زيدًا» مفعول «ضربت».

* * *

= مفعول أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف، أى: لولا تعدون قتل الكمى «المقنعا» صفة للكمى، والمفعول الثانى محذوف، يدل عليه الكلام السابق، والتقدير: لولا تعدون قتل الكمى المقنع أفضل مجدكم.
الشاهد فيه: قوله «لولا الكمى المقنعا» حيث ولى أداة التحضيض اسم منصوب؛ فجعل منصوبًا بفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال.
ونحب أن ننبهك إلى أن العامل فى الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض على ثلاثة أقسام تفصيلاً:
أولها: أن يكون هذا الفعل العامل فى ذلك الاسم متأخرًا عن الاسم نحو: «هلا زيدًا ضربت».
وثانيها: أن يكون هذا العامل محذوفًا مفسَّرًا بفعل آخر مذكور بعد الاسم، نحو: «ألا خالدًا أكرمته» تقدير هذا الكلام: ألا أكرمت خالدًا أكرمته.
وثالثها: أن يكون هذا الفعل العامل محذوفًا، وليس فى اللفظ فعل آخر يدل عليه، ولكن سياق الكلام ينبئ عنه؛ فيمكنك أن تتصيده منه، وقد استشهدنا لهذا النوع فى شرح الشاهد رقم ٣٥٠.

الإِخْبَارُ بِالَّذِى، وَالألف وَاللام

مَا قِيلَ «أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِى» خَبَرْ ... عَنِ الَّذِى مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ[1]

وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِى التَّكْمِلَهْ[2]

نَحْوُ: «الَّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ» ؛ فَذَا ... «ضَرَبْتُ زَيْدًا» كَانَ، فَادْرِ المَأْخَذَا[3]

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «أخبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنتَ «عنه، بالذى» جاران ومجروران يتعلقان بأخبر، وجملة «أخبر» وما تعلق به مقول القول «خبر» خبر المبتدأ «عن الذى» جار ومجرور متعلق بقوله «خبر» السابق «مبتدأ» حال من «الذى» السابق «قبل» ظرف متعلق بقوله «استقر» الآتى، أو مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بمحذوف حال ثانية، وجملة «استقر» مع فاعله المستتر فيه جوازًا تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلاً بعن.

(٢) «وما» اسم موصول: مبتدأ «سواهما» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «فوسطه» الفاء زائدة، ووسط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، ودخلت الفاء فى جملة الخبر لشبه الموصول الواقع مبتدأ بالشرط «صلة» حال من الهاء الواقعة مفعولاً به فى قوله «فوسطه»، «عائدها» عائد: مبتدأ، وعائد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصلة مضاف إليه «خلف» خبر المبتدأ، وخلف مضاف، و «معطى» مضاف إليه، ومعطى مضاف، و «التكملة» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

(٣) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أى: وذلك نحو «الذى» اسم موصول مبتدأ «ضربته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «زيد» خبر الذى الواقع مبتدأ «فذا» الفاء للتفريع، ذا: اسم إشارة مبتدأ «ضربت زيدًا» أصله فعل وفاعل ومفعول، وقد قصد لفظه، وهو خبر مقدم لكان «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ، وجملة كان واسمها =

هذا الباب وَضَعَه النحويون لامتحان الطالب وَتَدْرِيبِه، كما وضعوا باب التمرين فى التصريف لذلك.

فإذا قيل لك: أخبر عن اسم من الأسماء بـ «الذى»؛ فظاهرُ هذا اللفظ أنك تجعل «الذى» خبرًا عن ذلك الاسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المجعولُ خبرًا هو ذلك الاسم، والمخبَر عنه إنما هو «الذى» كما ستَعرفه، فقيل: إن الباء فى «بالذى» بمعنى «عن»، فكأنه قيل: أخبر عن الذى.

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك؛ فجئ بالذى، وَاجْعَلْهُ مبتدأ، واجعل ذلك الاسْمَ خبرًا عن الذى، وَخُذِ الجملة التى كان فيها ذلك الاسم فَوَسِّطْهَا بين الذى وبين خبره، وهو ذلك الاسْمُ، واجعل الجملَةَ صِلَةَ الذى، واجعل العائدَ على الذى الموصول ضميرًا، تجعله عوضًا عن ذلك الاسم الذى صيَّرته خبرًا.

فإذا قيل لك: أخْبِرْ عن «زيد» من قولك «ضَرَبْتُ زَيْدًا»؛ فتقول: الذى ضربته زيد، فالذى: مبتدأ، وزيد: خَبَرُه، وضربته: صلة الذى، والهاء فى «ضربته» خَلَف عن «زيد» الذى جعلته خبرًا، وهى عائدة على «الذى».

* * *

وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتِى ... أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ المُثْبَتِ[1]

= وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة «فادر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «المأخذا» مفعول به لادر، والألف للإطلاق.

(١) «وباللذين» الواو عاطفة أو للاستئناف، وباللذين جار ومجرور متعلق بقوله «أخبر» الآتى «والذين، والتى» معطوفان على «اللذين» السابق «أخبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «مراعيًا» حال من فاعل «أخبر» وفى «مراع» ضمير مستتر هو فاعله «وفاق» مفعول به لقوله «مراعيًا»، ووفاق مضاف، و«المثبت» مضاف إليه. =

أى: إذا كان الاسْمُ ـ الذى قيل لك أخبر عنه ـ مثنّى فجئ بالموصول مثنى كَاللَّذَيْنِ، وإن كان مجموعًا فجئ به كذلك كَالَّذِينَ، وإن كان مؤنثًا فجئ به كذلك كالتى.

والحاصلُ أنه لابد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به؛ لأنه خبر عنه، ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه: إن مفردًا فمفرد، وإن مثنّى فمثنى، وإن مجموعًا فمجموع، وإن مذكرًا فمذكر، وإن مؤنثًا فمؤنث.

فإذا قيل لك: أخبر عن «الزَّيْدَيْنِ» من «ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ» قلت: «اللَّذَانِ ضربتهما الزَّيْدَانِ»، وإذا قيل: أخبر عن «الزَّيْدِينَ» من «ضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ» قلت: «الَّذِينَ ضَرَبْتُهُمُ الزَّيْدُونَ»، وإذا قيل: أخبر عن «هِنْدٍ» من «ضَرَبْتُ هِنْدًا» قلت: «الَّتِى ضَرَبْتُهَا هِنْدٌ».

* * *

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا[1]

= هذا، ومثل اللذين والذين والتى: اللتان فى المثنى المؤنث، واللاتى واللائى فى الجمع المؤنث، والألى فى جمع الذكور، وليس الحكم قاصرًا على الأسماء الثلاثة التى ذكرها الناظم، ولو أنه قال: «وبفروع الذى نحو التى» لكان وافيًا بالمقصود، وتصحيح كلامه أنه على حذف الواو العاطفة والمعطوف بها، وكأنه قد قال: وباللذين والذين والتى ونحوهن، فافهم ذلك، والله تعالى المسئول أن يرشدك.

(١) «قبول» مبتدأ، وقبول مضاف و «تأخير» مضاف إليه «وتعريف» معطوف على تأخير «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «حتما» الآتى «أخبر» فعل ماض مبنى للمجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بأخبر على أنه نائب فاعل أخبر، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «ههنا» ها: حرف تنبيه، وهنا: ظرف متعلق بقوله «حتما» الآتى «قد» حرف تحقيق «حتما» حتم: فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «قبول تأخير وتعريف»، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل ـ الذى هو «حتم» ـ ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرِ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا[1]

يُشْتَرَط فى الاسم المُخْبَرِ عنه بالذى شُرُوطٌ:

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير؛ فلا يُخبر بالذى عمَّا لَهُ صَدْرُ الكلام كأسماء الشرط والاستفهام نحو: مَنْ، ومَا.

الثانى: أن يكون قابلاً للتعريف فلا يُخْبَر عن الحال والتمييز.

الثالث: أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بأجنبى؛ فلا يُخْبَر عن الضمير الرابط للجملة الواقعه خبرًا، كالهاء فى «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ».

الرابع: أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بِمُضْمَرٍ؛ فلا يُخْبَرُ عن الموصوف دون صفته، ولا عن المضاف دون المضاف إليه؛ فلا تخبر عن «رجل» وَحْدَه، من قولك «ضَرَبْتُ رَجُلاً ظَرِيفًا» فلا تقول: الذى ضربته ظريفًا رجل؛ لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميرًا، وحينئذ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يُوصَفُ، ولا يُوصَفُ به؛ فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك؛ لانتفاء هذا المحذور، كقوله: «الذى ضَرَبْتُهُ رَجُلٌ ظَرِيفٌ».

وكذلك لا تخبر عن المضاف وَحْدَه؛ فلا تخبر عن «غلام» وَحْدَه من

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بقوله «شرط» الآتى «الغنى» مبتدأ «عنه، بأجنبى» جاران ومجروران متعلقان بقوله «الغنى» السابق «أو» عاطفة «بمضمر» معطوف على قوله «بأجنبى» السابق «شرط» خبر المبتدأ «فراع» الفاء حرف دال على التفريع، راع: فعل أمر مبنى على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لراع «رعوا» فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة من الفعل الماضى وفاعله لا محل لها صلة ما الواقعة مفعولاً به، والعائد ضمير منصوب برعوا محذوف، وتقدير الكلام: فراع ما رعوه.

«ضَربت غلامَ زيدٍ»؛ لأنك تضع مكانه ضميرًا كما تقرر، والضمير لا يُضَافُ؛ فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك؛ لانتفاء المانع؛ فتقول: «الذى ضربته غُلَامُ زيدٍ».

* * *

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا
يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا[1]

إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ
كَصَوْغِ «وَاقٍ» مِنْ «وَقَى اللهُ الْبَطَلْ»[2]

يُخْبَر بـ «الذى» عن الاسم الواقع فى جملة اسمية أو فعلية؛ فتقول فى الإخبار عن «زيد» من قولك «زيد قائم»: «الذى هو قائم زيد»، وتقول فى

(١) «وأخبروا» فعل وفاعل «هنا» ظرف مكان متعلق بأخبروا «بأل، عن بعض» جاران ومجروران متعلقان بأخبروا أيضًا، وبعض مضاف، و «ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبنى على السكون فى محل جر «يكون» فعل مضارع ناقص «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «تقدما» الآتى «الفعل» اسم يكون «قد» حرف تحقيق «تقدما» تقدم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الفعل الواقع اسمًا ليكون، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل الذى هو تقدم وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر يكون، وجملة يكون واسمه وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالإضافة.

(٢) «إن» شرطية «صح» فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط «صوغ» فاعل صح، وصوغ مضاف، و «صلة» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بصوغ «لأل» جار ومجرور متعلق بصلة «كصوغ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى: وذلك كائن كصوغ، وصوغ مضاف، و «واق» مضاف إليه «من» حرف جر، ومجروره محذوف، أى: من قولك، أو أن جملة «وقى الله» قصد لفظها؛ فهى مجرورة تقديرًا بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله صوغ.

الإخبار عن «زيد» من قولك «ضربت زيدًا»: «الذى ضربته زيد».

ولا يُخْبَرُ بالألف واللام عن الاسم، إلا إذا كان واقعًا فى جُمْلة فِعْلية، وكان ذلك الفعلُ مما يصح أن يُصَاغ منه صلة الألف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول.

ولا يُخْبَر بالألف واللام عن الاسم الواقع فى جملة اسمية، ولا عن الاسم الواقع فى جملة فعلية فعلُها غيرُ مُتَصَرِّفٍ: كالرجل من قولك «نِعْمَ الرجلُ»؛ إذ لا يصح أن يُستعمل من «نعم» صلة الألف واللام.

وتخبر عن الاسم الكريم من قولك: «وَقى الله الْبَطَلَ» فتقول: «الْوَاقى الْبَطَلَ اللهُ» وتخبر أيضًا عن «البطل»؛ فتقول: «الْوَقِيه اللهُ البطلُ».

* * *

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وانْفَصَلْ[1]

الوصفُ الواقعُ صِلَةً لأل، إن رفع ضميرًا: فإما أن يكون عائدًا على

(١) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، مجزوم بالسكون «ما» اسم موصول: اسم «يكن»، «رفعت» رفع: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «صلة» فاعل رفعت، وصلة مضاف و «أل» مضاف إليه، والجملة من الفعل ـ الذى هو «رفعت» ـ وفاعله لا محل لها صلة الموصول «ضمير» خبر يكن، وضمير مضاف وغير من «غيرها» مضاف إليه، وغير مضاف وها مضاف إليه «أبين» فعل ماض مبنى للمجهول جواب الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة اسم يكن «وانفصل» الواو عاطفة، انفصل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة أيضًا، والفعل فى محل جزم معطوف على «أبين» الذى هو جواب الشرط.

الألف واللام، أو على غيرها؛ فإن كان عائدًا عليها استتر، وإن كان عائدًا على غيرها انفصَلَ.

فإن قلت: «بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إلى الْعَمْرِينَ رسالةً» فإن أخبرت عن التاء فى «بَلَّغْتُ» قلت: «المبلِّغُ مِنَ الزيْدَيْنِ إلى العَمْرِينَ رسالةً أنا»؛ ففى «المبلِّغ» ضميرٌ عائد على الألف واللام؛ فيجب استتاره.

وإن أخبرت عن «الزيْدَيْنِ» من المثال المذكور قلت: «المُبَلِّغُ أنا منهما إلى العَمْرِينَ رسالةً الزَّيْدَانِ» فـ «أنا»: مرفوع بـ «المبلِّغ» وليس عائدًا على الألف واللام؛ لأن المراد بالألف واللام هنا مُثَنًّى؛ وهو المخبَرُ عنه؛ فيجب إبراز الضمير.

وإن أخبرت عن «الْعَمْرِينَ» من المثال المذكور، قلت: «المبلِّغُ أنا من الزَّيْدَيْنِ إليهم رِسَالَةَ العَمْرُونَ»؛ فيجب إبراز الضمير، كما تقدم.

[وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن «رسالة» من المثال المذكور؛ لأن المراد بالألف واللام هنا الرسالة، والمراد بالضمير الذى ترفعه صِلَةُ [أل]» المتكلمُ؛ فتقول: «المبلِّغُهَا أنَا من الزَّيْدَيْنِ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً»].

* * *

الْعَدَدُ

ثَلاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ فِى عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ[1]

فِى الضِّدِّ جَرِّدْ، وَالْمُمَيَّزَ اجْرُرِ جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِى الأَكْثَرِ[2]

تثبت التاء فى ثلاثة، وأربعة، وما بعدها إلى عشرة[3]، إن كان المَعْدُودُ بهما مذكرًا، وتسقط إن كان مؤنثًا، ويُضَاف إلى جَمْعٍ، نحو: «عندى ثَلاثَةُ رِجَال، وَأَرْبَعُ نِسَاءٍ» وهكذا إلى عشرة.

(١) «ثلاثة» بالنصب: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله «قل» الآتى المتضمن معنى اذكر، أو بالرفع: مبتدأ، وقصد لفظه «بالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ثلاثة «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو «ثلاثة» إذا رفعته بالابتداء، والرابط ضمير منصوب محذوف والتقدير: ثلاثة قله «للعشره، فى عد» جاران ومجروران متعلقان بقوله «قل» السابق، وعد مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «آحاده» آحاد: مبتدأ، وآحاد مضاف والهاء مضاف إليه «مذكره» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالإضافة.

(٢) «فى الضد» جار ومجرور متعلق بقوله «جرد» الآتى «جرد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «والمميز» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله «اجرر» الآتى «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «جمعًا» حال من المميز «بلفظ» جار ومجرور متعلق بقوله «جمعًا» السابق، ولفظ مضاف، و «قلة» مضاف إليه «فى الأكثر» جار ومجرور متعلق بقوله «قلة».

(٣) العشرة داخلة، متى كانت مفردة، كعشرة أيام، وإنما كان شأن هذه الأعداد ما ذكر لأنها أسماء جموع مثل زمرة وفرقة وأمة، فحقها أن تُؤنَّث كهذه النظائر؛ فأُعطيت ما هو من حقها فى حال عدِّ المذكر؛ لكونه سابق الرتبة على المؤنث، فلما أرادوا عد المؤنث لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر؛ فلم يكن إلا حذف التاء.

وأشار بقوله: «جمعًا بلفظ قلة فى الأكثر» إلى أن المعدود بها إن كان له جَمْعُ قلة وكثرة لم يُضَفِ العَدَدُ فى الغالب إلا إلى جمع القلة؛ فتقول: «عندى ثَلاَثَةُ أَفْلُسٍ، وَثَلاَثُ أَنْفُس» ويقلُّ: «عندى ثَلاَثَةُ فُلُوسٍ، وثَلاَثُ نُفُوسٍ»[1].

ومما جاء على غير الأكثر قولُه تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ﴾؛ فأضاف «ثلاثة» إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة، وهو «أَقْرَاء»[1].

فإن لم يكن للاسم إلا جَمْعُ كثرة لم يُضَفْ إلا إليه، نحو: «ثَلاَثَةُ رِجَالٍ».

* * *

وَمِائَةٌ وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ[2]

قد سبق أن «ثلاثة» وما بعدها إلى «عشرة» لا تضاف إلا إلى جمع، وذكر هنا أن «مائة» و «ألفًا» من الأعداد المضافة، وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد،

(١) الأصل فى جمع قَرْء - بفتح القاف وسكون الراء - أن يكون على أفعل، نظير فلس وأفلس، والمستعمل من جمع هذا اللفظ - وهو أقراء - شاذ بالنسبة إليه، وإن كان جمع القلة شاذًا، أو قليل الاستعمال، فهو بمثابة غير الموجود، وهذا هو سر استعمال جمع الكثرة فى الآية الكريمة.

(٢) «ومائة» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله «أضف» الآتى «والألف» معطوف على مائة «للفرد» جار ومجرور متعلق بقوله «أضف» الآتى «أضف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ومائة» مبتدأ «بالجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «ردف» الآتى «نزرًا» حال من الضمير المستتر فى قوله «ردف»، «ردف» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «مائة» الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل - الذى هو «ردف» - ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

نحو: «عندى مائةُ رَجُلٍ، وألفُ درهمٍ» ووَرَدَ إضافة «مائة» إلى جَمْع قليلاً، ومنه قراءة حمزة والكسائى: (وَلَبِثُوا فِى كَهْفِهِمْ ثَلاَثَ مِائَةٍ سِنِينَ) بإضافة مائة إلى سنين[1].

والحاصلُ: أن العدد المُضَافَ على قسمين:

أحدهما: ما لا يُضاف إلا إلى جَمْع، وهو: ثلاثة إلى عشرة.

والثانى: مالا يضاف إلا إلى مفرد، وهو: مائة، وألف، وتثنيتهما، نحو: «مِائَتَا درهمٍ، وَأَلْفَا دِرْهَمٍ»، وأما إِضَافَةُ «مائةٍ» إلى جمعٍ فقليلٌ.

* * *

وَأَحَدَ اذْكُرْ، وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ[2]

وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ[3]

(١) قرئ فى هذه الآية الكريمة بإضافة مائة إلى سنين؛ فسنين: تمييز، وفى ذلك شذوذ عن القياس من جهة واحدة، وسهله شبه المائة بالعشر، فى أن كل واحد منهما عشرة من آحاد الذى قبله فى المرتبة؛ فالعشرة والمائة كل واحد منهما عشرة من آحاد المرتبة التى قبله، وقُرئ بتنوين مائة فيجب أن يكون سنين بدلاً من ثلثمائة أو بيانًا له، ولا يجوز جعله تمييزًا؛ لأنك لو جعلته تمييزًا لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلثمائة سنين، فتكون مدة لبثهم تسعمائة سنة على الأقل، وليس ذلك بمراد قطعًا.

(٢) «وأحد» مفعول مقدم على عامله وهو قوله اذكر «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «وصلنه» الواو عاطفة، وصل: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول به لصل «بعشر» جار ومجرور متعلق بصل «مركبًا» حال من الضمير المستتر فى قوله «صله» السابق «قاصد» حال ثانية، وقاصد مضاف، و «معدود» مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «ذكر» صفة لمعدود.

(٣) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «لدى» ظرف متعلق بقل، ولدى مضاف و «التأنيث» مضاف إليه «إحدى عشرة» قصد لفظه: مفعول =

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا[1]
وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا[2]

لما فرغ من [ذِكْرِ] العدد المضاف، ذَكَرَ العدد المركب؛ فيركّبُ «عشرةٌ» مع ما دونها إلى واحد، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ، وَاثْنَا عَشَرَ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ - إلى تِسْعَةَ عَشَرَ» هذا للمذكر، وتقول فى المؤنث: «إِحْدَى عَشْرَةَ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ - إلى تِسْعَ عَشْرَةَ» فللمذكر: أَحَدٌ واثْنَا، وللمؤنث إِحْدَى واثْنَتَا.

= به لقل «والشين» مبتدأ أول «فيها» عن تميم» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «كسرة» مبتدأ ثان مؤخر، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(١) «ومع» ظرف متعلق بقوله «افعل» الآتى، ومع مضاف و «غير» مضاف إليه، وغير مضاف و «أحد» مضاف إليه «وإحدى» معطوف على أحد «ما» مفعول مقدم على عامله وهو قوله «افعل» الآتى «معهما» مع: ظرف متعلق بقوله «فعلت» الآتى، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فعلت» فعل وفاعل، والجملة من هذا الفعل وفاعله لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف، والتقدير: افعل الذى فعلته «فافعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «قصدًا» حال من الضمير المستتر فى افعل على التأويل بمشتق هو اسم فاعل: أى قاصدًا.

(٢) «لثلاثة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وتسعة» معطوف على ثلاثة «وما» اسم موصول معطوف على ثلاثة أيضًا «بينهما» بين: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» الموصولة، وبين مضاف والضمير مضاف إليه «إن» شرطية «ركبا» ركب: فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح فى محل جزم، فعل الشرط، وألف الاثنين نائب فاعله «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «قدما» قدم: فعل ماض مبنى للمجهول والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها اعتراضية.

وأما «ثلاثة» وما بعدها إلى «تسعة» فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله؛ فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكرًا، وتسقط إن كان مؤنثًا.

وأما «عشرة» - وهو الجزء الأخير - فتسقط التاءُ منه إن كان المعدود مذكرًا، وتثبت إن كان مؤنثًا، على العكس من «ثلاثة» فما بعدها؛ فتقول: «عِنْدِى ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً»، وكذلك حكم «عشرة» مع أحد وإحدى، واثنين واثنتين؛ فتقول: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، واثْنَا عَشَرَ رَجُلًا» بإسقاط التاء، وتقول: «إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً» بإثبات التاء.

ويجوز فى شين «عشرة» مع المؤنث التسكينُ، ويجوز أيضًا كَسْرُها، وهى لُغَة تميم.

* * *

وَأَوِّلْ عَشْرَةَ اثْنَتَىْ، وَعَشْرَا اثْنَى، إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا[1]
وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالْأَلِفْ وَالْفَتْحُ فِى جُزْأَىْ سِوَاهُمَا أُلِفْ[2]

(١) «وأول» فعل أمر مبنى على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «عشرة» مفعول أول لأول «اثنتى» مفعول ثان «وعشرًا» معطوف على المفعول الأول «اثنى» معطوف على المفعول الثانى، ولا حظر فى العطف على معمولين لعامل واحد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أنثى» مفعول به لقوله تشا الآتى «تشا» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة من تشا وفاعله المستتر فيه فى محل جر بإضافة إذا إليها «أو» عاطفة «ذكرا» معطوف على أنثى.

(٢) «واليا» قصر للضرورة: مبتدأ «لغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وغير مضاف و «الرفع» مضاف إليه «وارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله «ارفع» السابق «والفتح» مبتدأ =

قد سبق أنه يقال فى العدد المركب «عشر» فى التذكير، و «عشرة» فى التأنيث، وسبق أيضًا أنه يقال «أحَد» فى المذكر، و «إحْدَى» فى المؤنث، وأنه يقال «ثلاثة وأربعة ـ إلى تسعة» بالتاء للمذكر، وَسُقُوطِهَا للمؤنث.

وذكر هنا أنه يقال: «اثْنَا عَشَرَ» للمذكر، بلا تاء فى الصَّدْرِ وَالعَجُز من نحو: «عندى اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً» ويقال: «اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً» للمؤنث، بتاء فى الصَّدْرِ والعَجُز.

وَنَبَّهَ بقوله: «واليا لغير الرفع» على أن الأعداد المركبة كلها مبنية: صَدْرُهَا وَعَجُزُهَا، وتُبْنَى على الفتح، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ» بفتح الجزأين، و «ثَلاَثَ عَشْرَةَ» بفتح الجزأين.

ويُستثنى من ذلك «اثْنَا عَشَرَ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ»؛ فإن صَدْرَهما يُعرب بالألف[1] رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، كما يُعرب المثنى، وأما عجزهما فيبنى على الفتح؛ فتقول: «جاءَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، ورأيتُ اثْنَىْ عَشَرَ رَجُلاً، ومَرَرْتُ بِاثْنَىْ عَشَرَ رَجُلاً، وجَاءَتِ اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً، ورأَيْتُ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ امْرَأَةً، ومَرَرْتُ بِاثْنَتَىْ عَشْرَةَ امْرَأَةً».

= «فى جزأى» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» الآتى، وجزأى مضاف وسوى من «سواهما» مضاف إليه، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الفتح الواقع مبتدأ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

(١) اعلم أن «اثنى عشر، واثنتى عشرة» معربا الصدر كالمثنى بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا؛ لأنهما ملحقان بالمثنى على ما تقدم فى بيان إعراب المثنى وما ألحق به فى باب المعرب والمبنى، وهما مبنيا العجز على الفتح؛ لتضمنه معنى واو العطف، ولا محل له من الإعراب؛ لأنه واقع موقع النون من المثنى فى نحو: «الزيدين» وليس الصدر مضافًا إلى العجز قطعًا.

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا بِوَاحِدٍ ، كَأَرْبَعِينَ حِينَا[1]

قد سبق أن العدد مُضَافٌ ومُرَكَّبٌ، وذَكَرَ هنا العدد المفرد ـ وهو من «عشرين» إلى «تسعين» ـ ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميزه إلا مفردًا منصوبًا، نحو: «عِشْرُونَ رَجُلاً، وعِشْرُونَ امْرَأَةً» وَيُذْكَرَ قبله النَّيِّفُ، ويُعْطَفُ هو عليه؛ فيقال: «أَحَدٌ وعشرون، واثنان وعشرون، وثَلاَثَةٌ وعشرون» بالتاء فى «ثلاثة» وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة [للمذكر] ويقال للمؤنث: «إحدى وعشرون، واثنتان وعشرون، وثلاث وعشرون» بلا تاء فى «ثلاث» وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

وتَلَخَّصَ مما سبق، ومن هذا، أن أسماء العدد على أربعة أقسام: مضافة، ومركبة، ومفردة، ومعطوفة.

* * *

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا[2]

(١) «وميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «العشرين» مفعول به لميز «للتسعين، بواحد» جاران ومجروران متعلقان بميز «كأربعين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ابتدأ محذوف: أى وذلك كائن كأربعين «حينًا» تمييز لأربعين، منصوب بالفتحة الظاهرة.

(٢) «وميزوا» فعل ماض وفاعله «مركبًا» مفعول به لميزوا «بمثل» جار ومجرور متعلق بقوله ميزوا، ومثل مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه «ميز» فعل ماض مبنى للمجهول «عشرون» نائب فاعل لميز، والجملة من ميز المبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: بمثل الذى ميز به «فسوينهما» سو: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والضمير البارز مفعول به.

أى: تمييز العدد المركب كتمييز «عشرين» وأخواته؛ فيكون مفردًا منصوبًا، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَإِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً».

* * *

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ[1]

يجوز فى الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها، ما عدا «اثْنَىْ عَشَرَ» فإنه لا يُضاف؛ فلا يقال: «اثْنَا عَشَرِكَ».

وإذا أُضيف العددُ المركبُ : فمذهَبُ البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما؛ فتقول: «هذِهِ خَمْسَةَ عَشَرَكَ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةَ عَشَرَكَ» بفتح آخر الجزأين.

وقد يُعْرَبُ العجز مع بقاء الصَّدْرِ على بنائه؛ فتقول: «هذِهِ خَمْسَةَ عَشْرِكَ، وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشْرِكَ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةَ عَشْرِكَ»[2].

* * *

(١) «وإن» شرطية «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول، فعل الشرط «عدد» نائب فاعل لأضيف «مركب» نعت لعدد «يبق» فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم بحذف الألف «البنا» قصر للضرورة: فاعل يبق «وعجز» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يعرب» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عجز الواقع مبتدأ، والجملة من «يعرب» المبنى للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) اعلم أولاً أن العدد مطلقًا قد يضاف إلى غير مميزه، سواء أكان مفردًا نحو ثلاثة ونحو عشرون، أم كان مركبًا ـ إلا اثنا عشر ـ كخمسة عشر، فإنه يجوز أن تقول: ثلاثة زيد، وثلاثتنا، وأن تقول: عشروك، وعشرو زيد. ثم اعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير مميزه وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلاً، وهذا من أجل أنك لا تقول: «عشرو زيد» ولا «ثلاثة زيد» إلا لمن يعرف جنسها؛ فليست به حاجة إلى ذكر تمييز. ثم اعلم أن «اثنى عشر» و«اثنتى عشرة» لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود؛ =

وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ[1]

وَاخْتِمْهُ فِى التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا[2]

= لأن «عشر» فيهما واقع موقع نون المثنى كما قلنا قريبًا، وهذه النون لا تجامع الإضافة، ولو أنك حذفت «عشر» كما تحذف نون المثنى عند الإضافة فقلت «اثنا زيد» لالتبس بإضافة الاثنين وحدهما.

ثم اعلم أن اللغات الجائزة فى العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة: الأولى: بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح، وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه، والثانية: بقاء صدره وحده على الفتح وجر العجز بالإضافة، ثم جر ما بعده لفظًا أو محلاً، وقد استحسن ذلك الأخفش، وذكر ابن عصفور أنه الأفصح، والثالثة: أن يعرب الصدر بحسب العوامل، ثم يضاف الصدر إلى العجز؛ فالعجز مجرور أبدًا على هذه اللغة، ثم يكون العجز مضافًا إلى ما يذكر بعده؛ فتقول: «زارنى خمسة عشر زيد» برفع خمسة على الفاعلية، وجر عشر بالإضافة، وجر زيد أيضًا، وقد جوز ذلك الكوفيون، وأباه البصريون.

(١) «وصغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «من اثنين» جار ومجرور متعلق بصغ «فما» الفاء عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على اثنين «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «إلى عشرة» جار ومجرور متعلق بصغ «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً به لصغ، أى: صغ وزنًا مماثلاً لفاعل «من فعلا» جار ومجرور متعلق بفاعل.

(٢) «واختمه» اختم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول به «فى التأنيث» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء فى قوله «اختمه» السابق «بالتا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: اختمه «ومتى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب باذكر الآتى «ذكرت» ذكر: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم، فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «فاذكر» الفاء واقعة فى جواب الشرط، اذكر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «فاعلاً» مفعول به لاذكر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «فاعلاً» السابق، وغير مضاف و «تا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

يُصَاغ «من اثنين» إلى «عشرة» اسمٌ مُوَازِنٌ لفاعِلٍ، كما يصاغ من «فَعَلَ» نحو: ضارب من ضَرَبَ؛ فَيُقَالُ: ثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ - إلى عاشر، بلا تاء فى التذكير، وبتاء فى التأنيث.

* * *

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِى مِنْهُ بُنِى تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بُيِّنِ[1]

وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا[2]

(١) «وإن» شرطية «ترد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بعض» مفعول به لترد، وبعض مضاف و «الذى» اسم موصول: مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بقوله «بنى» الآتى «بنى» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الذى، والجملة من بنى ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة «تضف» فعل مضارع جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ومفعوله محذوف «إليه» جار ومجرور متعلق بتضف «مثل» حال من مفعول تضف المحذوف، ومثل مضاف و «بعض» مضاف إليه «بين» نعت لبعض، والتقدير: وإن ترد بعض الشىء الذى بنى اسم الفاعل منه تضف إليه الفاعل حال كونه مماثلاً لبعض: أى فى معناه.

(٢) «وإن» شرطية «ترد» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «جعل» مفعول به لترد، وجعل مضاف و «الأقل» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «مثل» مفعول ثان لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة، ومثل مضاف و «ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبنى على السكون فى محل جر «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «فحكم» الفاء واقعة فى جواب الشرط، حكم: مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «احكما» الآتى، وحكم مضاف و «جاعل» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق باحكم الآتى «احكما» احكم: فعل أمر، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونون التوكيد المنقلبة ألفًا حرف لا محل له من الإعراب.

لفاعل المَصُوغ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يُفْرَدَ؛ فيقال: ثانٍ، وثانية، وثالث، وثالثة، كما سَبَقَ.

والثانى: أن لا يفرد، وحينئذٍ: إما أن يُسْتَعمل مَعَ ما اشْتُقَّ منه، وإما أن يُسْتَعْمَل مع ما قَبْلَ ما اشْتُقَّ منه.

ففى الصورة الأولى يجب إضافةُ فاعل إلى ما بعده؛ فتقول فى التذكير: «ثانى اثنينِ، وثالثُ ثلاثة، ورابعُ أربعة - إلى عاشِرِ عَشَرَة» وتقول فى التأنيث: «ثانيةُ اثنتينِ، وثالثةُ ثلاث، ورابعةُ أربع - إلى عاشرة عَشْرٍ»، والمعنى: أحدُ اثنين، وإحدى اثنتين، وأحدُ عَشْرٍ، وإحدى عَشْرة.

وهذا هو المراد بقوله: «وإن ترد بَعْضَ الذى - البيت» أى: وإن ترد بفاعل - المَصُوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة - بعضَ الذى بُنِىَ فاعلٌ منه، أى: واحدًا مما اشْتُقَّ منه، فأضف إليه مثلَ بعضٍ، والذى يضاف إليه هو الذى اشْتُقَّ منه.

وفى الصور الثانية يجوز وجهان؛ أحدهما: إضافة فاعل إلى ما يليه، والثانى: تنوينُهُ ونصبُ ما يليه به، كما يُفْعَلُ باسم الفاعل، نحو: «ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيدًا».

فتقول فى التذكير: «ثالثُ اثنين، وثالثٌ اثنين، ورابعُ ثلاثةٍ، ورابعٌ ثلاثةً»، وهكذا إلى «عاشِرِ تسعةٍ، وعاشِرٍ تسعةً».

وتقول فى التأنيث: «ثالثةُ اثنتين، وثالثةٌ اثنتين، ورابعةُ ثلاثٍ، ورابعةٌ ثلاثًا» وهكذا إلى «عاشرةِ تسعٍ، وعاشرةٍ تسعًا»، والمعنى: جاعل الاثنينِ ثلاثةً، والثلاثةَ أربعةً.

وهذا هو المراد بقوله: « وإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ » ، أى: وإن ترد بفاعل - المَصُوغ من اثنين فما فوقه - جعلَ ما هو أقلُّ عددًا مثلَ ما

فوقه، فاحكم له بحكم جاعل: من جوازِ الإضَافَةِ إلى مفعوله، [وتنوينِه] ونصبه.

* * *

وَإنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ[1]

أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفْ إلى مُرَكَّبٍ بما تَنْوِي يَفِي[2]

وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا[3]

(١) «وإن» شرطية «أردت» أراد: فعل ماض مبنى على فتح مقدر فى محل جزم، فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «مثل» مفعول به لأردت، ومثل مضاف و «ثانى اثنين» مضاف إليه «مركبًا» حال من مثل «فجئ» الفاء واقعة فى جواب الشرط، جئ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بتركيبين» جار ومجرور متعلق بقوله «جئ».

(٢) «أو» حرف عطف «فاعلاً» مفعول تقدم على عامله وهو قوله «أضف» الآتى «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «فاعلاً»، وحالتى المجرور بالياء لأنه مثنى مضاف، وضمير الغائب العائد إلى فاعل مضاف إليه «أضف» فعل أمر معطوف بأو على «جئ» فى البيت السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «إلى مركب» جار ومجرور متعلق بقوله «أضف» السابق «بما» جار ومجرور متعلق بقوله «يفى» الآتى «تنوى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء، والعائد ضمير محذوف يقع مفعولاً به لتنوى، وتقدير الكلام: بالذى تنويه «يفى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مركب، والجملة من يفى وفاعله فى محل جر صفة لمركب.

(٣) «وشاع» فعل ماض «الاستغنا» قصر للضرورة: فاعل شاع «بحادى عشرًا» جار ومجرور متعلق بالاستغنا «ونحوه» الواو عاطفة ، نحو : معطوف على حادى =

وَبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ[1]

قد سبق أنه يُبْنَى فَاعِلٌ من اسم العدد على وجهين: أحدهما: أن يكون مُرَادًا به بعضُ ما اشْتُقَّ منه: كثانى اثنين، والثانى: أن يراد به جعلُ الأقَلِّ مساويًا لما فوقه: كثالث اثنين.

وذكَرَ هنا أنه إذا أريد بناءُ فاعلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول ـ وهو أنه بعضُ ما اشْتُقَّ منه ـ يجوز فيه ثلاثة أوْجُهٍ:

أحدها: أن تجيء بتركيبين صَدْرُ أولهما «فاعلٌ» فى التذكير، و «فاعلَةٌ» فى التأنيث، وَعَجُزُهُمَا «عشر» فى التذكير، و «عشرة» فى التأنيث، وصَدْرُ الثانى منهما فى التذكير: «أحد، واثنان، وثلاثة ـ بالتاء ـ إلى تسعة»، وفى التأنيث: «إحدى، واثنتان، وثلاث ـ بلا تاء ـ إلى تسع»، نحو: «ثَالِثَ عَشَرَ، ثَلاثَةَ عَشَرَ» وهكذا إلى «تَاسِعَ عَشَرَ، تِسْعَةَ عَشَرَ»،

= عشرًا، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه «وقبل» ظرف متعلق بقوله «اذكرا» الآتى، وقبل مضاف و «عشرين» مضاف إليه «اذكرا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(١) «وبابه» معطوف على قوله «عشرين» فى البيت السابق «الفاعل» مفعول به لاذكر فى البيت السابق «من لفظ» جار ومجرور متعلق باذكر، أو بنعت لقوله الفاعل محذوف تقديره: الفاعل المصوغ من لفظ، ولفظ مضاف و «العدد» مضاف إليه «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق باذكر، وحالتى مضاف والضمير مضاف إليه «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حال من «الفاعل» وقبل مضاف و «واو» مضاف إليه «يعتمد» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى واو، والجملة من «يعتمد» ونائب فاعله فى محل جر صفة لواو.

و«ثَالِثَةَ عَشَرَةَ، ثَلاَثَ عَشَرَةَ ـ إلَى تَاسِعَةَ عَشَرَةَ، تِسْعَ عَشَرَةَ»، وتكون الكلماتُ الأربَعُ مبنيةً على الفتح.

الثانى: أن يُقْتَصَر على صدر المركب الأول، فَيُعْرَبَ ويضاف إلى المركب الثانى باقيًا الثانى على بناء جُزْأَيْه، نحو: «هذَا ثَالِثُ ثَلاَثَةَ عَشَرَ، وهذِهِ ثَالِثَةُ ثَلاَثَ عَشَرَةَ».

الثالث: أن يُقْتَصَر على المركب الأول باقيًا [على] بناء صدره وعجزه، نحو: «هذَا ثَالِثَ عَشَرَ، وَثَالِثَةَ عَشَرَةَ»، وإليه أشار بقوله: «وشاع الاستغنا بحادى عشرًا، ونحوه».

ولا يُستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثانى ـ وهو أن يراد به جَعْلُ الأقَلِّ مساويًا لما فوقه ـ فلا يقال «رابع عَشَرَ، ثلاثَةَ عَشَرَ» وكذلك الجميع؛ ولهذا لم يذكره المصنف، واقتصر على ذكر الأول[1].

وحادى: مقلوب واحد، وحادية: مقلوب واحدة، جعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا يستعمل «حادى» إلا مع «عشر»، ولا تستعمل «حادية» إلا مع

(١) هذا الذى ذكره الشارح ـ من أنه لا يستعمل فاعل من المركب للدلالة على جعل الأقل مساويًا للأكثر ـ هو الذى ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين.
ومذهب سيبويه رحمه الله أنه يجوز ذلك؛ ومستنده فى ذلك القياس.
ولك حينئذ فى ذلك وجهان:
أولهما: أن تأتى بمركبين صدر أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد؛ فتقول: «رابع عشر ثلاثة عشر» ويجب فى هذا الوجه إضافة المركب الأول إلى المركب الثانى؛ لأن تنوين الأول ونصب الثانى غير ممكن.
والوجه الثانى: أن تحذف عجز المركب الأول؛ فتقول: «رابع ثلاثة عشر» ويجوز لك فى هذا الوجه إضافة الأول إلى الثانى، وتنوين الأول ونصب الثانى محلاً به.

«عشرة»، ويستعملان أيضًا مع «عشرين» وأخواتها، نحو: «حادى وتسعون، وحادية وتسعون».

وأشار بقوله: «وَقَبْلَ عِشْرِين ـ البيت» إلى أن فاعلاً المَصُوغ من اسم العدد يُسْتَعْمَل قبل العُقُود ويُعْطَف عليه العُقُود، نحو: «حادى وعشرون، وتاسع وعشرون ـ إلى التسعين».

وقوله: «بحالتيه» معناه أنه يُسْتعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سَبَقَتَا، وهو أنه يقال: «فاعل» فى التذكير، و «فاعلة» فى التأنيث.

* * *

كَمْ، وَكَأَيٍّ، وَكَذَا

مَيِّزْ فِي الاِسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ، كَكَمْ شَخْصًا سَمَا[1]

وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ «مِنْ» مُضْمَرَا إِنْ وَلِيَتْ «كم» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا[2]

«كَمْ» اسمٌ، والدليلُ على ذلك دخولُ حرفِ الجر عليها، ومنه قولهم: «عَلَى كَمْ جِذْعٍ سَقَفْتَ بَيْتَكَ» وهى اسمٌ لعددٍ مُبْهَمٍ، ولا بُدَّ لها من تمييز، نحو: «كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ؟» وقد يُحْذَفُ للدلالة [عليه]، نحو: «كَمْ صُمْتَ؟» أى: كم يومًا صمت.

(١) «ميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «فى الاستفهام» جار ومجرور متعلق بميز «كم» قصد لفظه: مفعول به لميز «بمثل» جار ومجرور متعلق بميز، ومثل مضاف، و «ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبنى على السكون فى محل جر «ميزت» فعل وفاعل «عشرين» مفعول به لميزت، والجملة من الفعل ـ الذى هو ميزت ـ وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر مثل الحرف الذى جر المضاف إلى الموصول، أى: ميزت به عشرين «ككم» الكاف جارة، ومجرورها قول محذوف، وكم: اسم استفهام مبتدأ «شخصًا» تمييز لكم «سما» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى كم الواقعة مبتدأ، والجملة من سما وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول للقول المحذوف.

(٢) «وأجز» الواو عاطفة أو للاستئناف، أجز: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «أن» مصدرية «تجره» تجر: فعل مضارع منصوب بأن، والهاء مفعول به لتجر «من» قصد لفظه: فاعل تجر، و «أن» المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لأجز «مضمرًا» حال من «من»، «إن» شرطية «وليت» ولى: فعل ماض، والتاء للتأنيث «كم» قصد لفظه: فاعل وليت «حرف» مفعول به لوليت، وحرف مضاف و «جر» مضاف إليه «مظهرًا» نعت لحرف جر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

وتكون استفهامية، وخبرية؛ فالخبرية سيذكرها، والاستفهامية يكون مميزها كمميز «عشرين» وأخواته؛ فيكون مفردًا منصوبًا، نحو: «كَمْ دِرْهَمًا قَبَضْتَ» ويجوز جره بـ «مِنْ» [مضمرة] إن وَلِيَتْ «كم» حرفَ جَرٍّ، نحو: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هذا» أى: بكم مِنْ درهم؛ فإن لم يدخل عليها حرفُ جرٍّ وَجَبَ نَصْبُه.

* * *

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَعَشَرَهْ أَوْ مِائَةٍ: كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ[1]

كَكَمْ كَأَيٍّ، وَكَذَا، وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ «مِنْ» تُصِبْ[2]

(١) «واستعملنها» الواو عاطفة أو للاستئناف، واستعمل: فعل أمر، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وها: مفعول به لاستعمل «مخبرًا» حال من فاعل استعمل «كعشرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقًا، أى: واستعملنها استعمالاً كائنًا كاستعمال عشرة «أو» حرف عطف «مائة» معطوف على عشرة «ككم» الكاف جارة لقول محذوف، وكم: خبرية بمعنى كثير مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: كثير عندى؛ مثلاً، ويجوز أن يكون كم مفعولاً به لفعل محذوف، وتقديره: رأيت كثيرًا، أو نحو ذلك، وكم مضاف و «رجال» مضاف إليه «أو» حرف عطف «مره» معطوف على رجال.

(٢) «ككم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كأى» مبتدأ مؤخر «وكذا» معطوف على كأى «وينتصب» الواو عاطفة، ينتصب: فعل مضارع «تمييز» فاعل ينتصب، وتمييز مضاف و «ذين» مضاف إليه «أو» عاطفة «به» جار ومجرور متعلق بقوله «صل» الآتى «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «من» قصد لفظه: مفعول به لصل «تصب» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو قوله صل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت.

٧٠٣ - يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلهمُ والصَّالحين على سِمعانَ من جارِ[1]

فقيل: هي للنداء والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها، وقال ابن مالك: إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو: ﴿ألا يا اسجدوا﴾ فهي للنداء، لكثرة وقوع النداء قبلها نحو: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ﴾[3] ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾[4] ونحو: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] وإلا فهي للتنبيه.

والله تعالى أعلم

* * *

(١) لم نقف على قائله. وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٢٠ وابن يعيش ٢/ ٢٤ والسيوطي ٢٦٩.

(٢) من الآية السابقة.

(٣) ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ...﴾ [البقرة ٢: ٣٥].

(٤) ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ...﴾ [هود ١١: ٤٨].

الباب الثاني

في تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها

شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها

الكلام: هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسُن السكوت عليه.

والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله، كـ «قام زيد» والمبتدأ وخبره، كـ «زيد قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: «ضُرب اللص» و «أقائم الزيدان» و «كان زيد قائماً» و «ظننته قائماً».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفَين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل؛ فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمّى جملة، والصواب أنها أعمّ منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٥ ـ ٩٧]: «إن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أن ﴿أَفَأَمِنَ﴾ معطوف على ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾» وردَّ عليه مَنْ ظَنَّ أن الجملة والكلام مترادفان فقال: إنما اعترض بأربع جمل، وزعم أن مِنْ عند ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ إلى ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾ جملة، لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه.

وبعد، ففي القولين نظر.

أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقه أن يعدها ثماني جمل، إحداها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ وأربعة في حيّز لو ـ وهي «آمنوا، واتقوا، وفتحنا» والمركبةُ من أنَّ وصلتها مع ثَبَتَ مقدراً، أو مع ثابت مقدَّراً، على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية ـ والسادسة: ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟﴾ والسابعة: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾ والثامنة: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾.

فإن قلت: لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون أن وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله وجريان الإسناد في ضمنه.

تُستعمل «كم» للتكثير، فتمَيَّزُ بجمع مجرور كعشرة، أو بمفرد مجرور كمائة، نحو: «كَمْ غِلْمَانٍ مَلَكْتَ، وكَمْ دِرْهَمٍ أَنْفَقْتَ» والمعنى: كثيرًا من الغلمان ملكت، وكثيرًا من الدراهم أنفقت.

ومثل «كم» ـ فى الدلالة على التكثير ـ كذا، وكأىٍّ، ومميِّزُهُمَا منصوبٌ أو مجرور بمن ـ وهو الأكثر ـ نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ﴾، و«مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَمًا».

وتُستعمل «كذا» مفردة كهذا المثال، ومركبة، نحو: «مَلَكْتُ كَذَا كَذَا دِرْهَمًا»، ومعطوفًا عليها مثلُها، نحو: «مَلَكْتُ كَذَا وكَذَا دِرْهَمًا»[1].

و «كم» لها صَدْرُ الكلام: استفهاميةً كانت أو خبريةً؛ فلا تقول: «ضربت كم رجلاً» ولا «ملكت كم غلمان» وكذلك «كأى» بخلاف «كذا»، نحو: «مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَمًا».

* * *

(١) يجعل الفقهاء فى الإقرارات كذا المركبة نحو: «له علىَّ كذا كذا قرشًا» مكنيًا بها عن أحد عشر ـ إلى تسعة عشر، والمعطوف عليها مثلها نحو: «له عندى كذا وكذا دينارًا» مكنيًا بها عن واحد وعشرين، إلى تسعة وتسعين، وهو كلام حسن.

الحكاية

احْكِ «بِأَىٍّ» مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ ... عَنْهُ بِهَا: فِى الْوَقْفِ، أَوْ حِينَ تَصِلْ[1]

وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ «بِمَنْ» ... وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا ؛ وَأَشْبِعَنْ[2]

وَقُلْ «مَنَانِ، وَمَنَيْنِ» بَعْدَ «لِى» ... إِلْفَانِ «بِابْنَيْنِ» وَسَكِّنْ تَعْدِلِ[3]

(١) «احك» فعل أمر، مبنى على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بأى» جار ومجرور متعلق باحك «ما» اسم موصول: مفعول به لاحك «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «سئل» فعل ماض مبنى للمجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بسئل على أنه نائب فاعله، والجملة من سئل ونائب فاعله فى محل جر صفة لمنكور «بها» جار ومجرور متعلق بسئل أيضًا «فى الوقف» جار ومجرور متعلق باحك «أو» عاطفة «حين» ظرف معطوف على الوقف «تصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وجملة الفعل المضارع ـ الذى هو تصل ـ وفاعله المستتر فيه فى محل جر بإضافة حين إليها.

(٢) «ووقفًا» يجوز أن يكون حالاً من فاعل «احك» الآتى بتأويل اسم الفاعل، أى: واقفًا، ويجوز أن يكون منصوبًا بنزع الخافض، أى: فى الوقف «احك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لاحك «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «بمن» جار ومجرور متعلق باحك «والنون» مفعول بهُ تقدم على عامله وهو قوله «حرك» الآتى «حرك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «مطلقًا» نعت لمصدر محذوف، أى: تحريكًا مطلقًا «وأشبعن» الواو حرف عطف، وأشبع: فعل أمر، معطوف بالواو على حرك، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت.

(٣) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «منان» قصد لفظه: مفعول به لقل «ومنين» قصد لفظه أيضًا: معطوف على قوله منان «بعد» ظرف متعلق بقوله قل «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلفان» مبتدأ مؤخر «بابنين» جار ومجرور متعلق بقوله إلفان، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول لقول محذوف، يضاف بعد إليه ، أى : بعد قولك ـ إلخ «وسكن» فعل =

قلت: إنما مراده أن يبين ما لزم على إعراب الزمخشري، والزمخشري يرى أن «أنّ» وصلتها هنا فاعل بثبت.

وأما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل، وذلك لأنه لا يعد ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ جملة؛ لأنها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويعد «لو» وما في حيزها جملة واحدة: إما فعلية إن قُدِّر «ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا»، أو اسمية إن قدر «ولو أن إيمانهم وتقْواهم ثابتان»، ويعد ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا﴾ جملة، و ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ كله جملة، وهذا هو التحقيق، ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة؛ لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً.

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية

فالاسمية: **هي التي صَدْرُها اسم**، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائمٌ الزيدان، عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون.

والفعلية: **هي التي صَدْرُها فعل**، كقام زيد، وضُرِب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقُم.

والظرفية: **هي المُصَدَّرة بظرف أو مجرور**، نحو: «أعِنْدَكَ زيد» و «أفي الدار زيد» إذا قدرت «زيداً» فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما، ومَثَّلَ الزمخشريُّ لذلك بـ «في الدار» في قولك: «زيد في الدار» وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعلٌ لا اسم، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية لما سيأتي.

تنبيه

مرادُنا بصَدْر الجملة المسنَدُ أو المسنَدُ إليه؛ فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف؛ فالجملة من نحو: «أقائم الزيدان، وَأَزَيْد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائماً» اسمية، ومن نحو: «أقام زيد، وإنْ قَامَ زيد، وقَدْ قام زيد، وهلاَّ قُمْتَ» فعلية.

والمعتبر أيضاً ما هو صَدْرٌ في الأصل، فالجملة من نحو: «كَيفَ جاء زيد» ومن نحو: ﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[1] ومن نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[2] و ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[3] فعلية؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير، وكذا الجملة في نحو: «يا عبد الله» ونحو:

(١) ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر ٤٠: ٨١].
(٢) ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا﴾ [البقرة ٢: ٨٧].
(٣) تتمتها ﴿مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر ٥٤: ٧].

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[1] ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾[2] ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١] لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيداً[3] وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم والليل.

ما يجب على المسؤول [في المسؤول][4] عنه أن يفصّل فيه

لاحتماله الاسمية والفعلية؛ لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين.

ولذلك أمثلة:

أحدها: صَدْرُ الكلام من نحو: «إذَا قَامَ زَيدٌ فأنا أكْرِمُهُ» وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل إذا، فإن قلنا جوابُهَا فَصَدْرُ الكلام جملة اسمية، وإذا مُقَدَّمة من تأخير، وما بعد إذا مُتَمِّم لها؛ لأنه مضاف إليه، ونظيرُ ذلك قولُكَ: «يَوْمَ يُسَافِر زَيْدٌ أنا مُسَافِر» وعكسه قوله:

٧٠٤ ـ فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا ..... (٥)

إذا قَدَّرْتَ ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية؛ فإن صدر الكلام جملة فعلية، والظرف مضاف إلى جملة اسمية، وإن قلنا العامل في إذا فعلُ الشرطِ، وإذا غير مضافة؛ فصَدْرُ الكلام جملة فعلية قُدِّم ظرفُها كما في قولك: «مَتَى تَقُمْ فَأَنَا أقُومُ».

الثاني: نحو: «أفي الدَّار زَيْدٌ» و «أعِنْدَكَ عَمْرٌو» فإنا إن قدرنا المرفوعَ مبتدأ أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر؛ فالجملة اسمية ذاتُ خبرٍ في الأولى وذاتُ فاعلٍ مُغْنٍ عن الخبر في الثانية، وإن قدرناه فاعلاً باسْتَقَرَّ ففعلية، أو بالظرف فظرفية.

الثالث: نحو: «يومان» في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَومَانِ» فإن تقديره عند الأخفش والزجاج: بيني وبين لقائه يومان، وعند أبي بكر وأبي عليّ: أمَدُ انتفاء الرؤية يومان، وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها، ومنذ خبر على الأول ومبتدأ على الثاني، وقال الكسائي وجماعة: المعنى منذ كان يومان، فمنذ ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض حذف فعلُها، وهي في محل خفض، وقال آخرون: المعنى من الزمن الذي هو يومان، ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حُذف مبتدؤها، ولا محل لها لأنها صلة.

(١) تتمتها ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ...﴾ [التوبة ٩: ٦].
(٢) تتمتها ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل ١٦: ٥].
(٣) كذا في المخطوطتين والسياق يقتضي: أدعو عبد الله.
(٤) زيادة نقلناها عن الأمير والدسوقي.
(٥) تمامه «معلّق وفضةٍ وزناد راع» وهو لرجل من قيس عيلان وينسب لتصبب وهو في ديوانه ١٠٤ وفي سيبويه ١/ ٨٧ الوفضة: المخلاة أو الجعبة.

الرابع: «مَاذَا صَنَعْتَ» فإنه يحتمل معنيين: أحدهما: ما الذي صنعته؟ فالجملة اسمية قُدِّم خبرُها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه. والثاني: أيَّ شيءٍ صنعتَ، فهي فعلية قُدِّم مفعولُها، فإن قلت: «ماذا صنعتَه» فعلى التقدير الأول الجملةُ بحالها، وعلى الثاني تحتمل الاسميةَ بأن تقدر «ماذا» مبتدأ، و «صنعته» الخبر، والفعليةَ بأن تقدره مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير، ويكون تقديره بعد ماذا؛ لأن الاستفهام له الصدر.

الخامس: نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] فالأرجح تقدير بشر فاعلاً ليهدي محذوفاً، والجملة فعلية، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقديرُ الاسمية في ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾[1] أرجحُ منه في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] لمعادلتها للاسمية، وهي ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[1] وتقديرُ الفعلية في قوله:

٧٠٥ - ..... فقلتُ: أهيَ سرتْ أم عادني حلمُ؟[2]

أكثر رجحاناً من تقديرها في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] لمعادلتها الفعلية.

السادس: نحو: «قامَا أخَوَاكَ» فإن الألف إن قدرت حرفَ تثنية كما أن التاء حرف تأنيث في «قَامَتْ هِندٌ» أو اسماً وأخواك بدل منها فالجملة فعلية وإن قدرت اسماً وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها.

السابع: نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» فإن قدر «نعم الرجل» خبراً عن زيد فاسمية، كما في «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُل» وإن قدر «زيد» خبراً لمبتدأ محذوف فجملتان فعلية وإسمية.

الثامن: جملة البسملة، فإن قدر: ابتدائي باسم الله، فاسمية، وهو قول البصريين، أو أبدأ باسم الله ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخراً ومناسباً لما جعلت البسملة مبتدأ له؛ فيقدر باسم الله أقرأ، باسم الله أحلُّ، باسم الله أرتَحِلُ، ويؤيده الحديثُ: «**باسمكَ ربِّي وضعتُ جنبي**»[3].

التاسع: قولهم: «ما جاءتْ حاجتُكَ؟» فإنه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية، وبنصبها فالجملة اسمية، وذلك لأن جاء بمعنى صار، فعلى الأول «ما» خبرها و «حاجتك» اسمها. وعلى الثاني «ما» مبتدأ واسمها ضمير ما وأنَّثَ حملاً على معنى ما[4]، و«حاجتك» خبرها.

ونظيرُ «ما» هذه «ما» في قولك: «ما أنتَ وموسى» فإنها أيضاً تحتمل الرفع والنصب، إلا

(١) ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝٥٨ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة ٥٦: ٥٨ و٥٩].
(٢) تقدم برقم ٥٦.
(٣) صحيح البخاري: كتاب الدعوات.
(٤) وهو هنا: حاجة.

أن الرفع على الابتدائية أو الخبرية، على خلاف بين سيبويه والأخفش، وذلك إذا قدرت موسى عطفاً على أنت، والنصب على الخبرية أو المفعولية، وذلك إذا قدرته مفعولاً معه، إذ لا بد من تقدير فعل حينئذٍ، أي ما تكون، أو ما تصنع.

ونظيرُ «ما» هذه في هذين الوجهين على اختلاف التقديرين «كيف» في نحو: «كيفَ أنتَ وموسى» إلا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولاً به، فليس للرفع إلا توجيه واحد، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية[1] أو الحالية.

العاشر: **الجملة المعطوفة** من نحو: «قعد عمرو وزيد قائم» فالأرجح الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند مَنْ يوجب توافُقَ الجملتين المتعاطفتين.

ومما يترجح فيه الفعليةُ نحو: «موسى أكرمَه» ونحو: «زيدٌ ليقُمْ وعمروٌ لا يذهبْ» بالجزم، لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليل، وأما نحو: «زيدٌ قام» فالجملة اسمية لا غير، لعدم ما يطلب الفعل. هذا قول الجمهور، وجوز المبرّد وابن العريف[2] وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير، فإن قلت: «زيد قامَ وعمرو قعدَ عندَه» فالأولى اسمية عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع.

انقسام الجملة إلى صُغرى وكُبرى

الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: «زيدٌ قامَ أبوه، وزيدٌ أبوه قائم».

والصغرى: هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: «زيدٌ أبوهُ غُلامُهُ مُنطلق» فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و «غلامه منطلق» صغرى لا غير، لأنها خبر، و «أبوهُ غلامهُ مُنطلقٌ» كبرى باعتبار «غلامه منطلق» وصغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨] إذ الأصل «لكنْ أنا هوَ الله ربي»، ففيها أيضاً ثلاثة مبتدآت إذا لم يقدر ﴿هُوَ﴾ ضميراً له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر، ثم حذفت همزة أنا حذفاً اعتباطياً، وقيل: حذفاً قياسياً بأن نقلت حركتها ثم حذفت، ثم أدغمت نون لكن في نون أنا.

تنبيهان

الأول: ما فسّرتُ به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون

(١) إذا قدرت «كيف تكون وموسى» وعلى الحالية إذا قدرت «كيف توجد وموسى».
(٢) هو أبو القاسم الحسين بن الوليد (ـ ٣٩٠هـ) نحوي أندلسي، أدّب أولاد المنصور بن أبي عامر. له شرح جمل الزجاجي، وغيره.

مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو: «ظننت زيداً يقوم أبوه».

الثاني: إنما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم، وإنما الوجه استعمال فُعلى أفعلَ بأل أو بالإضافة، ولذلك لحن مَنْ قال:

٧٠٦ ـ كأنَّ صُغرى وكُبرى مِنْ فقاقِعها حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ منَ الذَّهبِ (١)

وقول بعضهم إن «مِنْ» زائدة وإنهما مُضافان على حد قوله:

٧٠٧ ـ ..... بينَ ذراعَيْ وجبهةِ الأسدِ (٢)

يردُّه أن الصحيح أن «مِنْ» لا تقحم في الإيجاب، ولا مع تعريف المجرور، ولكن ربما استعمل أفعلُ التفضيل الذي لم يُرِدْ به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً قال:

٧٠٨ ـ إذا غابَ عنكمْ أسودُ العينِ كنتمُ كراماً، وأنتم ما أقامَ ألائمُ (٣)

أي لِئام، فعلى هذا يتخرج البيت، وقولُ النحويين صغرى وكبرى، وكذلك قول العروضيين: فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى (٤).

وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها. ولهذا النوع أمثلة:

أحدها: نحو: ﴿أَنَا ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ (٥) إذ يحتمل ﴿آتيكَ﴾ أن يكون فعلاً مضارعاً ومفعولاً، وأن يكون اسمَ فاعلٍ ومضافاً إليه مثل ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ﴾ (٦)، ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد، وأن همزه يُميلُ الألف من ﴿آتيكَ﴾ وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة.

الثاني: نحو: «زيد في الدار» إذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر.

الثالث: نحو: «إنما أنت سيراً» إذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر، وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها.

الرابع: «زيد قائم أبوه» إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ، وأن يقدر فاعلاً بقائم.

(١) هو لأبي نواس «الديوان ٧٢» وقد أهمله السيوطي لتأخر قائله.
(٢) صدره «يا من رأى عارضاً أُسَرُّ به» وهو للفرزدق. الديوان ٢١٥، وسيبويه ١/ ٩٢، والخزانة ١/ ٣٦٩ و٢/ ٢٤٦. ذراعا الأسد وجبهته من منازل القمر. العارض: السحاب المعترض. سيتكرر برقم ١٠٤٧.
(٣) هو للفرزدق وليس في ديوانه. أسود العين: اسم جبل.
(٤) الفاصلة الصغرى في العروض ثلاثة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن مثل كتبا. والكبرى أربعة أحرف متحركة بعدها ساكن مثل كتبتا.
(٥) ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ...﴾ [النمل ٢٧: ٤٠].
(٦) تتمتها ﴿غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ [هود ١١: ٧٦].

تنبيه

يتعين في قوله:

٧٠٩ ـ ألا عُمرَ ولّى مُستطاعٌ رجوعُه ..... (١)

تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على أنها صفة، لا في محل رفع على أنها خبر، لأن «ألا» التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لفظاً ولا تقديراً، فإذا قيل: «ألا ماء» كان ذلك كلاماً مؤلفاً من حرف واسم، وإنما تمَّ الكلام بذلك حملاً على معناه وهو أتمنى ماء، وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبراً ورجوعه فاعلاً (٢) لما ذكرنا، ويمتنع أيضاً تقدير مستطاع صفة على المحل، أو تقدير «مستطاع رجوعه» جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراء لـ «ألا» مُجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها، وهذا أيضاً قول سيبويه في الوجهين، وخالفه في المسألتين المازنيّ والمبرّد.

انقسام الكبرى إلى ذات وجه، وذات وجهين

ذات الوجهين: هي اسمية الصَّدْر فعلية العجز، نحو: «زيدٌ يقوم أبوه» كذا قالوا، وينبغي أن يزاد عكس ذلك في نحو: «ظننتُ زيداً أبوهُ قائم» بناء على ما قدمنا.

وذات الوجه: نحو: «زيد أبوه قائم» ومثله على ما قدمنا نحو: «ظننت زيداً يقوم أبوه».

الجمل التي لا محل لها من الإعراب

وهي سبع (٣)، وبدأنا بها لأنها لم تحلّ محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل.

١ ـ فالأولى: الابتدائية، وتسمى أيضاً المستأنفة، وهو أوضح، لأن الجملة الابتدائية تُطلقُ أيضاً على الجملة المصدّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل، ثم الجمل المستأنفة نوعان:

أحدهما: الجملة المُفتتح بها النطق، كقولك ابتداءً: «زيدٌ قائم» ومنه الجمل المفتتح بها السُّور.

والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها نحو: «مات فلان، رحمه الله» وقوله تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣ و٨٤] ومنه جملة العامل الملغى

(١) تقدم برقم ١٠٩.
(٢) كذا في المخطوطتين، والصواب: نائب فاعل.
(٣) أطال ابن هشام وأكثر من ذكر المسائل والتنبيهات، ونحن نورد ـ تسهيلاً على الطالب ـ أسماء الجمل السبع التي ذكرها وهي:
١ ـ الابتدائية أو المستأنفة ٢ ـ المعترضة ٣ ـ التفسيرية ٤ ـ المجاب بها القسم ٥ـ الواقعة جواباً لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية ٦ـ الواقعة صلة لاسم أو حرف ٧ـ التابعة لما لا محل له.

لتأخره نحو: «زيدٌ قائم أظن» فأما العامل الملغى لتوسطه نحو: «زيد أظن قائم» فجملته أيضاً لا محل لها، إلا أنها من باب جُمل الاعتراض.

ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر نحو: قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٤ و٢٥] فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدَّر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فُصلتْ عن الأولى فلم تعطف عليها، وفي قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] جملتان حذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، إذ التقدير: سلامٌ عليكم، أنتم قوم منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثانية ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٥١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: ٥١ و٥٢] وقد استؤنفت جملتا القول في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هود: ٦٩] ومن الاستئناف البياني أيضاً قوله:

٧١٠ ـ زَعَمَ العَواذِلُ أنني في غمرَةٍ صدَقوا، ولكنْ غمرَتي لا تَنجلي(١)

فإن قوله: «صدقوا» جوابٌ لسؤال مقدر تقديره: أصدقوا أم كذبوا؟ ومثله قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ۝ رِجَالٌ﴾(٢) فيمن فتح باء ﴿يُسَبِّحُ﴾.

تنبيهات

الأول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلة كثيرة:

أحدها: ﴿أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾(٣) فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان، أو حال منه، وكلاهما باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمَّع؛ وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً، وقيل: يحتمل أن الأصل «لئلا يسمعوا» ثم حذفت اللام كما في «جئتك أن تكرمني» ثم حذفت أن فارتفع الفعل كما في قوله:

٧١١ ـ ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوَغى .....(٤)

فيمن رفع «أحضر» واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين.

(١) لم يذكر قائله.

(٢) ﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ...﴾ [النور ٢٤: ٣٦ و٣٧].

(٣) ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا ...﴾ [الصافات ٣٧: ٦ ـ ٨].

(٤) تمامه «وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي» وهو من معلقة طرفة سيبويه ١/ ٤٥٢ وابن عقيل ٢/ ١٢٨ والخزانة ١/ ٥٧ و٣/ ٥٩٤ بـ٦٢٥، وشرح الزوزني ١٥٧. سيتكرر برقم ١٠٨٨.

فإن قلت: اجعلها حالاً مقدرة؛ أي وحفظاً من كل شيطان مارد مُقدَّراً عدم سماعه، أي بعد الحفظ.

قلت: الذي يقدّر وجودَ معنى الحال هو صاحبها، كالمرور به في قولك: «مررتُ برجل معه صقرٌ صائداً به غداً» أي مقدراً حال المرور به أن يصيد به غداً، والشياطين لا يقدرون عدمَ السماع ولا يريدونه.

الثاني: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾(١) بعد قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾(١) فإنه ربما يتبادر إلى الذهن أنه محكي بالقول، وليس كذلك؛ لأن ذلك ليس مقولاً لهم.

الثالث: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾(٢) بعد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾(٢) وهي كالتي قبلها، وفي «جمال القراء» للسخاوي(٣) أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب.

الرابع: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾(٤) بعد ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ﴾(٤) لأن إعادة الخلق لم تقع بعدُ فيقرَّروا برؤيتها، ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾(٤).

الخامس: زعم أبو حاتم أن من ذلك ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾(٥) فقال: الوقف على ﴿ذَلُولٌ﴾ جيدٌ ثم يبتدىء ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ على الاستئناف، وردَّه أبو البقاء بأن ﴿وَلَا﴾ إنما تعطف على النفي، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذلولاً، ويردُّ اعتراضَه الأولَ صحةُ «مررتُ برجلٍ يصلي ولا يلتفت» والثاني: أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة، وإنما وجهُ الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها، وبأنهم إنما كلفوا بأمر موجود، لا بأمر خارق للعادة، وبأنه كان يجب تكرار «لا» في «ذلول» إذ لا يقال: «مرّرت برجل لا شاعر» حتى تقول: «ولا كاتب» لا يقال قد تكررت بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾(٥) لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه.

الثاني: قد يحتمل اللفظُ الاستئنافَ وغيرَه، وهو نوعان:

(١) ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس ٣٦: ٧٦].

(٢) في المخطوطتين وحاشيتي الأمير والدسوقي «فلا يحزنك» والتلاوة بالواو، والآية: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ...﴾ [يونس ١٠: ٦٥].

(٣) كتاب «جمال القراء وكمال الإقراء» لعلم الدين السخاوي علي بن محمد (ـ ٦٤٣هـ) في القراءات والتجويد والناسخ والمنسوخ والوقف والابتداء.

(٤) ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١٩﴾ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ...﴾ [العنكبوت ٢٩: ١٩ و٢٠].

(٥) ﴿... إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ ...﴾ [البقرة ٢: ٧١].

أحدهما: ما إذا حُمِلَ على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً نحو: «زيد» من قولك: «نعم الرجل زيد».

والثاني: ما لا يحتاج فيه إلى ذلك؛ لكونه جملة تامة، وذلك كثير جداً نحو: الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨] قال الزمخشري: الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين، ويجوز أن يكون ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ﴾ و ﴿قَدْ بَدَتِ﴾ صفتين، أي بطانةً غيرَ مانعتكم فساداً بادية بغضاؤهم. ومنع الواحديُّ هذا الوجه؛ لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يقال: «لا تتخذ صاحباً يؤذيك أحبب مفارقتك» والذي يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف وإن كانت جملة كما في الخبر نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٤] وحصل للإمام فخر الدين في تفسير هذه الآية[١] سَهْو؛ فإنه سأل ما الحكمة في تقديم ﴿مِّن دُونِكُمْ﴾ على ﴿بِطَانَةً﴾ وأجاب بأن مَحَطَّ النهي هو ﴿مِّن دُونِكُمْ﴾ لا ﴿بِطَانَةً﴾، فلذلك قدم الأهم، وليست التلاوة كما ذكر، ونظير هذا أن أبا حيان فسر في سورة الأنبياء كلمة ﴿زُبُراً﴾ بعد قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾[٢] وإنما هي في سورة «المؤمنون»، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلان لخّصا من تفسيره إعراباً[٣].

الثالث: من الجمل ما جرى فيه خلاف، أمستأنف أم لا؟ وله أمثلة:

أحدها: «أقوم» من نحو: قولك: «إن قَامَ زَيْدٌ أقُومُ» وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم، وأن الأصل أقوم إن قام زيد، وأن جواب الشرط محذوف، ويؤيده التزامُهم في مثل ذلك كونَ الشرط ماضياً.

وينبني على هذا مسألتان:

إحداهما: أنه هل يجوز «زَيْداً إنْ أتاني أكْرِمُه» بنصب زيداً؟ فسيبويه يجيزه كما يجيز «زَيْداً أكْرِمُهُ إن أتاني» والقياس أن المبرد يمنعه؛ لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط، فلا يفسر عاملاً فيه.

---

(١) يعني آية آل عمران السابقة.

(٢) آية الأنبياء هي: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾ [الأنبياء ٢١: ٩٣]. أما الآية المشار إليها من سورة «المؤمنون» فهي ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾ [المؤمنون ٢٣: ٥٣].

(٣) سبقت ترجمة أبي حيان الأندلسي في ص٤٤، وتفسيره مطبوع في ٨ مجلدات باسم «البحر المحيط». أما الرجلان فهما السفاقسي إبراهيم بن محمد (ـ ٧٤٢هـ) والسمين الحلبي أحمد بن يوسف (ـ ٧٥٦هـ).

والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف، هل يُجْزَمُ أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفعُ بالعطف على لفظ الفعل والجزمُ بالعطف على محل الفاء[١] المقدرة وما بعدها.

الثاني[٢]: مذ ومنذ وما بعدهما في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ» فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال، وليس بشيء؛ لعدم الرابط، وقال الجمهور: مستأنفة جواباً لسؤال تقديره عند مَن قَدَّر مذ مبتدأ: ما أمد ذلك، وعند من قدرها خبراً: ما بينك وبين لقائه.

الثالث: جملة أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا، فقال السيرافي: حال؛ إذ المعنى قام القوم خالِينَ عن زيد، وجوَّز الاستئناف، وأوجبه ابنُ عصفور، فإن قلت: «جَاءَني رِجَالٌ لَيْسُوا زَيْداً» فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يقال: «جاؤوني ليسوا زيداً» على الحال.

الرابع: الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله:

٦١٢ ـ ..... حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أشْكَلُ[٣]

فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزجاج وابن دُرُسْتُوَيْهِ أنها في موضع جرّ بحتى، وقد تقدم.

٢ ـ الجملة الثانية[٤]: المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً أو تحسيناً، وقد وقعت في مواضع:

أحدها: بين الفعل ومرفوعه كقوله:

٦١٣ ـ شجاكَ ـ أظُنُّ ـ ربعُ الظَّاعنينا ..... [٥]

ويروى بنصب ربع على أنه مفعول أول، و «شجاك» مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إليه، وقوله:

٦١٤ ـ وقد أدركتني ـ والحوادث جمَّة ـ أسِنَّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزلِ[٦]

وهو الظاهر في قوله:

---

(١) يريد محل الجملة التي بعد الفاء، وفي حاشيتي الأمير والدسوقي أن هذا التعبير تسمح في إدخال الفاء في المحل كما يدخلون حرف الجر مع المجرور.

(٢) أي الثاني من أمثلة الجمل التي في استئنافها خلاف.

(٣) تقدم برقم ٢٠٧.

(٤) من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

(٥) تمامه «ولم تعياً بعذل العاذلينا» ولم يذكر قائله.

(٦) هو لجويرية بن زيد، وقيل: «حويرثة بن بدر» من بني دارم. السيوطي ٢٧٣.

٧١٥ ـ ألَمْ يأتيكَ ـ والأنباءُ تنمِي ـ بما لاقتْ لبونُ بني زيادِ (١)

على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أنَّ يأتي وتنمي تنازعا «ما» فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول؛ فلا اعتراض ولا زيادة، ولكن المعنى على الأول أوجهُ، إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره.

الثاني: بينه وبين مفعوله كقوله:

٧١٦ ـ وبُدِّلتُ ـ والدَّهرُ ذُو تبدُّلِ ـ هِيفاً دبوراً بالصَّبا والشَّمأَلِ (٢)

الثالث: بين المبتدأ وخبره كقوله:

٧١٧ ـ وفيهنَّ ـ والأيامُ يعثرنَ بالفتى ـ نوادبُ لا يمللنهُ ونوائحُ (٣)

ومنه الاعتراض بجملة الفعل المُلغى في نحو: «زيدٌ ـ أظُنُّ ـ قائم» وبجملة الاختصاص في نحو: قوله عليه الصلاة والسلام: «نحنُ ـ معاشرَ الأنبياء ـ لا نورث» (٤) وقول الشاعر:

٧١٨ ـ نحنُ ـ بنَاتِ طارقْ ـ نمشي على النَّمارقْ (٥)

وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو: قوله: «أو نبيّ ـ كانَ ـ موسى» فالصحيح أنها لا فاعل لها، فلا جملة.

والرابع: بين ما أصلُه المبتدأ والخبر كقوله:

٧١٩ ـ وإنِّي لرامٍ نظرةً قِبلَ التي ـ لعلِّي ـ وإنْ شطَّتْ نواها ـ أزُورُها (٦)

وذلك على تقدير أزورها خبر لعل وتقدير الصلة محذوفة، أي التي أقول لعلّي، وكقوله:

٧٢٠ ـ لعلكَ ـ والموعُودُ حقٌّ لقاؤُهُ ـ بدا لكَ في تلكَ القلوصِ بداءُ (٧)

وقوله:

(١) تقدم برقم ١٦٣.

(٢) هو مع الشاهد ٢٧٧ من أرجوزة واحدة لأبي النجم العجلي، والبيت الثاني كله أسماء رياح.

(٣) لمعن بن أوس المزني.

(٤) في مسند أحمد ٢/٤٦٣ س٢٧: إنا معشر الأنبياء لا نورث، ما تركتُ بعد مؤونة عاملي ونفقة نسائي صدقةٌ.

(٥) قيل: هو لهند بنت عتبة، أم معاوية بن أبي سفيان، وقيل: بل هو لهند بنت طارق بن رياضة الأيادية تمثلت به أم معاوية من بعد في وقعة أحد. فعلى النسبة الأولى يكون المراد بالطارق: النجم، شبهت أباها به لعلوه وشرفه. انظر السيوطي ٢٧٣.

(٦) ـ الزيادة، وليس في ديوانه. الخزانة ٢/٤٨١ و٥٥٩. سيتكرر برقم ٧٢٨ و٩٩٣.

٧٢١ ـ يا ليتَ شعري ـ والمُنى لا تنفعُ ـ هل أغدُونْ يوماً وأمري مُجمعُ (١)

إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شعري بمشعُوري، لتكون الجملة نفسَ المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أي موجود، أو إن ليت لا خبر لها هاهنا إذ المعنى ليتني أشعر، فالاعتراضُ بين الشعر ومعموله الذي عُلّق عنه بالاستفهام، وقول الحماسي:

٧٢٢ ـ إنَّ الثَّمانينَ ـ وبُلِّغتَها ـ قد أحوجتْ سمعي إلى ترجُمانْ (٢)

وقول ابن هرمة:

٧٢٣ ـ إنَّ سُليمى ـ واللّهُ يكلؤُها ـ ضنَّتْ بشيءٍ ما كانَ يرزؤُها (٣)

وقول رؤبة:

٧٢٤ ـ إنِّي ـ وأسطارٍ سُطِرنَ سطرا ـ لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرا (٤)

وقول كثيِّر:

٧٢٥ ـ وإني ـ وتهيامي بعزَّةَ بعدما ـ تخلَّيتُ ممَّا بيننا وتخلَّتِ ـ (٥)

لكالمُرتجي ظلَّ الغمامةِ كلَّما ـ تبوَّأ منها للمقيل اضمحلَّتِ

قال أبو علي: تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم إن وخبرها، وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك: «إني وحُبِّك لضنينٌ بكَ» فتكون الباء متعلقة بالتَّهيام لا بخبر محذوف.

الخامس: بين الشرط وجوابه، نحو: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ [النحل: ١٠١]، ونحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ (٦)

(١) لم يذكر قائله.

(٢) لم يرد البيت في أصل الحماسة ولكن التبريزي استشهد به في شرحه عليها، وهو لأبي المنهال عوف بن محلم الخزاعي وقد أهمله السيوطي لتأخر قائله «مات ٢٢٠هـ»، فوات الوفيات ٢/٢٣٥. سيتكرر برقم ٧٣٨.

(٣) إبراهيم بن علي... بن هرمة (ـ نحو ١٧٠هـ) شاعر غزل مخضرم الدولتين وهو آخر من يحتج به من الشعراء. والبيت مع الشاهد ٧٣٤ من قطعة واحدة. سيتكرر برقم ٧٣٩.

(٤) الرجز لرؤبة في نصر بن سيار أمير خراسان، وكان للأمير حاجب يدعى نصراً ـ وقيل: نضرا ـ ويروى البيت أيضاً بنصب «نصر» الثانية، وفي إعراب «نصر» الثانية والثالثة وجوه انظرها في السيوطي ٢٧٤ وحاشية الأمير ٢/٥١ والدسوقي ٢/٤٦ والخزانة ١/٣٢٥ والشذور ٤٣٧ وسيبويه ١/٣٠٤. سيتكرر برقم ٧٤٠ و٨٢٧.

(٥) كثيّر بن عبد الرحمٰن الخزاعي (ـ ١٥٠هـ) شاعر عاشق عُرف بكثيّر عزّة اتصل بعبد الملك بن مروان فأكرمه. والبيتان في ديوانه ١/٥٧ وهما مع الشاهدين ٧٧١ و٨٤٩ من قصيدة واحدة.

(٦) تتمتها ﴿ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة ٢:٢٤].

ونحو: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾ [النساء: ١٣٥]، قاله جماعة منهم ابن مالك، والظاهر أن الجواب ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[١] ولا يردُّ ذلك تثنية الضمير كما توهموا لأن «أو» هنا للتنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نص عليه الأبّدي، وهو الحق، أما قال ابن عصفور إن تثنية الضمير في الآية شاذة فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في إفراد الضمير في: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[٢] وفي ذلك ثلاثة أوجه أحدها: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عنهما، وسهل إفراد الضمير أمران: معنوي وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاءٌ لرسوله عليه الصلاة والسلام وبالعكس ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]. ولفظي وهو تقديم إفراد أحق ووجه ذلك أن اسم التفضيل المجرد من ال والإضافة واجب الإفراد نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾[٣] ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾[٤] إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾[٤] والثاني: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عن اسم الله سبحانه، وحُذف مثله خبراً عن اسمه عليه الصلاة والسلام، أو بالعكس. والثالث: أن ﴿أَن يُرْضُوهُ﴾ ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه، بل في موضع رفع بدلاً عن أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحقُّ من إرضاء غيرهما.

والسادس: **بين القسم وجوابه** كقوله:

٧٢٦ ـ لَعَمري وما عمري عليَّ بهيِّنٍ لقد نطقتْ بُطلاً عليَّ الأقارعُ[٥]

وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ﴾[٦] الأصلُ أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق، فانتصب الحق الأول ـ بعد إسقاط الخافض ـ بأقسم محذوفاً، والحق الثاني بأقول، واعترض بجملة «أقول الحق» وقدم معمولها للاختصاص، وقريء برفعهما بتقدير فالحقُّ قسمي والحقُّ أقوله، وبجرهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيداً كقولك: «والله والله لأفعلنَّ»، وقال الزمخشري: جر الثاني على أن المعنى وأقول والحق، أي هذا اللفظ، فأعمل

(١) وفي شرح الأمير: «في الحقيقة هو دليل جواب محذوف، أي فلا تكتموا الشهادة رأفة به لأن الله أولى...».

(٢) ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة ٩: ٦٢].

(٣) ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا ...﴾ [يوسف ١٢: ٨].

(٤) تتمتها ﴿وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ...﴾ [التوبة ٩: ٢٤].

(٥) للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ١١١ وسيبويه ١/ ٢٥٢ والأقارع: بنو قريع بن عوف. والبيت مع الشواهد ٩١٠ و٩١٤ و٩٧٣ من قطعة واحدة.

(٦) تتمتها ﴿جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص ٣٨: ٨٤ ـ ٨٥].

القول في لفظ واو القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية، قال: وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب، اهـ. وقرىء برفع الأول ونصب الثاني، قيل: أي فالحق قسمي أو فالحق مني أو فالحق أنا، والأول أولى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿۞ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾[١] الآيات.

والسابع: **بين الموصوف وصفته** كالآية[١] فإن فيها اعتراضين: اعتراضاً بين الموصوف وهو «قَسَم» وصفته وهو «عظيم» بجملة «لو تعلمون»، واعتراضاً بين ﴿أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ وجوابه وهو ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ بالكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ لأن ﴿وإنه لقسم... عظيم﴾ توكيد لا اعتراض فمردود؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض.

والثامن: **بين الموصول وصلته** كقوله:

٧٢٨ ـ ذاكَ الذي ـ وأبيكَ ـ يعرفُ مالكاً ..... [٢]

ويحتمله قوله:

٧٢٨ ـ وإني لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لعلِّي وإن شطَّت نواها أزورُها[٣]

وذلك على أن تقدر الصلة «أزورها» وتقدر خبر لعل محذوفاً، أي لعلّي أفعل ذلك.

والتاسع: **بين أجزاء الصلة** نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾[٤] الآيات، فإن جملة ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ معطوفة على ﴿كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾ فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض بُيِّنَ به قدرُ جزائهم، وجملة ﴿مَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ خبر، قاله ابن عصفور، وهو بعيد، لأن الظاهر أن ﴿وَتَرْهَقُهُمْ﴾ لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاءَ على كسبهم السيئات، ثم إنه ليس بمتعيّن، لجواز أن يكون الخبر ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ فلا يكون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر، وما قبلها جملتان معترضتان، وأن يكون الخبر ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ﴾ فالاعتراض بثلاث جمل، أو

(١) ﴿۞ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ ...﴾ [الواقعة ٥٦: ٧٥ ـ ٧٧].

(٢) تمامه «والحق يدمغ ترهاتِ الباطل» وهو لجرير. ورواية الديوان ٤٣٠ «...تعرف مالك...».

(٣) تقدم برقم ٧١٩ وسيتكرر برقم ٩٩٣.

(٤) ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٦﴾ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۖ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا ۚ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس ١٠: ٢٦ و٢٧].

﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ فالاعتراض بأربع جمل، ويحتمل ـ وهو الأظهر ـ إن الذين ليس مبتدأ، بل معطوف على الذين الأولى أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها، فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها في المعنى قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤] وفي اللفظ قولهم: «في الدَّار زيدٌ والحُجرة عمرو» وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش، وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين، ومما يرجح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في «بمثلها» متعلقة بالجزاء، فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر، أي واقع، قاله أبو البقاء، أو «لهم» قاله الحوفي، وهو أحسن، لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو «الذين» وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفاً على الحسنى، فلا يحتاج إلى تقدير آخر، وأما قول أبي الحسن وابن كيسان إن «بمثلها» هو الخبر، وإن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في «بحسبك درهم» فمردود عند الجمهور، وقد يؤنس قولهما بقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

والعاشر: **بين المتضايفين** كقولهم: «هذا غلامُ واللهِ زيدٍ» و «لا أخا ـ فاعلم ـ لزيدٍ» وقيل: الأخ هو الاسم والظرف الخبر، وإن الأخ حينئذٍ جاء على لغة القصر، كقوله: «مُكرهٌ أخاكَ لا بطلٌ»[1] فهو كقولهم: «لا عصا لك».

الحادي عشر: **بين الجار والمجرور** كقوله: «اشتريتهُ بارَى ألفِ درهمٍ».

الثاني عشر: **بين الحرف الناسخ** وما دخل عليه كقوله:

٧٢٩ ـ كأنْ ـ وقد أتى حولٌ كميلٌ ـ أثافيها حمامات مُثولُ[2]

كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها، وهو اسم كأن، على حد الحال في قوله:

٧٣٠ ـ كأنَّ قلوبَ الطَّيرِ رطباً ويابساً لدى وكرها العُنَّابُ والحشفُ البالي[3]

الثالث عشر: **بين الحرف وتوكيده** كقوله:

٧٣١ ـ ليت ـ وهلْ ينفعُ شيئاً ليتُ ـ ليتَ شباباً بُوعَ فاشتريتُ[4]

الرابع عشر: **بين حرف التنفيس والفعل** كقوله:

(١) تقدم ذكره، وأن الرواية في كتب الأمثال «مكره أخوك...».
(٢) هو لأبي الغول الطهوي.
(٣) تقدم برقم ٣٩٩ وسيتكرر برقم ٨٠٧.
(٤) الرجز لرؤبة وهو في ابن عقيل ١/١٧٧.

٧٣٢ ـ وما أدري ـ وسوف ـ إخال ـ أدري ـ أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ[1]

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام.

الخامس عشر: **بين قد والفعل** كقوله:

٧٣٣ ـ أخالدُ قد ـ واللهِ ـ أوطأتَ عَشوةً .....[2]

السادس عشر: **بين حرف النفي ومنفيه** كقوله:

٧٣٤ ـ ولا ـ أراها ـ تزالُ ظالمةً .....[3]

وقوله:

٧٣٥ ـ فلا ـ وأبي دهماءَ ـ زالتْ عزيزةً .....[4]

السابع عشر: **بين جملتين مستقلتين** نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ * نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾[5] فإن ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ تفسير لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ أي إن المأتي الذي أمركم الله به هو مكان الحرث، ودلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلبُ النَّسلِ لا محض الشهوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة، ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤] وقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] فيمن قرأ بسكون تاء «وضعتْ» إذ الجملتان المُصدَّرتان بـ«إني» من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراضٌ، والمعنى: وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهُبتْ لها، وقال الزمخشري: هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[6] انتهى، وفي التنظير نظر، لأن الذي في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة، لا اعتراض واحد بجملتين.

وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ

(١) تقدم برقم ٥٤ و٢٣٧ وسيرد مرة رابعة برقم ٧٤٣.
(٢) تقدم برقم ٣١١.
(٣) تمامه «تحدث لي نكبة وتنكؤها» والبيت لابراهيم بن هرمة وهو مع الشاهد رقم ٧٢٣ من قصيدة واحدة.
(٤) تمامه «على قومها ما دام للزند قادح» وهو مجهول القائل. الخزانة ٤/٤٥.
(٥) ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ * نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ...﴾ [البقرة ٢: ٢٢٢ و٢٢٣].
(٦) الواقعة ٥٦: ٧٦ وقد تقدمت.

﴿ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾[1] إنْ قدّر ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ بياناً للذين أوتوا وتخصيصاً لهم إذ كان اللفظ عاماً في اليهود والنصارى والمراد اليهود، أو بياناً لأعدائكم، والمعترض به على هذا التقدير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي والله أعلم وكفى بالله مرتين، وأما يشترون ويريدون فجملتا تفسير لمقدر؛ إذ المعنى ألم تر إلى قصة الذين أوتوا، وإن علّقت مِنْ بنصيراً مثل ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾[2] أو بخبر محذوف على أن ﴿يُحرفونَ﴾ صفة لمبتدأ محذوف، أي قومٌ يحرفون كقولهم: «مِنا ظعنَ ومنا أقامَ» أي منا فريقٌ فلا اعتراض البتة، وقد مرَّ أن الزمخشري أجاز في سورة الأعراف[3] الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك[4].

وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر:

٧٣٦ ـ أرَانـي ـ ولا كـفـرانَ لـلّـهِ أيّـةً لـنـفـسـي ـ قَـدْ طـالـبـتُ غـيـرَ مـنـيـلِ[5]

إن «أيّة» وهي مصدر «أويتُ له» إذا رحمته ورفقتَ به لا ينتصب بأويتُ محذوفة؛ لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابه باسم «لا» أي ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي، ولزمه من هذا تركُ تنوين الاسم المطول[6]، وهو قول البغداديين أجازوا «لا طالعَ جبلاً» أجروه في ذلك مُجرَى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب، وعلى قولهم يتخرج الحديث: «لا مانعَ لما أعطيتَ ولا معطيَ لما منعتَ[7]» وأما على قول البصريين فيجب تنوينُه، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

وقد اعترض ابنُ مالك قولَ أبي عليّ بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٣ و٤٤] وبقول زهير:

٧٣٧ ـ لـعـمـريَ ـ والـخـطـوبُ مـغـيّـراتٌ وفـي طـول الـمـعـاشـرة الـتـقـالـي ـ[8]

لـقـد بـالـيـتُ مـظـعـنَ أمِّ أوفـى ولـكـنْ أمُّ أوفـى لا تُـبـالـي

وقد يجاب عن الآية بأن جملة الأمر دليلُ الجوابِ عند الأكثرين ونفسه عند قوم؛ فهي مع

(١) تتمتها ﴿عَن مَّوَاضِعِهِۦ . . .﴾ [النساء ٤: ٤٤ ـ ٤٦].
(٢) تتمتها ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ . . .﴾ [الأنبياء ٢١: ٧٧].
(٣) يعني الآيات ٩٥ و٩٦ و٩٧ من سورة الأعراف وقد تقدمت.
(٤) تقدم ذكره.
(٥) لم يذكر قائله. وأصل «أية» هو أوية ـ بسكون الواو وفتح الياء.
(٦) هو الاسم العامل فيما بعده. وسيأتي ذلك في الباب الخامس، الجهة الثانية، الثالث (ص٧٠١).
(٧) صحيح البخاري: كتاب الأذان وكتاب الاعتصام.
(٨) شرح ديوان زهير ٣٤٢، وأم أوفى: امرأته.

جملة الشرط كالجملة الواحدة، وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف، أي أرسلناهم بالبينات؛ لأنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان، ولا يعمل ما قبل «إلاّ» فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى نحو: «ما قام إلا زيدٌ» أو مستثنى منه نحو: «ما قام إلا زيداً أحدٌ» أو تابعاً له نحو: «ما قام أحدٌ إلا زيداً فاضل».

مسألة

كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحالية، ويميزها منها أمور:

أحدها: أنها تكون غير خبرية كالأمرية في ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾[1] كذا مثّل ابن مالك وغيره بناء على ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ متعلق بتؤمنوا، وإن المعنى ولا تظهروا تصديقكم بأن أحداً يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم، وبأن ذلك الأحد يحاجُّونكم عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم، إلا لأهل دينكم؛ لأن ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين؛ فإن ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المشركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حينئذٍ أن الهدى بيد الله؛ فإذا قدّره لأحد لم يضره مكرهم.

والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء، والمراد ولا تظهروا الإيمانَ الكاذبَ الذي توقعونه وجهَ النهار وتنقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام[2] ثم أسلم، وذلك لأن إسلامهم كان أغيَظَ لهم ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا فـ «أنْ يؤتى» من كلام الله تعالى، وهو متعلق بمحذوف مؤخر، أي لكراهية أن يؤتى أحد دَبرتم هذا الكيد، وهذا الوجه أرجح لوجهين: **أحدهما**: أن الموافق لقراءة ابن كثير ﴿أأن يؤتى﴾ بهمزتين، أي لكراهية أن يؤتى قلتم ذلك. والثاني: أن في الوجه الأول عمل ما قبل إلاّ فيما بعدها، مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفاً.

وكالدُّعائية[3] في قوله:

٧٣٨ ـ إنَّ الـثـمـانـيـن ـ وبـلّـغـتَـهـا ـ قـدْ أحـوجـتْ سـمـعـي إلـى تـرجـمـانُ[4]

وقوله:

٧٣٩ ـ إن سُـلـيـمـى ـ واللّـهُ يـكـلـؤُهـا ـ ضَـنّـتْ بـشـيءٍ مـا كـان يـرزؤهـا[5]

(١) تتمتها ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ . . . ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [آل عمران ٣: ٧٣ و٧٤].
(٢) إسرائيلي كان اسمه «الحصين» ثم قدم علي النبي في المدينة وأسلم فسماه النبي «عبد الله» شهد فتح القدس ومات سنة ٤٣هـ.
(٣) عطف على قوله: كالأمرية، في أول المسألة.
(٤) تقدم برقم ٧٢٢.
(٥) تقدم برقم ٧٢٣.

وكالقسمية في قوله:

٧٤٠ ـ إني ـ وأسطارٍ سطرْنَ سطرا ـ ..... البيتَ[1]

وكالتنزيهية في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧] كذا مثّل بعضهم.

وكالاستفهامية في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟﴾[2] كذا مثّل ابن مالك.

فأما الأولى[3] فلا دليل فيها إذا قدّر لهم خبراً، وما مبتدأ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة، وقُدّر الكلام تهديداً كقولك لعبدك: لك عندي ما تختار، تريد بذلك إيعاده أو التهكم به، بل إذا قدر «لهم» معطوفاً على «الله» و «ما» معطوفة على «البنات»، وذلك ممتنع في الظاهر؛ إذ لا يتعدّى فعلُ الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن وفقد وعدم نحو: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾[4] فيمن ضم الباء، ونحو: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰ﴾[5] ولا يجوز مثل «زيدٌ ضربهُ» تريد ضرب نفسه، وإنما يصح في الآية[3] العطف المذكور إذا قدر أن الأصل ولأنفسهم ثم حذف المضاف، وذلك تكلف، ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف، ولا يصح العطف إلا به.

وأما الثانية[6] فنص هو وغيرهُ على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي، فالجملة خبرية.

وقد فهم مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبية أن الحالية لا تقع إلا خبرية، وذلك بالإجماع وأما قول بعضهم في قول القائل:

٧٤١ ـ اطلُبْ ولاَ تضجرَ من مطلبٍ ..... [7]

إن «الواو» للحال، وإن «لا» ناهية؛ فخطأ، وإنما هي عاطفة إما مصدراً يُسبك من أنْ

(١) تقدم برقم ٧٢٤ وسيكرر برقم ٨٢٧.

(٢) ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران ٣: ١٣٥].

(٣) يعني الآية المتقدمة من سورة النحل: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ...﴾ [النحل ١٦: ٥٧].

(٤) التلاوة في الآية بالخطاب، وهي ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران ٣: ١٨٨] وبالخطاب قراءة عاصم وحمزة والكسائي... وأما للغائب فقراءة ابن كثير وأبي عمرو. وانظر إتحاف الفضلاء ١٨٣.

(٥) ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق ٩٦: ٦ و٧].

(٦) أي الآية ﴿...وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران ٣: ١٣٥] وقد تقدمت.

(٧) تمامه «فآفة الطالب أن يضجرا» لم يذكر قائله، وقد أهمله السيوطي، سيتكرر برقم ٩٩٩.

والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق، أي ليكن منك طلب وعدمُ ضجر، أو جملة على جملة، وعلى الأول ففتحة تضجر إعرابٌ، ولا نافية، والعطف مثله في قولك: «ائتني ولا أجفوك» بالنصب وقوله:

٧٤٢ ـ فقلتُ ادعي وأدعوَ إنَّ أندى لصوتٍ أنْ ينادي داعيان[1]

وعلى الثاني[2] فالفتحة للتركيب، والأصل ولا تضجرنْ بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة، و «لا» ناهية، والعطف مثله في قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦].

الثاني[3]: **أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس في قوله:**

٧٤٣ ـ وما أدري ـ وسوفَ، إخالُ، أدري ـ ..... [4]

وأما قول الحوفي في ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]: إن الجملة الحالية فمردود، وكـ «لنْ» في ﴿وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾[5]، وكالشرط في ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢]، ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓا۟ أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]، ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾[6]، ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۝٨٦ تَرْجِعُونَهَآ﴾[7] وإنما جاز «لأضربنه إن ذهب وإن مكث»؛ لأن المعنى لأضربنه على كل حال؛ إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

والثالث: **أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله:**

٧٤٤ ـ واعلمْ ـ فعلمُ المرءِ ينفعهُ ـ أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرا[8]

وكجملة ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[9] في قولٍ وقد مضى، وكجملة ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا

(١) نسب هذا البيت للحطيئة وللأعشى ـ وليس في ديوانيهما ـ ولربيعة بن جشم ولدثار بن شيبان، وهو في سيبويه ١/ ٤٢٦ وابن عقيل ٢/ ١٢٦ والسيوطي ٢٨٠. وجاء في اللسان «نوم»: فقلت ادعي وأدعُ فإنّ... أي ادعي ولأدعُ.

(٢) أي على جعل الواو في الشاهد ٧٤١ عاطفة جملة على جملة.

(٣) أي الثاني من الأمور التي تميز الجملة المعترضة من الحالية.

(٤) تقدم برقم ٥٤ و٢٣٧ و٧٣٢.

(٥) ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٤] وقد تقدمت.

(٦) تتمتها ﴿يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل ٧٣: ١٧].

(٧) تتمتها ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الواقعة ٥٦: ٨٦ و٨٧].

(٨) لم يذكر قائله وهو في ابن عقيل ١/ ١٤٧. (٩) تقدمت.

تُكَذِّبَانِ﴾ (١) الفاصلة بين ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾[1] وبين الجواب وهو ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ﴾[1] والفاصلة بين ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ (٢) وبين ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾ (٣) وبين صفتيهما، وهي ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾[2] في الأولى و ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ﴾ (٤) في الثانية، ويحتملان تقدير مبتدأ؛ فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة.

الرابع: **أنه يجوز اقترانها بالواو** مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي:

٧٤٥ ـ يا حاديَيْ عِيرها ـ وأحسبني أوجدُ ميتاً قُبيلَ أفقدُها ـ (٥)
فما قليلاً بها عليَّ؛ فلا أقلُّ من نظرةٍ أزودُها

قوله: «أفقدها» على إضمار أن، وقوله: «أقل» يروى بالرفع والنصب.

تنبيه

للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ (٦): يجوز أن يكون حالاً من فاعل «نعبد» أو من مفعوله؛ لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على «نعبد» وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد، ويردُّ عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهُّماً منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين.

٣ ـ الجملة الثالثة: **التفسيرية**، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، وسأذكر لها أمثلة توضحها:

أحدها: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، وهل هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا: إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف، وهو حالٌ مثل ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ (٧).

الثاني: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل

(١) ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴿٣٧﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٣٨﴾ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمٰن ٥٥: ٣٧ ـ ٣٩].
(٢) ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٦٣﴾ مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمٰن ٥٥: ٦٢ ـ ٦٤].
(٣) ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٧١﴾ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمٰن ٥٥: ٧٠ ـ ٧٢].
(٤) تقدمت في الحاشية السابقة.
(٥) شرح ديوان المتنبي ١/١٩٦ وقد تقدم البيت الثاني برقم ٤٣١.
(٦) ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٣٣].
(٧) تتمتها ﴿بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد ١٣: ٢٣ و٢٤].

عمران: ٥٩] فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قُدِّر جسداً من طين ثم كوّن، بل باعتبار المعنى، أي إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمرّ العادة وهو التولد بين أبوين.

والثالث: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾[1] فجملة تؤمنون تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي آمنوا، بدليل «يغفر» بالجزم كقولهم: «اتقى الله امرؤٌ فعل خيراً يثبْ عليه» أي ليتق الله وليفعل يثبْ، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال.

الرابع: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟﴾[2] وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار قد، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا.

الخامس: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾[3] إن قدّرت «إذا» غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك، وإلا فهي جواب إذا، وعليهما فيجادلونك حال.

تنبيه

المفسرة ثلاثة أقسام: مجرّدة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بأي كقوله:

٧٤٦ ـ وترمينني بالطرفِ أي أنتَ مذنبٌ ..... (٤)

ومقرونة بأن نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] وقولك: «كتبتُ إليه أن افعلْ» إن لم تقدر الباء قبل «أن».

السادس: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] فجملة ليسجننه قيل: هي مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البداء المفهوم منه، والتحقيقُ أنها جوابٌ لقسم مقدر، وأن المفسر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كونُ القسم إنشاء، لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب، وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام، فهذا هو البداء الذي بدا لهم.

ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرةً بنفسها، ويقع ذلك في موضعين:

(١) تتمتها ﴿وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ...﴾ [الصف ٦١: ١٠ ـ ١٢].
(٢) ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم ... وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة ٢: ٢١٤].
(٣) تتمتها ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام ٦: ٢٥].
(٤) تقدم برقم ١٢٢ وسيتكرر برقم ٧٦٣.

أحدهما: أن يكون المفسَّرُ إنشاء أيضاً، نحو: «أحسنْ إلى زيدٍ أعطهِ ألف دينار».

والثاني: أن يكون مفرداً مؤدياً معنى جملة نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾(١) الآية.

وإنما قلنا فيما مضى إن الاستفهام مرادٌ به النفي تفسيراً لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعة لأجل الاستثناء المفرَّغ، لا أن التفسير أوجبَ ذلك. ونظيره «بلغني عن زيدٍ كلامٌ واللهِ لأفعلنَّ كذا».

ويجوز أن يكون ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾(٢) جواباً لبدَا، لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيقَ تجابُ بما يجاب به القسم، قال:

٧٤٧ - ولقد علمتُ لتأتينَّ منيَّتي ..... .(٣)

وقال الكوفيون: الجملة فاعل، ثم قال هشام وثعلب وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة نحو: «يُعجبني تقوم» وقال الفراء وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبياً، وباقترانها بأداة مُعلِّقة نحو: «ظهرَ لي أقامَ زيدٌ، وعُلِمَ هل قعدَ عمروٌ» وفيه نظر، لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء؟ وبعد فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى ظهر لي جواب أقام زيد، أي جواب قول القائل ذلك؟ وكذلك في «عُلم أقعد عمرو» وذلك لا بد من تقديره دفعاً للتناقض، إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به.

فإن قلت: ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل.

قلت: قد مضى عن قريب أن الجملة التي يُراد بها اللفظُ يحكم لها بحكم المفردات.

السابع: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾(٤) زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون

(١) [الأنبياء ٢١: ٣] وقد تقدمت.

(٢) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْآيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف ١٢: ٣٥] وقد تقدمت.

(٣) ذكر السيوطي ص٢٨٠ بيتين، الأول:

ولقد علمت لتأتين منيتي ... لا بعدها خوف عليّ ولا عدم

ولم يذكر قائله، والثاني:

صادفن منها غرة فأصبنها ... إن المنايا لا تطيش سهامها

وهو من معلقة لبيد يصف ذئباً تهاجم بقرة وحشية «شرح الزوزني ٢٢٠».

وأنت ترى أن النحاة صنعوا من صدر الأول وعجز الثاني بيتاً ثم نسبوه للبيد. انظر الخزانة ٤/ ١٣ و٣٣٢ وحاشية الأمير ٢/ ٥٧ والدسوقي ٢/ ٥٧ والأشموني ٢/ ٣٠ وسيبويه ١/ ٤٥٦. سيتكرر برقم ٧٥٤.

(٤) تتمتها ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة ٢: ١١].

نائب الفاعل في «قيل» ضميرَ المصدرِ، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير، وقيل: الظرف نائب عن الفاعل، فالجملة في محل نصب، ويردُّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف، وبعدمه في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾(١) والصواب أن النائبَ الجملةُ، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبت مفسرة؟ والمفعول به متعين للنيابة، وقولهم: «الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه» جوابه: أن التي يراد بها لفظُها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ نحو: «لا حولَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللهِ كنزٌ من كنوز الجنة»(٢) وفي المثل «زعمُوا مطيَّةُ الكذبِ»(٣) ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو: «قولي لا إله إلا الله» كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

الثامن: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] لأن وعد يتعدى لاثنين، وليس الثاني هنا ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾، لأن ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسرة له، وتقديره خيراً عظيماً أو الجنة، وعلى الثاني فوجهُ التفسير إقامة السبب مقام المسبب، إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر.

وقولي في الضابط «الفَضْلة» احترزتُ به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع، لأنها خبر في الحال أو في الأصل(٤)، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في نحو: «زيداً ضربتُه» فقد قيل: إنها تكون ذاتَ محل كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه ولا بد منه.

مسألة

قولنا: إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو: «زيداً ضربته» لا محل لها، وفي نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] ونحو: «زيد الخُبزَ يأكله» بنصب الخبز، في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: آكلُهُ، وقال:

٧٤٨ - فمَنْ نحنُ نُؤمنه يبت وهو آمنٌ(٥) .....

فظهر الجزم، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يُثبت الجمهورُ وقوعَ البيان والبدل جملة، وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح

(١) تتمتها ﴿وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ...﴾ [الجاثية ٤٥: ٣٢].

(٢) في صحيح البخاري، كتاب الدعوات: قال: يا عبد الله قل: لا حول ولا قوة إلاّ بالله فإنها كنز من كنوز الجنة. أو قال: ألا أدلك على كلمة هي كنز من كنوز الجنة؟ لا حول ولا قوة إلاّ بالله».

(٣) في اللسان: قال شريح «زعموا كنية الكذب». وروى أبو داود في باب الأدب أن صحابياً قال لآخر: ما سمعتَ رسول الله ﷺ يقول في «زعموا»؟ قال سمعته يقول: «بئس مطية الرجل زعموا». وقريب منه في مسند أحمد ٤/ ١١٩ و٥/ ٤٠١ وجامع الأصول ١٢/ ٣٤٤.

(٤) خبر في الحال نحو قل هو الله أحد، وخبر في الأصل نحو: ظننته زيدٌ قائم.

(٥) تمامه «ومن لا نجره يمس منا مفزعا» وهو لهشام المري. سيبويه ١/ ٤٥٨ والخزانة ٣/ ٦٤٠.

جملة مفسرة[1] وإن حصل فيها تفسير، ولم يثبت جوازُ حذفِ المعطوف عليه عطفَ البيان، واختلف في المبدل منه، وفي البغداديات[2] لأبي عليّ أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة؛ فإنه قال ما ملخصه: إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو: قوله:

٧٤٩ - لا تجزعي إنْ مُنفِساً أهلكتُهُ ..... [3]

مجزومان في التقدير، وإنَّ انجزام الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذفُ المبدل منه، بل على تكرير إنْ، أي إنْ أهلكت مُنفِساً إن أهلكته، وساغ إضمار إنْ وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة لاتساعهم فيها؛ بدليل إيلائهم إياها الاسمَ، ولأن تقدمها مُقوٍّ للدلالة عليها، ولهذا أجاز سيبويه «بِمَنْ تَمْرُرْ أمْرُرْ» ومنع «مَن تضرب أنزل» لعدم دليلٍ على المحذوف، وهو «عليه»، حتى تقول: «عليه» وقال فيمن قال: «مررتُ برجلٍ صالحٍ إن لا صالحٍ فطالحٍ» بالخفض: إنه أسهلُ من إضمار رُبَّ بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة كما في «ضربَ غُلامُهُ زيداً» فإنه ضعيف جداً، وحسن في نحو: «ضربُوني وضربتُ قومَكَ» واستغني بجواب الأولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو: «أزَيْداً ظننته قائماً» بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة.

٤ ـ الجملة الرابعة: المجاب بها القسم نحو: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس ٣٦: ٢ ـ ٣] ونحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] ومنه ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[4] يقدر لذلك ولما أشبهه القسم.

ومما يحتمل جواب القسم ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[5] وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾[5] فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾[5] وهذا مراد ابن عطية من قوله: هو قسم، والواو تقتضيه، أي هو جواب قسم و«الواو» هي المحصلة لذلك لأنها عطفت، وتوهم أبو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة، وهي أن «الواو» حرف قسم، فرد عليه بأن يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفياً بـ«إنْ».

(١) في أوضح المسالك للمؤلف ٢/ ٥: «لا محل له لأنه مفسر...».
(٢) مسائل في النحو أملاها أبو علي الفارسي في بغداد.
(٣) تقدم برقم ٢٩٩.
(٤) تتمتها ﴿لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَٰرَ ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ١٥].
(٥) ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ۝٦٨ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝٦٩ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ۝٧٠ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا...﴾ [مريم ١٩: ٦٨ ـ ٧١].

تنبيه

من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[1]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾[1] وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجاج، ويوضحه ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] وقال الكسائي والفراء ومَن وافقهما: التقديرُ بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا، ثم حذف الجار، ثم أنْ فارتفع الفعل، وجوّز الفراء أن يكون الأصل النهي، ثم أخرج مخرج الخبر، ويؤيده أن بعده ﴿وَقُولُوا۟﴾[1] ﴿وَأَقِيمُوا۟﴾[1] ﴿وَءَاتُوا۟﴾[1].

ومما يحتمل الجواب وغيره قولُ الفرزدق:

٧٥٠ - تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثلَ من يا ذئبُ يصطحبان[2]

فجملة النفي إما جواب لعاهدتني كما قال:

٧٥١ - أرى مُحرزاً عاهدتهُ ليُوافقنْ فكانَ كمن أغريتهُ بخلافِ[3]

فلا محل لها، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلها النصب، والمعنى شاهد للجوابية، وقد يحتج للحالية بقوله أيضاً:

٧٥٢ - ألم ترني عاهدتُ ربي وإنني لبينَ رتاجٍ قائماً ومقامِ[4]
على حلفةٍ لا أشتمُ الدَّهرَ مُسلماً ولا خارجاً من فيَّ زُورُ كلامِ

وذلك أنه عطف «خارجاً» على محل جملة «لا أشتم» فكأنه قال: «حلفتُ غيرَ شاتمٍ ولا خارجاً» والذي عليه المحققون أن «خارجاً» مفعول مطلق، والأصل ولا يخرج خروجاً، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾[5] لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلماً في المستقبل ولا يتكلم بزور، لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

(١) ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ۝٨٣ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ ...﴾ [البقرة ٢: ٨٣ و٨٤].
(٢) ديوان الفرزدق ٨٧٠ وسيبويه ١/ ٤٠٤.
(٣) لم تقف على قائله، وقد أهمله السيوطي في شرحه.
(٤) ديوان الفرزدق ٧٦٩ والرواية فيه: «...رتاج قائم ومقام»، سيبويه ١/ ١٧٣.
(٥) ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾ [الملك ٦٧: ٣٠].

مسألة

قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً، فقيل في تعليله: لأن نحو: «لأفعلنّ» لا محل له، فإذا بني على مبتدأ فقيل: «زيدٌ ليفعلن» صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنه إنما منعَ وقوع الخبر جملة قسمية، لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً؛ إذ لا تنفكُّ إحداهما عن الأخرى، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك: «قال زيدٌ أقسمُ لأفعلنَّ» وإنما المانعُ عنده إما كونُ جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً؛ لأن الجملتين هاهنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء؛ لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة، وإما كون الجملة ـ أعني جملة القسم ـ إنشائية، والجملة الواقعة خبراً لا بد من احتمالها للصدق والكذب، ولهذا منع قوم من الكوفيين ـ منهم ابن الأنباري ـ أن يقال: «زيدٌ اضربْه، وزيدٌ هل جاءك؟».

وبعد فعندي أن كلاً من التعليلين ملغى.

أما الأول: فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[1] قال: «فما» موصولة لا زائدة، وإلا لزم دخولُ اللام على اللام، انتهى. وليس بشيء؛ لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائداً، ولهذا اكتفى بالألف فاصلة بين النونات في «اذهبنانّ» وبين الهمزتين في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[2] وإن كانت زائدة، وكان الجيد أن يستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] فإن قيل: تحتمل مَن الموصوفية، أي لفريقاً ليبطئن، قلنا: وكذا «ما» في الآية، أي لقومٌ ليوفينهم، ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة، فالاستدلال ثابت وإن قدرت صفة، فإن قيل: فما وجهه والجملة الأولى إنشائية؟ قلت: جاز لأنها غير مقصودة، وإنما المقصود جملة الجواب، وهي خبرية، ولم يُؤتَ بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس.

وأما الثاني: فلأن الخبر الذي شرطُه احتمالُ الصدق والكذب الخبرُ الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله الإفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام، وعلى جواز «أين زيد؟ وكيف عمرو؟» وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٩]، ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾[3]، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾[4] وقوله:

(١) ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود ١١: ١١١].
(٢) في سورة [البقرة ٢: ٦] وقد تقدمت مراراً.
(٣) تتمتها ﴿مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا ...﴾ [العنكبوت ٢٩: ٥٨].
(٤) تتمتها ﴿سُبُلَنَا ...﴾ [العنكبوت ٢٩: ٦٩].

٧٥٣ ـ جشأتْ فقلتُ اللذْ خشيتِ ليأتينْ .....[1]

وعندي لما استدل به تأويل لطيف وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمّن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً؛ للاستغناء بجواب القسم المقدّر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[2] التقدير: والله ليمسّنَّ إن لم ينتهوا يمسس.

تنبيه

وقع لمكي وأبي البقاء وهم في جملة الجواب، فأعرباها إعراباً يقتضي أن لها موضعاً.

فأما مكي فقال في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾[3] إن ليجمعنكم بدل من الرحمة، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنه زعم أن «اللام» بمعنى أن المصدرية وأن من ذلك ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[4] أي أن يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللام مصدرية، وخلط مكي فأجاز البدلية مع قوله: إن اللام لامُ جواب القسم، والصواب أنها لام الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم، أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم إن أجري «بدا» مجرى أقسم كما أجري علم في قوله:

٧٥٤ ـ ولقد علمتُ لتأتينَّ منيتي .....[5]

وأما أبو البقاء فإنه قال في قوله: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾[6] الآية: من فتح اللام ففي «ما» وجهان:

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿مِّن كِتَابٍ﴾ أي لَلذي آتيتكموه من الكتاب،

(١) تمامه «وإذا أتاك فلات حينَ مناص» ولم يذكر قائله.
(٢) تتمتها ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة ٥: ٧٣].
(٣) في طبعة محي الدين عبد الحميد وفي حاشيتي الأمير والدسوقي [كتب ربكم على نفسه الرحمة ليجمعنكم] وهو مزج بين آيتين: الأولى ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُل لِّلَّهِ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [الأنعام ٦: ١٢] وهي الآية المطلوبة للاستشهاد، والثانية ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام ٦: ٥٤]. ولم يقع هذا المزج في المخطوطين.
(٤) [يوسف ١٢: ٣٥] وقد تقدمت.
(٥) تقدم برقم ٧٤٧.
(٦) ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ ...﴾ [آل عمران ٣: ٨١].

أو ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾، واللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم، و «جاءكم» عطف على «آتيتكم»، والأصل: ثم جاءكم به، فحذف عائد ما، أو الأصل مصدق له، ثم ناب الظاهر عن المضمر، أو العائد ضمير «استقر» الذي تعلقت به مع.

والثاني: أنها شرطية، واللام موطئة، وموضع «ما» نصب بـ«آتيت»، والمفعول الثاني ضمير المخاطب، و «من كتاب» مثل من آية في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[1] اهـ. ملخّصاً وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون «من كتاب» خبراً، فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته؛ لأن «ثم جاءكم» عطف على الصلة.

الثاني: أن تجويزه كون «لتؤمنن» خبراً مع تقديره إياه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً، وأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبراً، وقد يقال: إنما أراد بقوله: «اللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم» أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سمّى «لتؤمنن» خبراً؛ لأنه الدال على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسم مقدر، بل أخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره؛ للاتفاق على أن وجود المضارع مفتتحاً بلام مفتوحة مختتماً بنون مؤكدة دليلٌ قاطع على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثالث: أن تجويزه كون العائد ضمير استقر يقتضي عود ضميرٍ مفردٍ إلى شيئين معاً، فإنه عائد إلى الموصول.

والرابع: أنه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة «به» الثانية فيكون كقوله:

٧٥٥ ـ ولو أن ما عالجتُ ليّن فؤادها فقسا استُلينَ بهِ لِلانَ الجندلُ[2]

قلنا: قد جوز على هذا الوجه عوْد «به» المذكورة إلى الرسول، لا إلى ما.

والخامس: أنه سمي ضمير «آتيتكم» مفعولاً ثانياً، وإنما هو مفعول أول.

مسألة

زعم الأخفش في قوله:

٧٥٦ ـ إذا قال: قدْني، قال: بالله حلفةً لِتُغنيَ عني ذا إنائك أجمعا[3]

(١) ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ...﴾ [البقرة ٢:١٠٦].
(٢) لم يذكر قائله.
(٣) تقدم برقم ٣٧٨.

أن «لتغني» جواب القسم، وكذا قال في: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[1] لأن قبله ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾[1] الآية، وليس فيه ما يكون ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ﴾ معطوفاً عليه، والصواب خلاف قوله، لأن الجواب لا يكون إلا جملة، ولام كي وما بعدها في تأويل المفرد، وأما ما استدل به فمتعلّق اللام فيه محذوف، أي لتشربنّ لتُغني عني، وفعلنا ذلك لتصغى.

٥ ـ الجملة الخامسة: الواقعة جواباً لشرطٍ غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بـ«الفاء» ولا بـ«إذا» الفجائية، فالأول جواب لو ولولا ولمّا وكيف. والثاني نحو: «إنْ تقُمْ أقمْ، وإن قمتَ قمتُ» أما الأول: فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني: فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعلُ، لا الجملة بأسرها.

٦ ـ الجملة السادسة: الواقعة صلةً لاسم أو حرف، فالأول نحو: «جاء الذي قامَ أبوهُ» فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها، وبلغني عن بعضهم أنه كان يُلقّن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمتُ لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: «ليقمْ أيُّهم في الدّار، ولألزمنَّ أيّهم عندكَ، وامرُر بأيّهم هو أفضلُ» وفي التنزيل ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩] وقرىء: ﴿أَيُّهُم أَشَدُّ﴾[2] بالنصب، وروي:

٧٥٧ ـ ..... فسلمْ على أيُّهم أفضلُ[3]

بالخفض، وقال الطائي:

٧٥٨ ـ ..... فحسبيَ من ذي عندهم ما كفانيا[4]

وقال العقيلي:

٧٥٩ ـ نحنُ الّذونَ صبّحوا الصباحا[5]

(١) ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ ...﴾ [الأنعام ٦:١١٢ و١١٣].
(٢) ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم ١٩:٦٩].
(٣) تقدم برقم ١٢٤ وسيتكرر برقم ٩٥٣.
(٤) صدره «فإما كرامٌ موسرون لقيتهم» وهو لمنظور بن سحيم الفقعسي الأسدي، مخضرم من شعراء الحماسة. وليس بنو أسد من طيء ولكنهم كانوا في جوارهم ثم غلبت طيء على أرض بني أسد والبيت في ابن عقيل ١/ ٤٠ و٨٠.
(٥) بعده «يوم النخيل غارة ملحاحا» وينسب لأبي حرب الأعلم العقيلي ولرؤبة ولليلى الأخيلية والبيت في ابن عقيل ١/ ٧٨.

وقال الهذلي:

٧٦٠ - هـمُ الـلّاؤونَ فـكّـوا الـغُـلَّ عـنـي ..... [1]

والثاني[2]: نحو: «أعجبني أن قمت، أو ما قمت» إذا قلنا: بحرفية ما المصدرية، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، وأما قول أبي البقاء في ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[3]: إن ما مصدرية وصلتها «يكذبون» وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع نصب خبراً لكان، فظاهرهُ متناقضٌ، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون، لا منها ومن كان، بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي عليّ وأبي الفتح[4] وآخرين: إن كان الناقصة لا مصدر لها.

٧ ـ الجملة السابعة: **التابعة لما لا محل له نحو**: «قام زيد ولم يقم عمرو» إذا قدّرت الواو عاطفة، لا واو الحال.

الجمل التي لها محل من الإعراب

وهي أيضاً سبع[5]:

١ ـ الجملة الأولى: **الواقعة خبراً**، وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإنّ، ونصب في بابي كان وكاد، واختلف في نحو: «زيدٌ اضربُهُ، وعمروٌ هلْ جاءكَ» فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وهو صحيح، وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبراً وقد مر إبطاله.

٢ ـ الجملة الثانية: **الواقعة حالاً**، وموضعها نصب، نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] ونحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿۞ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١] ومنه ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[6] فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم، أو من فاعله، وقرىء «محدثاً» لأن الذكر مختص بصفته مع أنه

(١) لم نقف على تتمة هذا البيت ولا قائله.
(٢) يعني الجملة الواقعة صلة لحرف.
(٣) ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٠].
(٤) هم على التوالي: المبرد وابن السرّاج والفارسي وابن جني.
(٥) وهي: ١ ـ الواقعة خبراً ٢ ـ الواقعة حالاً ٣ ـ الواقعة مفعولاً ٤ ـ المضاف إليها ٥ ـ الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم ٦ ـ التابعة لمفرد ٧ ـ التابعة لجملة لها محل. ويلحق ابن هشام بهذه الجمل السبع جملتين هما المستثناة والمسند إليها.
(٦) تتمتها ﴿... وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ...﴾ [الأنبياء ٢١: ٢ و٣].

قد سبق بالنفي؛ فالحالان على **الأول**: ـ وهو أن يكون استمعوه حالاً من مفعول يأتيهم ـ مثلهما في قولك: «ما لقي الزّيدينِ عمرٌو مُصعداً إلاّ مُنحدرينِ» وعلى **الثاني**: ـ وهو أن يكون جملة استمعوه حالاً من فاعل يأتيهم ـ مثلهما في قولك: «ما لقي الزّيدينِ عمرٌو راكباً إلا ضاحكاً» وأما ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ فحالٌ من فاعل ﴿استمعوه﴾ فالحالان متداخلتان، و﴿لاهية﴾[1]: حال من فاعل «يلعبون» وهذا من التداخل أيضاً، أو من فاعل ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾ فيكون من التعدد لا من التداخل.

ومن مثل الحالية أيضاً قولُه عليه الصلاة والسلام: «أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربهِ وهو ساجدٌ»[2] وهو من أقوى الأدلةِ على أن انتصاب «قائماً» في «ضربي زيداً قائماً» على الحال، لا على أنه خبر لكان محذوفة؛ إذ لا يقترن الخبر بالواو وقولك: «ما تكلمَ فلانٌ إلاّ قالَ خيراً»، كما تقول: «ما تكلم إلا قائلاً خيراً»، وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة، وقول الفرزدق:

٧٦١ - بأيدي رجالٍ لـمْ يشيمُوا سُيُوفهـمْ ولـمْ تكثُرِ القتلى بها حينَ سُلتِ[3]

لأن تقدير العطف مفسد للمعنى، وقول كعب رضي الله عنه:

٧٦٢ - ..... صافٍ بأبطح أضحى وهوَ مشمولُ[4]

وأضحى تامة.

٣ ـ الجملة الثالثة: **الواقعة مفعولاً**، ومحلها النصب إن لم تنُبْ عن فاعل، وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين: ١٧] لما قدمناه من أن الجملة التي يُراد بها لفظُها تنزل منزلة الأسماء المفردة.

قيل: وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلّق، نحو: «عُلم أقام زيدٌ» وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً، وحملوا عليه ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[5]، ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[6] والصواب خلاف ذلك، وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً.

(١) تتمتها ﴿... وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ...﴾ [الأنبياء ٢١: ٢ و٣].
(٢) صحيح مسلم كتاب الصلاة.
(٣) تقدم برقم ٦٦٩.
(٤) صدره «شجت بذي شَبَم من ماء محنية» شجت: مزجت، أي الخمرة. الشبم: برودة الماء. مشمول: أصابته ريح الشمال. «شرح ديوان كعب ٧» وهو مع الشاهد ٣٥١ و٤٦٤ و٨٠٦ و١١٨٧ من قصيدة بانت سعاد.
(٥) تتمتها ﴿مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ ...﴾ [السجدة ٣٢: ٢٦].
(٦) [يوسف ١٢: ٣٥] وقد تقدمت.

فإن قلت: وينبغي زيادتها على ما قدمت[1] اختياره من جواز ذلك مع الفعل القابيّ المعلق بالاستفهام فقط نحو: «ظهر لي أقام زيدٌ».

قلت: إنما أجزتُ ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف، لا الجملة.

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب:

أحدها[2]: باب الحكاية بالقول أو مرادفه؛ (فالأول): نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في «قعد القرفصاء» إذ هي دالة على نوع خاص من القول؟ فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال: والذي غر الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في «علمت لَزَيْد منطلق» وليس كذلك لأن الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا، اهـ. والصوابُ قولُ الجمهور؛ إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من «ضربتُ زيداً» بأنه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال؛ فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود، وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكتسميتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ. (والثاني): نوعان: ما معه حرف التفسير كقوله:

٧٦٣ ـ وتَرمينني بالطَّرفِ أي أنت مذنبٌ وتقليننني لكنّ إياكِ لا أقلي[3]

وقولك: «كتبتُ إليه أنِ افعَل» إذا لم تقدر باء الجر، والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها، وما ليس معه حرف التفسير نحو: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾[4] ونحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢] وقراءة بعضهم ﴿فدعا ربهُ إني مغلوبٌ﴾[5] بكسر الهمزة وقوله:

٧٦٤ ـ رجلانِ من مكّةَ أخبرانا إنا رأينا رجلاً عُريانا[6]

روي بكسر «إنَّ» فهذه الجمل في محل نصب اتفاقاً، ثم قال البصريون: النصب بقول مقدر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور، ويشهد للبصريين التصريحُ بالقول في نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥] ونحو: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝٣ قَالَ رَبِّ

(١) تقدم ذكره.
(٢) سيذكر في الباب الثاني.
(٣) تقدم برقم ١٢٢ و٧٤٦.
(٤) تتمتها ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٣٢].
(٥) ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ [القمر ٥٤: ١٠].
(٦) لم يذكر قائله.

إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾[1] وقول أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] إن الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي، قال: لأن المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم، إنما يصح هذا على قول الكوفيين، وقال الزمخشري: إن الجملة الأولى إجمال، والثانية تفصيل لها، وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة ولا محل لها، وهو الظاهر.

تنبيهات

الأول: **من الجمل المحكية ما قد يخفى؛** فمن ذلك في المحكية بعد القول: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ﴾ [الصافات: ٣١] والأصل إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلم؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم، كما قال:

٧٦٥ ـ ألم ترَ أنّي يومَ جوّ سُويقةٍ بكيتُ فنادتني هنيدةُ مالياً[2]

والأصل: مالَك، ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ۝٣٧ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ [القلم: ٣٧ و٣٨] أي تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام، وذلك إما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصل إن لهم لما يتخيرون، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا۟ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾[3] إن يدعو في معنى يقول، مثلها في قول عنترة:

٧٦٦ ـ يدعون عنترُ والرِّماحُ كأنها أشطانُ بئرٍ في لَبانِ الأدهمِ[4]

فيمن رواه «عنترُ» بالضم على النداء، وإن ﴿مِن﴾ مبتدأ، و ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ خيره، وما بينهما جملة اسمية صلة، وجملة ﴿مِن﴾ وخبرها محكية بيدعو، أي إن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة، وقيل: مَن مبتدأ حذف خبره: أي إلٰهه، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدنيا، وعلى هذا فالأصل يقول: الوثن إلٰههُ، ثم عبر عن الوثن بمن ضرُّه أقربُ من نفعه، تشنيعاً على الكافر.

الثاني: **قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها** نحو: «أتقولُ موسى في الدّارِ» فلك أن تقدر موسى مفعولاً أول و «في الدار» مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظن، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾

(١) تتمتها ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ...﴾ [مريم ١٩: ٣ و٤].
(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٨٩٥. جوّ سويقة: اسم موضع.
(٣) تتمتها ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ [الحج ٢٢: ١٣].
(٤) البيت في ديوانه ١٥٣ وفي شرح الزوزني ٢٨٣ وسيبويه ١/ ٣٣. أشطان: حبال. لبان: صدر. الأدهم: فرس عنترة.

وَإِسْحَٰقَ﴾[1] الآية، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية.

الثالث: **قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها**، وذلك نحو: «أوّلُ قولي إني أحمدُ الله» إذا كسرت إنّ، لأن المعنى أول قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي عليّ، زعمَ أنها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر موجودٌ أو ثابت، وهذا المقدّر يستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى، لأن «أول قولي إني أحمد الله» باعتبار الكلمات «إن» وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يقدر «أول» زائداً، والبصريون لا يجيزونه، وتبع الزمخشري أبا علي في التقدير المذكور، والصوابُ خلاف قولهما، فإن فتحت[2] فالمعنى حمد الله، يعني بأي عبارة كانت.

الرابع: **قد تقع الجملة بعد القول غيرَ محكية به، وهي نوعان:**

محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾[3] بعد ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ لأن قولهم تم عند قوله: ﴿مِّنْ أَرْضِكُم﴾[3] ثم التقدير: فقال فرعون بدليل: ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[3] وقول الشاعر:

٧٦٧ - قالتْ له وهو بعيشٍ ضنكِ لا تُكثري لومي وخلّي عنكِ[4]

التقدير قالت له: أتذكر قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق: لا تكثري لومي، فحذف المحكية بالمذكور، وأثبت المحكية بالمحذوف.

وغير محكية، وهي نوعان: دالة على المحكية، كقولك: «قال زيدٌ لعمروٍ في حاتم، أتظنُّ حاتماً بخيلاً» فحذف المقول، وهو «حاتم بخيل» مدلولاً عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه، وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ [يونس: ٧٧] وإن كان الأصل والله أعلم أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر، ثم حذفت مقالتهم مدلولاً عليها بجملة الإنكار، لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول، وإن لم تكن محكية

(١) تتمتها ﴿وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة ٢: ١٤٠].

(٢) أي: فإن فتحت همزة أني.

(٣) ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الأعراف ٧: ١٠٩ ـ ١١١].

(٤) لم يذكر قائله.

بالقول الثاني. وغير دالة عليه نحو: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، وقد مرّ البحث فيها[1].

الخامس: **قد يوصل بالمحكية غير محكي**، وهو الذي يسميه المُحدّثونَ مُدرَجا، ومنه ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[2] بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول.

الباب الثاني: **من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً**: باب ظن وأعلم، فإنها تقع مفعولاً ثانياً لظن وثالثاً لأعلم وذلك لأن أصلهما الخبر ووقوعه جملة سائغ كما مر وقد اجتمع وقوع خبريْ كان وإن والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول أبي ذؤيب:

٧٦٨ - فإن تزعُميني كنتُ أجهلُ فيكُم فإني شريتُ الحلمَ بعدكِ بالجهلِ[3]

الباب الثالث: **باب التعليق**، وذلك غير مختص بباب ظن، بل هو جائز في كل فعل قلبي، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

(أحدها): أن تكون في موضع مفعول مقيّد بالجار، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ﴾ [الأعراف: ١٨٤]، ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢] لأنه يقال: تفكّرت فيه، وسألت عنه، ونظرت فيه، ولكن علّقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعلّق فعل غير عَلِمَ وظَنَّ حتى يضمن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادّة مسد المفعولين.

واختلف في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾[4] فقيل: التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم، وقيل: يتعرّفون، وقيل: يقولون؛ فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المُسَرَّح، أي غير المقيد بالجار، وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة.

(والثاني): أن تكون في موضع المفعول المسرح، نحو: «عَرَفْتُ مَنْ أَبُوكَ» وذلك لأنك تقول: عرفت زيداً، وكذا «علمْتُ مَنْ أَبُوكَ» إذا أردت علم بمعنى عرف، ومنه قول بعضهم:

٧٦٩ - ..... أما ترى أيَّ برقٍ هاهنا

(١) تقدم ذكره.

(٢) ﴿قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٣٤ و٣٥].

(٣) سيبويه ١/ ٦١ وديوان الهذليين ١/ ٣٦ وهذا البيت مع الشاهد ٤٩٧ من قصيدة واحدة.

(٤) ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ ...﴾ [آل عمران ٣: ٤٤].

لأن رأى البصرية وسائرَ أفعالِ الحواسّ إنما تتعدَّى لواحد بلا خلاف، إلا «سمع» المعلقة باسم عين نحو: «سَمِعْتُ زَيْداً يَقْرَأ» فقيل: «سمع» متعدية لاثنين ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحد والجملة حال، فإن علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقاً، نحو: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ٤٢].

وليس من الباب ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1] خلافاً ليونس؛ لأن «ننزع» ليس بفعل قلبي، بل أي موصولة لا استفهامية، وهي المفعول، وضمتها بناء لا إعراب، وأشد: خبر لهو محذوفاً، والجملة صلة.

والثالث: **أن تكون في موضع المفعولين**، نحو: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: ٧١]، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[2]، ومنه ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوٓا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] لأن أيًّا مفعول مطلق لينقلبون، لا مفعول به ليعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم.

ومما يوهمون في إنشاده وإعرابه:

٧٧٠ ـ ستعلم ليلى أيَّ دَيْنٍ تداينت ... وأيُّ غريمٍ للتقاضي غريمُها[3]

والصوابُ فيه نصبُ «أي» الأولى على حد انتصابها في ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ﴾ إلا أنها مفعول به، لا مفعول مطلق، ورَفْعُ «أي» الثانية مبتدأ، وما بعدها الخبر، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

واختلف في نحو: «عَرَفْتُ زَيْداً مَنْ هُوَ» فقيل: جملة الاستفهام حال، وردَّ بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالاً، وقيل: مفعول ثان على تضمين عَرَف معنى علم، وردَّ بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مَقيس، وقيل: بدل من المنصوب، ثم اختلف؛ فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كل، والأصل عرفت شأن زيد، وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال: إن الفعل مُعَلَّق أم لا؟ قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: «علمتُ زَيْداً لَأَبُوهُ قائم» أو «ما أَبُوهُ قائم» فالعامل معلق عن الجملة، وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثانٍ، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب، وألا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق، وذلك نحو: «علمتُ زَيْداً أَبُوهُ قائم» واضطرب في ذلك كلامُ الزمخشري فقال في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧] في سورة هود: إنما جاز تعليق فعل

(١) تتمتها ﴿عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٦٩].
(٢) تتمتها ﴿لِمَا لَبِثُوٓا أَمَدًا﴾ [الكهف ١٨: ١٢].
(٣) لم يرد البيت في ديوان القيسين: ابن الملوح، وابن ذريح. سيتكرر برقم ٩٠٣.

البَلْوَى لما في الاختبار من معنى العلم؛ لأنه طريق إليه، فهو ملابس له، كما تقول: «انْظُرْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ وَجْهاً، وَاسْتَمِعْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ صَوْتاً» لأن النظر والاستماع من طرق العلم، اهـ. ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته، وقال في تفسير الآية في سورة الملك[1]: ولا يسمى هذا تعليقاً، وإنما التعليق أن يُوقَعَ بعد العامل ما يسدّ مسدّ منصوبيه جميعاً كـ «علمتُ أيهما عمرو» ألا ترى أنه لا يفترق الحالُ ـ بعد تقدم أحد المنصوبين ـ بين مجيء ما له الصدْرُ وغيره؟ ولو كان تعليقاً لافترقا كما افترقا في «علمت زيداً منطلقاً، وعلمت أزَيْد منطلق».

تنبيه

فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهورُ ذلك في التابع؛ فتقول: «عَرَفْتُ مَنْ زَيْدٌ وغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِه» واستدل ابن عصفور بقول كُثَيِّر:

٧٧١ ـ وما كنتُ أدري قبلَ عزَّةَ ما البكا ... ولا موجعاتِ القلبِ حتى تولت[2]

بنصب «موجعات» ولك أن تدَّعي أن البكا مفعول، وأن «ما» زائدة، أو أن الأصل «ولا أدري موجعات» فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال وموجعات اسم لا، أي وما كنت أدري قبل عزة والحالُ أنه لا موجعات للقلب موجودة: ما البكاءُ، ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس[3] رحمه الله: أقمتُ مدة أقول: القياسُ جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصاً، اهـ. وممن نص عليه ابنُ مالك، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم: إن المعلق عامل في المحل.

٤ ـ الجملة الرابعة: **المضاف إليها**، ومحلها الجر، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية:

أحدها: **أسماء الزمان**، ظروفاً كانت أو أسماء، نحو: ﴿وَالسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾[4] ونحو: ﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: ٤٤] ونحو: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ * يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾[5] ونحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] ألا ترى أن «اليوم» ظرف في الأولى، ومفعول ثان في الثانية، وبدل منه في الثالثة، وخبر في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً ليخفى من قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾[5].

ومن أسماء الزمان ثلاثة **إضافتها إلى الجُملة واجبةٌ**: إذ باتفاق، وإذا عند الجمهور، ولمَّا

(١) يعني قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ...﴾ [الملك ٦٧: ٢].
(٢) هذا البيت مع الشاهدين ٧٢٥ و٨٤٩ من قصيدة واحدة لكثير عزة «الديوان ١/ ٣٧ والخزانة ٢/ ٣٧٨».
(٣) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (ـ ٦٩٨هـ) أخذ عن ابن عمرون وابن يعيش وبرع في التفسير والعربية. له شرح المقرب لابن عصفور.
(٤) تتمتها ﴿وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم ١٩: ٣٣].
(٥) ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ * يَوْمَ هُم بَارِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ...﴾ [غافر ٤٠: ١٥ و١٦].

عند من قال باسميتها. وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلاً فهو كـ «إذا» في اختصاصه بالجمل الفعلية، وإن كان ماضياً فهو كـ «إذ» في الإضافة إلى الجملتين فتقول: «آتيك زمنَ يقدم الحاج» ولا يجوز «زمن الحاجُّ قادم» وتقول: «أتيتك زمنَ قدم الحاجُّ، وزمن الحاجُّ قادم» ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[1] وبقول الشاعر:

٧٧٢ ـ وكُنْ لي شفيعاً يَومَ لا ذو شفاعة بمغْنٍ فتيلاً عن سواد بن قارِب[2]

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يشترط حمل الزمان المستقبل على «إذا» إذا كان ظرفاً، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف، ولا يتأتى هذا الجواب في البيت، والجوابُ الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي؛ فحمل على إذ، لا على إذا، على حدّ ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[3].

الثاني: حيث، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يشترط لذلك كونها ظرفاً، وزعم المهدوي[4] شارحُ الدُّريدية وليس بالمهدوي[5] المفسر المقرىء أن «حيث» في قوله:

٧٧٣ ـ ثُمَّتَ راحَ في الملبِّينَ إلى حيثُ تحجَّى المأزِمانِ ومنى[6]

لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلف تقدير رابط لها، وهو «فيه»، وليس بشيء؛ لما قدمنا في أسماء الزمان.

(١) ﴿يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۞ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ...﴾ [غافر ٤٠: ١٥ و١٦].

(٢) البيت لسواد بن قارب الصحابي وهو في ابن عقيل ١/ ١٢٨. سيتكرر برقم ٩٨٨.

(٣) تتمتها ﴿فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف ١٨: ٩٩] النفخ في الصور سيقع في المستقبل، ولتحقق وقوعه عُبر عنه بصيغة الماضي الموضوعة في الأصل لما وقع حقاً.

(٤) لعله أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني (ـ ٤١٢هـ) له شرح المقصورة، والجامع في اللغة، وضرائر الشعر، وما أخذ على المتنبي، وغيرها. وقول ابن هشام: «المهدوي» نسبة إلى المهدية وهي من أعمال القيروان.

(٥) أبو العباس أحمد بن عمّار «أو ابن محمد» (ـ ٤٤٠هـ) عالم بارع في النحو والقراءات والتفسير.

(٦) البيت لمحمد بن الحسن بن دريد صاحب الجمهرة والاشتقاق، وقد أسقط السيوطي هذا البيت من شرحه لتأخر قائله. توفي ابن دريد ٣٢١هـ، والبيت من مقصورته المشهورة ص٥٦. تحجى: أقام. المأزمان: جبلان بين المزدلفة ومنى. ومن المقصورة أيضاً الشواهد ٧٩٦ و٩٣٤ و٩٣٥ و١٠٣٨.

الثالث: آية بمعنى علامة، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفياً بما، كقوله:

٧٧٤ ـ بآيةِ يُقدِمون الخيلَ شعثاً ..... [1]

وقوله:

٧٧٥ ـ ..... بآيةِ ما كانوا ضِعافاً ولا عُزلا[2]

هذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو: ﴿ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾[3] وقال: الأصل بآية ما يقدمون، أي بآية إقدامكم كما قال:

٧٧٦ ـ ..... بآيةِ ما يحبُّونَ الطَّعاما[4]

وفي حذف موصول حرفي غير «أن» وبقاء صلته، ثم هو غير متأتٍ في قوله:

٧٧٧ ـ ..... بآيةِ ما كانوا ضعافاً ولا عُزلا[2]

الرابع: ذو في قولهم: «اذهَبْ بذي تَسلم» و«الباء» في ذلك ظرفية، و«ذي» صفة لزمن محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب؛ فالموصوف نكرة، أي اذهب في وقت صاحب سلامة «أي في وقت هو مَظنّة السلامة»، وقيل: بمعنى «الذي» فالموصوف معرفة، والجملة صلة فلا محل لها، والأصل: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه، ويضعفه أن استعمال ذي موصولة مختص بطيىء، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالب عليها في لغتهم البناء، ولم يسمع هنا إلا الإعراب، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[5] والمتعلق هنا مختلف، وأن

(١) تمامه «كأن على سنابكها مُداما» شبه ما يتصبب من عرق الخيل ودمعها من الجهد والتعب بالمدام. وقد اختلفوا في نسبة هذا البيت: نسب للأعشى وليس في ديوانه ونسب لمجهول، ومنهم من جعل الشاهد ٧٧٦ سابقاً لهذا البيت ثم نسبهما ليزيد بن عمرو بن الصعق. والبيت في سيبويه ١/ ٤٦٠ وانظر الخزانة ٣/ ١٣٥ـ ١٣٧ وحاشية الدسوقي ٢/ ٧٥، سيتكرر برقم ١٠٨٥.

(٢) صدره «ألكني إلى قومي السلام رسالةً». ألاك: أبلغ، والبيت لعمرو بن شأس وهو في سيبويه ١/ ١٠١ سيتكرر برقم ٧٧٧.

(٣) ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة ٢: ٢٤٨].

(٤) صدره «ألا من مبلغٌ عني تميماً» وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق يعيّر تميماً بحب الطعام. وهو في سيبويه ١/ ٤٦٠ ولهذا البيت قصة تجدها في حاشية الأمير ٢/ ٦٧ والكامل ١٤٧ والخزانة ٣/ ١٣٨ـ ١٤٢ ومجمع الأمثال ١/ ٤٠٧ ويروى عجزه «بآية ذكرهم حب الطعام» ولا شاهد فيه حينئذ، سيتكرر برقم ١٠٨٦.

(٥) ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٣٣].

هذا العائد لم يذكر في وقت، وبهذا الأخير يضعف قولُ الأخفش في ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾(١) إن أيًا موصولة والناس خبر لمحذوف، والجملة صلة وعائد، أي يا من هم الناس، على أنه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو:

٧٧٨ ـ ..... ولا سيما يومٌ ..... (٢)

فيمن رفع، أي لا مثل الذي هو يوم، ولم يسمع في نظائره ذكر العائد؛ ولكنه نادر؛ فلا يحسن الحمل عليه.

والخامس والسادس: لدُنْ وريثَ، فإنهما يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويشترط كونه مثبتاً، بخلافه مع آية.

فأما لدُن فهي اسم لمبدأ الغاية، زمانية كانت أو مكانية، ومن شواهدها قوله:

٧٧٩ ـ لزِمنا لدُن سالمتمونا وفاقكم فلا يكُ منكم للخلاف جنوحُ (٣)

وأما رَيثَ فهي مصدر رَاثَ إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك: «جِئتُكَ صَلاةَ العَصرِ» قال:

٧٨٠ ـ خليليَّ رفقاً ريثَ أقضي لبانةً منَ العرصاتِ المذكرات عُهودُ (٤)

وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها أن الفعل بعدهما على إضمار أنْ، والأول قوله في التسهيل(٥) وشرحه، وقد يعدّ(٦) في ريثَ؛ لأنها ليست زماناً، بخلاف لدُن، وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت، وفي «الغرة»(٧) لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله:

٧٨١ ـ من لدُ شَولاً ..... (٨)

(١) كثيراً ما ورد هذا النداء في القرآن ولا سيما في السور المكية. انظر الآيات: [يونس: ١٠ و٢٣ و٥٧ و١٠٤ و١٠٨ وفاطر: ٣ و٥ و١٥].

(٢) تقدم برقم ٢٤٠ و٢٤٢ و٥٩١.

(٣) لم نقف على قائله.

(٤) لم نقف على قائله.

(٥) في التسهيل ١٥٩ «ويشارك آية في الإضافة إلى المتصرف المثبت: لدن وريث. وقد تفصل لدن والحين بـ: أن، وريث بـ: ما» اهـ. وهذا يوافق الرأي الأول الذي ساقه ابن هشام.

(٦) في المخطوطة الأولى تعذّر بتشديد الذال، وفي الثانية يُعذّر بالبناء للمجهول.

(٧) سبقت ترجمة ابن الدهان. والغرة كتاب له في شرح اللمع لابن جني.

(٨) تمامه «فإلى إتلائها» وهو رجز لا يعرف له تتمة ولا قائل. السيوطي ٢٨٣ ـ سيبويه ١/ ١٣٤ـ الخزانة =

إن تقديره «من لد أن كانت شولاً» ولم يقدر «من لد كانت».

والسابع والثامن: قول وقائل كقوله:

٧٨٢ ـ قولُ «يا للرّجالِ» يُنهضُ مِنا مسرعينَ الكُهولَ والشبانا (١)

وقوله:

٧٨٣ ـ وأجَبتُ قائِلَ «كيف أنت» بـ «صالح» حتى مللتُ وملّني عوّادي (١)

٥ ـ والجملة الخامسة: **الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم**؛ لأنها لم تصدّر بمفرد يقبل الجزم لفظاً كما في قولك: «إن تَقُمْ أقُم» أو محلاً كما في قولك: «إن جئتني أكرمتكَ».

مثالُ المقرونة بالفاء ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾(٢) ولهذا قرىء بجزم يذر عطفاً على المحل.

ومثال المقرونة بإذا ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] والفاء المقدرة كالموجودة كقوله:

٧٨٤ ـ من يفعل الحسناتِ اللّهُ يشكُرُها ..... (٣)

ومنه عند المبرد نحو: «إن قمت أقوم» وقول زهير:

٧٨٥ ـ وإن أتاهُ خليلٌ يوم مَسغَبةٍ يَقُولُ لا غائبٌ مالي وَلا حَرِمُ (٤)

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه، والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير؛ فيكون دليل الجواب لا عينه، وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه، ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة، نحو: «زَيداً إن أتاني أكْرِمْهُ» ومنع المبرد تقدير التقديم، محتجاً بأنّ الشيء إذا حلّ في موضعه لا ينوى به غيره، وإلا لجاز «ضَرَبَ غُلامُهُ زَيداً» وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء وإذا، نحو: «إنْ قامَ زَيْدٌ قامَ عَمْرٌو» فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة، وكذا القول في فعل الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو: «إنْ قامَ وَيَقْعُدا أخَواكَ» على إعمال الأول، ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل.

= ٨٤/٢ ـ ابن عقيل ١/ ١٢٤ـ اللسان مادة شول. الشول: النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها ولا يعود إليها اللبن إلا إذا لقحت لتحمل من جديد. الإتلاء: مصدر أتلتِ الناقةُ إذا تبعها ولدها.

(١) لم نقف على قائله.

(٢) تتمتها ﴿فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف ٧: ١٨٦].

(٣) تقدم برقم ٨٥ و١٤٥ و٢٣٨ و٢٩٦ و٤٢٦ وسيتكرر برقم ٧٨٧ و٩٠٨ و١٠٧٦ و١١٠٦.

(٤) شرح ديوان زهير ١٥٣. الخليل: الفقير. والبيت في ابن عقيل ٢/ ١٣٢ وسيبويه ١/ ٤٣٦.

تنبيه

قرأ غيرُ أبي عمرو ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[1] بالجزم، فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجَزْم «أصدق» ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهّم، وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها وهو «أصدّق» ومحله الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويجزم بإنْ مقدرة، وإنه كالعطف على ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾[2] بالجزم، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: أو جواب طلب، ولا تقيد هذه المسألة بالفاء؛ لأنهم أنشدوا على ذلك قوله:

٧٨٦ ـ فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوِيًّا[3]

وقال أبو علي: عطف «أستدرج» على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعلّي وما بعدها، قلت: فكأن هذا هنا بمنزلة:

٧٨٧ ـ مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَا .....[4]

في باب الشرط، وبعد فالتحقيق أن العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم؟ وسأوضح ذلك في باب أقسام العطف.

٦ ـ الجملة السادسة: **التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:**

أحدها: **المنعوت بها**؛ فهي في موضع رفع في نحو: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾[5]، ونصب في نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾[6]، وجرّ في نحو: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]. ومن مُثُل المنصوبة المحل ﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾[7]، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾[8] الآية؛ فجملة ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ صفة

(١) ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون ٦٣: ١٠].

(٢) تتمتها ﴿فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف ٧: ١٨٦] وقد تقدمت.

(٣) أبلوني: أعطوني. البلية: الناقة تربط عند قبر صاحبها حتى تموت. نويا: أصلها «نواي» والنوى: الجهة التي ينويها المسافر. وقد نسب هذا البيت في حاشية الدسوقي لرجل من هذيل، ونسبه السيوطي لأبي دؤاد. سيكرر برقم ٨٦٠.

(٤) تقدم برقم ٨٥ و١٤٥ و٢٣٨ و٢٩٦ و٤٢٦، و٧٨٤ وسيكرر برقم ٩٠٨ و١٠٧٦ و١١٠٦.

(٥) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٥٤].

(٦) تتمتها ﴿إِلَى ٱللَّهِ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٨١].

(٧) تتمتها ﴿لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ...﴾ [المائدة ٥: ١١٤].

(٨) تتمتها ﴿وَتُزَكِّيهِم بِهَا ...﴾ [التوبة ٩: ١٠٣].

لمائدة، وجملة ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم﴾ صفة لصدقة، ويحتمل أن الأولى حال من ضمير مائدة المستتر في «من السماء» على تقديره صفة لها لا متعلقاً بأنزل، أو من «مائدة» على هذا التقدير؛ لأنها قد وصفت، وأن الثانية حال من ضمير «خذ»، ونحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾[1] أي ولياً وارثاً، وذلك فيمن رفع «يرث» وأما مَن جزمه فهو جواب للدعاء، ومثل ذلك ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾[2] قرىء برفع يصدق وجزمه.

والثاني: **المعطوفة بالحرف**، نحو: «زيد منطلق وأبوه ذاهب» إن قدرت الواو عاطفة على الخبر؛ فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]: الأصلُ فهي تصبح، والضمير للقصة، و «تصبح» خبره، أو «تصبح» بمعنى أصبحت، وهو معطوف على «أنزل» فلا محل له إذن اهـ.

وفيه إشكالان: أحدهما: أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة، والثاني: تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له.

وجواب الأول: أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفاً، والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في: «وتشربُ اللبنَ»[3] فيمن رفع: إن التقدير: وأنت تشرب اللبن، وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف، أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير، وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر.

وجواب الثاني: أن الفاء نزّلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد، وحينئذٍ فالخبر مجموعهما كما في جملتيّ الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحل للذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر؛ فلا محل له، فافهمه فإنه بديع.

ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو: «زيدٌ يطيرُ الذُّبابُ فيغضبُ» قد أخلصت لمعنى السببية، وأخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط، وفي نحو: «أحسنَ إليكَ فُلان فأحسِنْ إليه» ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوّزاً أو سهواً.

ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل: «قالَ زيدٌ عبدُ اللهِ مُنطلقٌ وعمروٌ مُقيمٌ» فليست

(١) تتمتها ﴿وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ...﴾ [مريم ١٩: ٥ و٦].

(٢) [القصص ٢٨: ٣٤]. والردء هو الناصر والمعين.

(٣) من قولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن».

الجملة الأولى في محل نصب والثانية تابعة لها، بل الجملتان معاً في موضع نصب، ولا محل لواحدة منهما؛ لأن المقول مجموعهما، وكل منهما جزء للمقُول، كما أن جزأيّ الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله.

الثالث: **المبدلة** كقوله تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣] فإنّ وما عملت فيه بدلٌ من ما وصلتها، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾[1] هذا كله إن كان المعنى ما يقول الله لك إلاّ ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضُون لأنبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري، فالجملة استئناف.

ومن ذلك ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾[2] ثم قال الله تعالى: ﴿هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ﴾[2] قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلاً من النجوى، ويحتمل التفسير، وقال ابن جني في قوله:

٧٨٨ ـ إلى اللّهِ أشكو بالمدينةِ حاجةً وبالشّامِ أخرى كيفَ يلتقيان؟[3]

جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى، أي إلى الله أشكو حاجتين تعذُّر التقائهما.

٧ ـ الجملة السابعة: **التابعة لجملة لها محل**. ويقع ذلك في بابي النّسق والبدل خاصة.

فالأول: نحو: «زيدٌ قامَ أبوهُ وقعدَ أخوه» إذا لم تقدر الواو للحال، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى.

والثاني: شرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد نحو: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[4] فإن دلالة الثانية على نعم الله مُفصّلة، بخلاف الأولى، وقوله:

٧٨٩ ـ أقولُ لهُ ارحلْ لا تُقيمنَّ عندنا .....[5]

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى.

قيل: ومن ذلك قوله:

(١) تتمتها ﴿قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ...﴾ [الجاثية ٤٥: ٣٢].
(٢) ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ...﴾ [الأنبياء ٢١: ٣].
(٣) تقدم برقم ٣٧٢.
(٤) [الشعراء ٢٦: ١٣٢ ـ ١٣٤] والآية هنا شاهد على كون الثاني أوضح لا على كونه تابعاً لجملة لها محل.
(٥) تمامه «وإلا فكن في السر والجهر مسلما» ولم يذكر قائله. سيتكرر برقم ٨٢٣.

٧٩٠ ـ ذكرتُكِ والخطّيُّ يخطِرُ بيننا وقد نهلتْ منا المُثقفةُ السُّمرُ[1]

فإنه أبدل «وقد نهلت» من قوله: «والخطي يخطر بيننا» بدل اشتمال، اهـ.

وليس متعيناً؛ لجواز كونه من باب النسق، على أن تقدر الواو للعطف، ويجوز أن تقدر واو الحال، وتكون الجملة حالاً، إما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز ترادُف الأحوال، وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين، والرابط على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإنّ المُثقّفة السُّمر هي الرماح.

ومن غريب هذا الباب قولكَ: «قلت لهم: قوموا أوّلُكم وآخرُكم» زعم ابن مالك أن التقدير: ليقم أولكم وآخركم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف في نحو: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥ والأعراف: ١٩] و ﴿لَا نُخَلِّفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ مَكَانَهُ سُوًى﴾[2] و ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

تنبيه

هذا الذي ذكرته ـ من انحصار الجمل التي لها محل في سبع ـ جارٍ على ما قرّروا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها.

أما الأولى: فنحو: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾[3] قال ابن خروف: مَن مبتدأ، ويعذبه الله الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وقال القراء في قراءة بعضهم ﴿فشربُوا منهُ إلاّ قليلٌ منهم﴾[4]: إن «قليلٌ» مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا، وقال جماعة في ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[5] بالرفع: إنه مبتدأ والجملة بعده خبر. وليس من ذلك نحو: «ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه» لأن الجملة هنا حال من أحد باتفاق، أو صفة له عند الأخفش، وكل منهما قد مضى ذكره، وكذلك الجملة في ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[6] فإنها حال، وفي نحو: «ما علمت زيداً إلا يفعل الخير» فإنها مفعول، وكل ذلك قد ذكر.

(١) البيت لأبي عطاء السندي «أفلح بن يسار».
(٢) ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُ ...﴾ [طه ٢٠: ٥٨].
(٣) تتمتها ﴿الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية ٨٨: ٢٢ ـ ٢٤].
(٤) ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة ٢: ٢٤٩] وقرأها ابن مسعود وغيره برفع «قليل» كما في البحر ٢/٢٦٦. وانظر معاني القرآن للفراء ١/١٦٦.
(٥) ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ...﴾ [هود ١١: ٨١].
(٦) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ...﴾ [الفرقان ٢٥: ٢٠].

وأما الثانية: فنحو: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[1] الآية إذا أعرب سواء خبراً، وأنذرتهم مبتدأ، ونحو: «تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه»[2] إذا لم تقدر الأصل أن تسمع، بل يقدر تسمع قائماً مقام السماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾[3] وفي نحو: «أأنذرتهم»[1] في تأويل المصدر، وإن لم يكن معهما حرف سابك.

واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا؟ فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو: «يُعجبني قام زيد» وفصّل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا: إن كان الفعلُ قلبياً ووجد مُعلّق عن العمل نحو: «ظهر لي أقام زيد» صحّ، وإلا فلا، وحملوا عليه ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[4] ومنعوا «يعجبني يقوم زيد» وأجازهما هشام وثعلب، واحتجّا بقوله:

٧٩١ ـ وما راعني إلاّ يسيرُ بشُرطةٍ ..... [5]

ومنع الأكثرون ذلك كله، وأوّلوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا: في بدا ضمير البداء، وتسمع ويسير على إضمار أنْ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[6] وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا حولَ ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة[7]» وقول العرب: «زعموا مطيةُ الكذب»[7] فليس من باب الإسناد إلى الجملة؛ لما بيّنا في غير هذا الموضع.

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. وشرحُ المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع.

مثال النوع الأول: وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة، قوله تعالى:

(١) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٢: ٦].
(٢) تقدم المثل.
(٣) تتمتها ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَـٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف ١٨: ٤٧].
(٤) [يوسف ١٢: ٣٥] وقد سبقت.
(٥) تمامه «وعهدي به قبلَ يسير بكير» ولم يسم قائله.
(٦) تتمتها ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة ٢: ١١] وقد تقدمت.
(٧) تقدم ذكره فراجعه.

﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَـٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾[1]، ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤] ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾[2]، ومنه ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧٧] وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل: استطعماهم مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل: استطعماها كان مجازاً، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جواباً لـ«إذا»؛ لأن تكرار الظاهر يَعرى حينئذٍ عن هذا المعنى، وأيضاً فلأنّ الجواب في قصة الغلام ﴿قَالَ أَقَتَلْتَ﴾[3] لا قوله: ﴿فَقَتَلَهُۥ﴾[3] لأن الماضي المقرون بالفاء[4] لا يكون جواباً، فليكن ﴿قال﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً.

ومثال النوع الثاني: ـ وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ـ ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

ومثال النوع الثالث: ـ وهو المحتمل لهما بعد النكرة ـ ﴿وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠] فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أن تقدرها حالاً منها لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة، حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧] إن ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ صفة لآخران لوصفه بيقومان، ولك أن تقدرها حالاً من المعرفة وهو الضمير في ﴿مُبَارَكٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠] إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال؛ أما **الأول**: فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾[5]، وأما **الثاني**: فلاقتضائه تقييدَ البركة بحالة الإنزال، وتقول: «ما فيها أحدٌ يقرأ» فيجوز الوجهان أيضاً؛ لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها.

ومثال النوع الرابع: ـ وهو المحتمل لهما بعد المعرفة ـ ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[6] فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة، فيصح تقدير ﴿يحملُ﴾ حالاً أو وصفاً ومثله ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] وقوله:

٧٩٢ ـ ولقد أمرُّ على اللئيم يسُبُّني ..... [7]

(١) ﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ ...﴾ [الإسراء ١٧: ٩٣].
(٢) ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن ...﴾ [البقرة ٢: ٢٥٤].
(٣) ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَـٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ ...﴾ [الكهف ١٨: ٧٤].
(٤) كذا في المخطوطة الثانية، وفي المخطوطة الأولى وحاشيتي الأمير والدسوقي «المقرون بقد».
(٥) ﴿قَالَتْ يَـٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ...﴾ [هود ١١: ٧٢].
(٦) ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ...﴾ [الجمعة ٦٢: ٥].
(٧) تقدم برقم ١٥١ وسيتكرر برقم ١١٠٣.

وقد اشتمل الضابطُ المذكور على قيود:

أحدها: **كون الجملة خبرية**، واحترزت بذلك من نحو: «هذا عبدٌ بعتُكَه» تريد بالجملة الإنشاء «وهذا عبدي بعتُكه» كذلك، فإن الجملتين مستأنفتان، لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند مَن منع تعدد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدده مختلفاً بالإفراد والجملة، وهو أبو علي، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً، وهم طائفة من الكوفيين.

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة: منها: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: ٢٣] فإن جملة ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ تحتمل الدعاء فتكون معترضة، والإخبارَ فتكون صفة ثانية، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالاً، ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف.

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[1] فذهب الجمهور إلى أن ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة خبرية، ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الأخفش: هي حال من فاعل جاء على إضمار قد، ويؤيده قراءة الحسن: ﴿حصرةً صدورُهم﴾ وقال آخرون: هي صفة؛ لئلا يحتاج إلى إضمار قد، ثم اختلفوا فقيل: الموصوف منصوب محذوف، أي قوماً حصرت صدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى، وقيل: مخفوض مذكور وهم قوم المتقدم ذكرهم، فلا إضمار البتة، وما بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قرئ بإسقاط ﴿أَوْ﴾ وعلى ذلك فيكون ﴿جَآءُوكُمْ﴾ صفة لقوم، ويكون ﴿حَصِرَتْ﴾ صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من ﴿جَآءُوكُمْ﴾ لأن المجيء مشتمل على الحصرِ، وفيه بعد، لأن الحصرَ من صفة الجائين، وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائية معناها الدعاء، مثل ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾[2] فهي مستأنفة، ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] فإنه يجوز أن تقدر «لا» ناهية ونافية، وعلى الأول فهي مَقُولة لقول محذوف هو الصفة، أي فتنة مَقُولاً فيها ذلك، ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياسٌ نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾[3] وعلى الثاني فهي صفة لفتنة، ويرجحه سلامته من تقدير.

(١) تتمتها ﴿أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ...﴾ [النساء ٤: ٩٠].
(٢) ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ...﴾ [المائدة ٥: ٦٤].
(٣) تتمتها ﴿عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم ١٤: ٤٢].

القيد الثاني: **صلاحيتها للاستغناء عنها**، وخرج بذلك جملة الصلة، وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول؛ فإنها لا يستغنى عنها، بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها وأشباه ذلك.

القيد الثالث: **وجود المقتضي**، واحترزت بذلك عن نحو: ﴿فَعَلُوهُ﴾ [الأنبياء: ٢٣] من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢] فإنه صفة لكل أو لشيء، ولا يصح أن يكون حالاً من «كل» مع جواز الوجهين في نحو: «أكرِمْ كل رجل جاءك» لعدم ما يعمل في الحال، ولا يكون خبراً، لأنهم لم يفعلوا كل شيء، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾[1] يتعين كون ﴿سبقَ﴾ صفة ثانية، لا حالاً من الكتاب، لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر، ولا يكون خبراً لما أشرنا إليه، ولا ينقض الأول بقوله: «لولا رأسُكَ مذهُوناً» ولا الثاني بقول الزبير رضي الله عنه:

٧٩٣ ـ ولولا بنوها حولها لخبطتُها ..... [2]

لندورهما، وأما قول ابن الشجري في ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[3]: إن عليكم خبر، فمردود، بل هو متعلق بالمبتدأ، والخبر محذوف.

القيد الرابع: **انتفاء المانع**، والمانع أربعة أنواع (أحدها): ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده، ويتعين حينئذٍ الاستئنافُ نحو: «زارني زيد سأكافئه» أو «لن أنسى له ذلك» فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكن السين ولَنْ مانعان، لأن الحالية لا تصدَّر بدليل استقبال، وأما قول بعضهم في ﴿وَقَالَ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]: إن ﴿سَيَهْدِينِ﴾ حال كما تقول: «سأذهب مَهدياً» فسهو. (والثاني): ما يمنع وصفيه كانت متعينة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف، لأن المعنى على تقييد المتقدم، فيتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وقوله:

٧٩٤ ـ مضى زمنٌ والناسُ يستشفعُونَ بي ..... [4]

(١) تتمتها ﴿لَّمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال ٨: ٦٨].
(٢) تمامه «كخبطة عصفور ولم أتلعثم» والبيت للزبير بن العوام الصحابي المبشّر وكان بنوه يمنعونه من ضرب أمهم أسماء بنت الصديق.
(٣) ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور ٢٤: ١٠].
(٤) تمامه «فهل لي إلى لُبْنَىٰ الغداةَ شفيعُ» والبيت لقيس بن ذريح، ديوانه ١١٤.

والمعارض فيهن الواو؛ فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته، خلافاً للزمخشري ومن وافقه. (والثالث): ما يمنعهما معاً، نحو: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾[1] وقد مضى البحث فيها. (والرابع): ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو: «ما جاءني أحد إلا قال خيراً» فإن جملة القول كانت قبل وجود «إلا» محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت إلا امتنعت الوصفية. ومثله: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] وأما ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] فللوصفية مانعان الواو وإلا، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك، قال الأخفش: لا تفصل «إلا» بين الموصوف وصفته، فإن قلت: «ما جاءني رجل إلا راكب» فالتقدير إلا رجل راكب، يعني أن راكباً صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح، لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إياها العامل، وقال الفارسي: لا يجوز «ما مررتُ بأحد إلا قائم» فإن قلت: «إلا قائماً» جاز، ومثل ذلك قوله:

٧٩٥ - وقَـائِـلَـةٍ تَـخْـشَـى عَـلَـيَّ: أظُـنُّـهُ سَـيُـودِي بِـهِ تَـرْحَـالُـهُ وجَـعـائِـلُـهْ[2]

فإن جملة «تخشى عليَّ» حال من الضمير في قائلة، ولا يجوز أن يكون صفة لها، لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل والله أعلم.

(١) ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَآءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا ...﴾ [الصافات ٣٧: ٦ ـ ٨].

(٢) لم يذكر قائله، والجعائل جمع جعالة وهي ما يدفعه مَنْ قُرِضَ عليه الغزو إلى غيره ليغزو عنه، وقد ذكر السيوطي هذا البيت بلفظ: «تجني عليَّ» بدل تخشى، وبلفظ: «حوائله» بدل جعائله.

البَابُ الثالث

من الكتاب
في ذكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور

ذكر حكمهما في التعلق

لا بد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أوّلَ بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدّرَ، كما سيأتي.

وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو: «زيد عندك، وعمرو في الدار» ثم اختلفوا؛ فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ[1]، وزعما أنه يرفع الخبرَ إذا كان عَيْنه نحو: «زيدٌ أخوك» وينصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهبُ سيبويه. وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي، وهو كونهما مخالفَين للمبتدأ.

ولا مُعَوّلَ على هذين المذهبين.

مثالُ التعلق بالفعل وبشبهه قولُه تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2] وقول ابن دريد:

٧٩٦ - واشْـتَـعَـلَ الـمَـبِـيـضُ فـي مُـسْـوَدِّهِ مِـثْـلَ اشْـتِـعَـالِ الـنَّـار فـي جَـزْلِ الـغَـضَـى[3]

وقد تقدر «في» الأولى متعلقة بالمبيض، فيكون تعلق الجارين بالاسم، ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجّح تعلق الأول بفعله، لأنه أتم لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلق «في» الثانية بكونٍ محذوفٍ حالاً من النار، ويبعده أن الأصل عدم الحذف.

ومثالُ التعلق بما أول بمشبه الفعل قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] أي وهو الذي هو إلهٌ في السماء؛ ففي متعلقة بإله، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف فتقول: «إلهٌ واحد» ولا يوصف به لا يقال: «شيء إله» وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود، وإله خبر لهو محذوفاً، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف

(١) أي إن المبتدأ زيد هو ناصب الظرف: عندك.

(٢) ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ...﴾ [الفاتحة ١: ٦ و٧].

(٣) ابن دريد هو أبو بكر محمد بن الحسن (ـ ٣٢١هـ) إمام في اللغة والأدب، له الاشتقاق والجمهرة والملاحن وديوان شعر، والبيت من مقصورته ص٢٠، ومنها أيضاً الشواهد ٧٧٣ و٩٣٤ و٩٣٥ و١٠٣٨. الجزل: ما غلظ من الحطب. الغضى: شجر شديد الاحتراق. سيتكرر هذا الشاهد برقم ١١١٢.

لأن الصلة حينئذٍ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإلّه بدلاً من الضمير المستتر فيه، وتقدير ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ معطوفاً كذلك، لتضمنه الإبدالَ من ضمير العائد مرتين، وفيه بعد، حتى قيل بامتناعه، ولأن الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص به من محذور، فأما أن يكون هو مُوقِعاً فيما يحوج إلى تأويلين فلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ مبتدأ وخبراً، لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف، وخلوّ الصلة من عائد إن عطف.

ومن ذلك أيضاً قوله:

٧٩٧ ـ وإنّ لِسَاني شَهدةً يُشتفى بِها وَهو عَلى مَنْ صبَّهُ اللهُ عَلقَمُ[1]

أصله «علقم عليه» فعلى المحذوفة متعلقة بصبه، والمذكورة متعلقة بعلقم، لتأوله بصعب، أو شاق، أو شديد. ومن هنا كان الحذف شاذاً، لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد.

ومثال التعلق بما فيه رائحته قوله:

٧٩٨ ـ أنا أبو المنهال بَعضَ الأحيانْ[2]

وقوله:

٧٩٩ ـ أنا ابنُ ماويَّةَ إذ جدّ النُّقُزْ[3]

فتعلق بعض وإذ بالاسمين العلمين، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: الشجاع أو الجواد. وتقول: «فلان حاتم في قومِهِ» فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود، ومن هنا رُدَّ على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم: «أظنني مُرتحِلاً وسُوَيراً فرْسَخاً» وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فَعِيل بقوله:

٨٠٠ ـ حتى شآها كَليلٌ موْهِناً عَمِلٌ ..... [4]

(١) البيت لشاعر من بني همدان ولغتهم تشديد واو «هو» وياء «هي»، وهو في الخزانة ٢/ ٤٠٠.

(٢) هذا البيت من مشطور السريع وهو لابن دارة «سالم بن مسافع» وبعده: «ليس عليَّ حَسَبي بضؤلانْ» أي بضئيل. سيتكرر برقم ٩٠١.

(٣) بعده «وجدّت الخيل أثابيّ زمر» والرجز لفدكي بن أعبد المنقري أو لعبيد الله بن ماوية الطائي أو لبعض بني سعد، وهو في سيبويه ٢/ ٢٨٤ وفي السيوطي ٢٨٥ واللسان مادة «نقر». وأصله «جد النقر» بسكون القاف ولكنه لما وقف عليه بالسكون نقل الضمة إلى القاف، والنقز صوت تزجى به الفرس، ويكون بأن يلصق اللسان بأعلى الحنك ثم يفتح بنبرة. والأثابيّ: الجماعات.

(٤) تمامه «باتت طراباً وبات الليلَ لم ينم» والبيت لساعدة بن جؤية وهو مع الشواهد ٦٧ و٣٨٨ و٦١٥ =

وذلك أن «فرسخا» ظرف مكان و «مَوْهِنا» ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به، ويوضح كون الموْهِن ليس مفعولاً به أن كليلاً من كلّ، وفعله لا يتعدّى، واغتُذر عن سيبويه بأن كليلاً بمعنى مُكل، وكأن البرق يُكلُ الوقتَ بدوامه فيه، كما يقال: «أتعبتَ يَوْمكَ» أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلاً يُعدَل إلى فعيل للمبالغة، ولم يستدل به على الإعمال، وهذا أقرب؛ فإن في الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة، وقال ابن مالك في قول الشاعر:

٨٠١ ـ ..... ونِعْمَ مَنْ هو في سِرٍّ وإعلانِ[1]

يجوز كون «مَنْ» موصولة فاعلة بنعم، و «هو» مبتدأ خبرُه «هو» أخرى مقدرة، و «في» متعلقة بالمقدرة، لأن فيها معنى الفعل، أي الذي هو مشهور، انتهى. والأولى أن يكون المعنى الذي هو مُلازم لحالة واحدة في سرّ وإعلان. وقدّر أبو علي «منْ» هذه تمييزاً، والفاعل مستتر. وقد أجيز في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾[2] تعلقهُ باسم الله تعالى وإن كان عَلماً، على معنى وهو المعبود أو وهو المسمّى بهذا الاسم، وأجيز تعلقه بـ ﴿يَعْلَمُ﴾، وبـ ﴿سِرَّكُمْ﴾ ﴿وَجَهْرَكُمْ﴾، وبخبر محذوف قدّره الزمخشري بـ «عالم»، ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدم، وليس بشيء، لأن المصدر هنا ليس مقدراً بحرف مصدري وصلته، ولأنه قد جاء نحو: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[3] والظرف متعلقٌ بأحد الوصفين قطعاً؛ فكذا هنا، ورد أبو حيان الثالثَ بأن «في» لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة، وكذا رَدَّ على تقديرهم في ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[4] مستقبلات لعدتهن، وليس بشيء، لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإن بعده ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[5] وليس الدليل

= من القصيدة التي أشرنا إليها عند تعليقنا على الشاهد ٣٨٨ «ديوان الهذليين ١/ ١٩٨ وسيبويه ١/ ٥٨ والخزانة ٣/ ٤٥٠ واللسان مادة شأو». شآها: شاقها والضمير يعود إلى بقر الوحش. كليل أي برق كليل أضعفه بعد المسافة. الموهن: منتصف الليل. عمل ـ بكسر الميم ـ أي دائب العمل، والضمير في «باتت» يعود إلى بقر الوحش أيضاً، أما الضمير في «بات» وفي «لم ينم» فهو يعود إلى البرق الكليل، ومعنى البيت أن بقر الوحش هذه ـ بعد أن وصفها الشاعر في الشاهد ٦١٥ بالعطش وبتتبع مواقع المطر ـ قد شاقها وميض البرق الكليل من بعد، فاتجهت إليه، وباتت طراباً لنزول المطر، وبات البرق يلمع طوال الليلة.

(١) تقدم برقم ٦٠٩ وسيتكرر برقم ٨٠٣.

(٢) ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام ٦: ٣].

(٣) ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ ...﴾ [التوبة ٩: ١٢٨].

(٤) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ...﴾ [الطلاق ٦٥: ١].

(٥) تقدم ذكرها.

حرف الجر، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد؟ وإنما اشترطوا الكونَ المطلقَ لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومثالُ التعلق بالمحذوف ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣ وهود: ٦١] بتقدير وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسلِ إليهم يدل على ذلك. ومثله ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾[1] ففي وإلى متعلقان بـ«اذهبْ» محذوفاً ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾[2] أي وأحسنوا بالوالدين إحساناً مثل ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِى﴾ [يوسف: ١٠٠] أو: وصيناهم بالوالدين إحساناً مثل ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨] ومنه باء البسملة.

هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

مَن زَعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك، وهم المبرّد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين، والصحيح أنها كلها دالّة عليه إلا ليس.

واستدل لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾[3] فإن اللام لا تتعلق بعجباً لأنه مصدر مؤخر، ولا بأوحينا لفساد المعنى، ولأنه صلة لأنْ، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه، ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حدّ قوله:

٨٠٢ ـ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ ..... [4]

هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسي في قوله:

٨٠٣ ـ ونِعمَ مزكأ مَنْ ضاقتْ مذاهبُهُ ونِعمَ مَنْ هو في سرٍّ وإعلانِ[5]

أن «مَنْ»[6] نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستتراً، كما قال هو وطائفة في: «ما» من نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[7]، وأن الظرف متعلق بنعم، وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل، وأن هو مبتدأ خبرهُ هو أخرى مقدرة على حدّ:

(١) ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾ [النمل ٢٧: ١٢].

(٢) ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا ...﴾ [البقرة ٢: ٨٣] ومثلها: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [النساء ٤: ٣٦]. وكذلك [الأنعام ٦: ١٥١].

(٣) تتمتها ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة ٢: ١٤٣] وتقدم برقم ٦٠٩.

(٤) تقدم برقم ١٣٢ وسيتكرر برقم ١١١٩.

(٥) تقدم برقم ٦٠٩ و٨٠١.

(٦) التي في الشطر الثاني.

(٧) ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٧١].

٨٠٤ ـ ..... وشعري شعري[1]

وأن الظرف متعلق بـ«هو» المحذوفة لتضمنها معنى الفعل، أي، ونعم الذي هو باقٍ على ودّه في سره وإعلانه، وأن المخصوص محذوف، أي بشر بن مروان[2]. وعندي أن يقدر المخصوص هو، لتقدم ذكر بشر في البيت قبله، وهو:

وكيف أرهبُ أمراً أو أُراعُ بهِ وقد زكأتُ إلى بشرِ بنِ مروان[3]

فيبقى التقدير حينئذ: هو هو هو.

هل يتعلقان بأحرف المعاني؟

المشهور منع ذلك مطلقاً، وقيل: بجوازه مطلقاً، وفصّل بعضهم فقال: إن كان نائباً عن فعل حُذفَ جاز ذلك على سبيل النيابة لا الأصالة، وإلا فلا. وهو قول أبي علي وأبي الفتح، زعما في نحو: «يا لزيد» أن اللام متعلقة بـ«يا»، بل قالا في «يا عبد الله» إن النصب بـ«يا»، وهو نظير قولهما في قوله:

٨٠٥ ـ أبا خُراشةَ أمّا أنت ذا نفرٍ ..... [4]

إن «ما»[5] الزائدة هي الرافعة الناصبة، لا كان المحذوفة.

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فقال بعضهم في قول كعب بن زهير رضي الله تعالى عنه:

٨٠٦ ـ وما سُعادُ غداةَ البينِ إذْ رحلوا إلاّ أغنُّ غضيضُ الطّرفِ مكحولُ[6]

غداة البين: ظرف للنفي، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كـ«أغنّ». وقال ابن الحاجب في ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[7] إذ: بدل من اليوم، واليوم إما ظرف للنفع المنفي، وإما لما في «لن» من معنى النفي، أي انتفى في هذا اليوم النفعُ، فالمنفي نفع مطلق، وعلى الأول نفع مقيد باليوم. وقال أيضاً: إذا قلت: «ما ضربتُهُ للتأديب» فإن قصدت نفي ضربٍ مُعلل

(١) تقدم برقم ٦١٠ وسيتكرر برقم ١١١٨.

(٢) أمير أموي جواد ولي البصرة والكوفة في عهد أخيه عبد الملك. مات شاباً سنة ٧٥هـ.

(٣) زكأ إليه: لجأ، والبيت مع الشاهد ٦٠٩ من قطعة تنسب للفرزدق وليسا في ديوانه. انظر الخزانة ٤/ ١١٥ وشواهد السيوطي ٢٥٢ واللسان مادة زكأ.

(٤) تقدم برقم ٤٤ و٨٦ وسيتكرر برقم ١١٨٢.

(٥) الأصل: «لأنْ كنتَ ذا نفر» فحذفت لام التعليل، وحذفت «كان» وعوض عنها بـ «ما» التي جعلها الفارسي وابن جني زائدة، وانفصل الضمير المتصل.

(٦) أغن: أي ظبي أغن في صوته غنة. غضيض الطرف: فاتر الطرف. والبيت مع الشاهد ٣٥١ و٤٦٤ و٧٦٢ و١١٨٧ من قصيدة «بانت سعاد» شرح ديوان كعب ٦.

(٧) تتمتها ﴿أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف ٤٣: ٣٩] وقد تقدم الحديث عنها.

بالتأديب، فاللامُ متعلقة بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، وللتأديب: تعليل للضرب المنفي، وإن قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له، أي إن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب، لأنه قد يؤدّبُ بعضُ الناس بترك الضرب. ومثله في التعلق بحرف النفي «ما أكرمتُ المسيء لتأديبه، وما أهنت المحسن لمكافأته»، إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢] الباء متعلقة بالنفي، إذ لو علقت بمجنون لأفاد نفي جنون خاص، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص، اهـ ملخصاً وهو كلام بديع، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافي، أي انتفى ذلك بنعمة ربك.

وقد ذكرت في شرحيّ لقصيدة كعب رضي الله تعالى عنه أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت، وذلك على أن الأصل: وما كسُعاد إلا ظبيٌ أغنُّ، على التشبيه المعكوس للمبالغة، لئلا يكون الظرف متقدماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه، وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرُون، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو: قوله:

٨٠٧ ـ كأنَّ قلوبَ الطيرِ رطباً ويابساً لدى وكرها العُنابُ والحشفُ البالي[1]

مع أن الحال شبيهة بالمفعول به، فعملُه في الظرف أجدَر.

فإن قلت: لا يلزم من صحة إعمال المذكور صحة إعمال المقدر، لأنه أضعف.

قلت: قد قالوا: «زيدٌ زُهيرٌ شعراً وحاتمٌ جُوداً» وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال أو تمييز، وهو الظاهر، وأياً كان فالحجة قائمة به، وقد جاء أبلغ من ذلك، وهو إعماله في الحالين وذلك في قوله:

٨٠٨ ـ تُعيِّرُنا أنّنا عالةٌ ونحنُ صعاليكَ أنتُم مُلوكا[2]

إذ المعنى تعيرنا أننا فقراء، ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم.

فإن قلت: قد أوجبت في بيت كعب بن زهير رضي الله عنه أن يكون من عكس التشبيه لئلا تتقدم الحال على عاملها المعنوي، فما الذي سوّغ تقدمَ صعاليك هنا عليه؟

قلت: سوَّغه الذي سوغ تقدم بُسراً في «هذا بُسراً أطيبُ منهُ رُطباً» وإن كان معمول اسم

(١) تقدم برقم ٣٩٩ و٧٣٠.

(٢) لم يقف على قائله. عالة: فقراء «نحن أنتم» مبتدأ وخبر، «صعاليك ملوكا» حالان.

التفضيل لا يتقدم عليه في نحو: «لهو أكفؤُهم ناصراً» وهو خشية اختلاط المعنى، إلا أن هذا مطرد ثَم لقوة التفضيل، ونادر هنا لضعف حرف التشبيه.

وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه، وفيه قولان آخران، أحدهما: ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة[1]، وهو أن عالةً من «عالني الشيء» إذا أثقلني، و «ملوكاً» مفعول، أي إننا نُثقِلُ الملوكَ بطرح كَلِّنا عليهم، ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار هنا مثله في ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[2]. والثاني: قاله الحريري وقد سئل عن البيت، وهو أن التقدير: إنا عالة صعاليكَ نحن وأنتم، وقد خطّىء في ذلك، وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك بل هو مُتّجه على بعد فيه، وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة، أي إنا نعُول صعاليكَ، ويكون نحن توكيداً لضمير عالةٌ، وأنتم توكيد لضميرٍ مستتر في صعاليك، وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة، ولم يتعرض لقوله: «ملوكا» وكأنه عنده حال من ضمير عالة، والأولى على قوله: أن يكون صعاليك حالاً من محذوف، أي نعُولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في «لقيته مُصعداً مُنحدراً» فإنهم نصوا على أنه يكون الأول للثاني والثاني للأول، لأن فصلاً أسهلُ من فصلين، ويكون أنتم توكيداً للمحذوف، لا لضمير صعاليك لأنه ضمير غيبة، وإنما جوزناه أولاً لأن الصعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونه راعى المعنى.

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا: «لا بد لحرف الجر من متعلق» ستة أمور:

أحدها: **الحرف الزائد** كـ«الباء» و «من» في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[3]، وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالاً قصُرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً، ولم يدخل للربط.

وقول الحوفي إن «الباء» في ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨] متعلقة وهمٌ، نعم يصح

(١) في كشف الظنون ٩٩١ و١٧٧٥ أن «سفر السعادة وسفير الإفادة» شرح للمفصل ولكن لدى الرجوع إلى مخطوطته في الظاهرية وجدته كتاباً أورد فيه مؤلفه من المفصل ألفاظاً على حروف المعجم وذكر معانيها وأبنيتها (ففي الهمزة: الله ـ إبريق ـ إبليس... وفي الباء: بيه ـ بداد ـ بدري...) وختمه بعشر مسائل سئل عنها أبو نزار ملك النحاة فأجاب، ثم كلام في المبنيات وعلم القوافي. وقد تقدمت ترجمة السخاوي.

(٢) تتمتها ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ...﴾ [الأحزاب ٣٣:٦].

(٣) تتمتها ﴿يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ...﴾ [فاطر ٣٥:٣].

في اللام المقوية أن يقال: إنها متعلقة بالعامل المقوّى نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[1] و ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2] و ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر، ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين.

الثاني: «لعلّ» في لغة عُقيل، لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، قال:

٨٠٩ ـ ..... لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ[3]

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقُّع، كما دخلت «ليت» لإفادة معنى التمني، ثم إنهم جروا بها منبهة على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر.

والثالث: «لولا» فيمن قال: «لولاي، ولولاك، ولولاه» على قول سيبويه: إن «لولا» جارة للضمير، فإنها أيضاً بمنزلة «لعل» في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، فإن «لولا» الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق. وزعم أبو الحسن أن «لولا» غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم: «ما أنا كأنتَ» وهذا كقوله في: «عسايَ» ويردهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما ثبتت في المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المنُوب عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة كقوله:

٨١٠ ـ ..... ألاَ يُجاورَنا إلاَّكِ ديَّارُ[4]

وعليه خرَّج أبو الفتح قوله:

٨١١ ـ نحنُ بغرسِ الوديِّ أعلمُنا منَّا بركضِ الجيادِ في السَّدفِ[5]

(١) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ...﴾ [البقرة ٢: ٩١].

(٢) ﴿... إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود ١١: ١٠٧].

(٣) تقدم برقم ٥٢٥.

(٤) صدره «وما نبالي إذا ما كنت جارتنا» والبيت مجهول وهو في ابن عقيل ١/ ٥٩ وفي الخزانة ٢/ ٤٠٥ ويروى: سواك ديار، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٥) ينسب البيت لقيس بن الخطيم ـ ديوانه ١٧٠ ـ ولسعد القرقرة. الودي: صغار النخل. السدف ج سدفة كالظلم ج ظلمة وزناً ومعنى.

فادّعى أن «نا» مرفوع مؤكّد للضمير في «أعلم»، وهو نائب عن «نحن»، ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل وكونه بمن، وهذا البيت أشكل على أبي عليّ حتى جعله من تخليط الأعراب.

والرابع: «رُبَّ» في نحو: «رُبَّ رجُل صالحٍ لقيتهُ، أو لقيت»، لأن مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حد: «زيداً ضربتهُ» ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار، لأن «ربَّ» لها الصدر من بين حروف الجر، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل. هذا قول الرماني وابن طاهر. وقال الجمهور: هي فيهما حرف جر مُعدّ، فإن قالوا إنها عدّت العاملَ المذكور فخطأ، لأنه يتعدى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا عدّت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغنٍ عنه ولم يُلفظ به في وقت.

الخامس: «كاف التشبيه»، قاله الأخفش وابن عصفور، مستدلّين بأنه إذا قيل: «زيدٌ كعمرٍو» فإن كان المتعلق استقر فـ«الكاف» لا تدل عليه، بخلاف نحو: «في» من: «زيد في الدار» وإن كان فعلاً مناسباً للكاف ـ وهو أشبه ـ فهو متعد بنفسه لا بالحرف.

والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار.

السادس: «حرف الاستثناء»، وهو «خلا وعدا وحاشا»، إذا خفضنَ، فإنهن لتنحية الفعل عما دخلنَ عليه، كما أن «إلاَّ» كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصالُ معنى الفعل إلى الاسم، ولو صح أن يقال: إنها متعلقة لصح ذلك في «إلاَّ»، وإنما خُفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بـ«إلا» لئلا يزول الفرق بينهن أفعالاً وأحرفاً.

حكمهما بعد المعارف والنكرات

حكمهما بعدهما حكم الجمل، فهما صفتان في نحو: «رأيتُ طائراً فوقَ غُصنٍ، أو على غُصنٍ»، لأنهما بعد نكرة محضة. وحالان في نحو: «رَأَيْتُ الْهِلَال بَيْنَ السَّحَابِ، أو في الأفق»، لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو: «يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أكمامِهِ، والثمر علَى أغْصَانِهِ»، لأن المعرف الجنسي كالنكرة، وفي نحو: «هذا ثمرٌ يانع على أغصانه»، لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة.

حكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع، فإن تقدمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو: «ما في الدار أحد» و: «أفي الدار زيد» و: «مررت برجل معه صقر» و: «جاء الذي في الدار أبوه» و: «زيد عندك أخوه» و: «مررت بزيد عليه جبة» ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرْجَحَ كونُه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.

والثاني: أن الأرجح كونُه فاعلاً، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدمُ التقديم والتأخير.

والثالث: أنه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام عن الأكثرين.

وحيث أعرب فاعلاً فهل عاملُه الفعلُ المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف، والمذهب المختار: الثاني لدليلين: أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: «زَيْدٌ في الدارِ جَالِساً» ولو كان العاملُ الفعلَ لم يمتنع، ولقوله[1]:

٨١٢ ـ ..... فـإنَّ فـؤادِي عِـنْـدَكَ الـدَّهْـرَ أجْـمَـعُ[2]

فأكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضميرٍ محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم «إنَّ» على مَحَله من الرفع بالابتداء، لأن الطالب للمحل قد زال.

واختار ابن مالك المذهب الأول، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكنُّ إلا في عامله.

وإن لم يعتمد الظرفُ أو المجرورُ نحو: «في الدار ـ أو عندك ـ زيد» فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين، لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط، ولذا يجيزون في نحو: «قائم زيد» أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

تنبيهات

يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب:

٨١٣ ـ ظَـلْـتُ بِـهَـا تَـنْـطَـوِي عـلـى كَـبِـدٍ نَـضِـيـجَـةٍ فَـوْقَ خِـلْـبِـهـا يَـدُهَـا[3]

أن تكون اليدُ فيه فاعلة بنضيجة، أو بالظرف، أو بالابتداء، والأول أبلغ، لأنه أشد للحرارة، والخلب: زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين الكبد والقلب، وأضاف اليد إلى الكبد للملابسة بينهما، فإنهما في الشخص.

(١) هذا هو الدليل الثاني.

(٢) صدره «فإن يك جثماني بأرض سواكم» وهو لجميل بثينة. الديوان ١١٨، الخزانة ١/ ١٩٠.

(٣) في قوله: ظلت: يخاطب الشاعر نفسه. بها أي بدار المحبوب والبيت في شرح الديوان ١/ ١٩٥ والمعنى أنه وضع يده على كبده الحرى فنضجت. وقد أضاف اليد إلى ضمير الكبد لأنه لطول ما وضع يده على كبده غدت اليد يدها هي أي يد الكبد.

ولا خلاف[1] في تعين الابتداء في نحو: «في داره زَيْد» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

فإن قلت: «في داره قيام زيد» لم يجزها الكوفيون البتة، أما على الفاعلية فلما قدمنا، وأما على الابتدائية فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلاً، كقولهم: «في أكْفَانِهِ درج الميت» وقوله:

٨١٤ ـ بِـمَـسْـعـاتِـهِ هُـلْـكُ الـفَـتَـى أوْ نَـجـاتُـهُ[2]

وإذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

والأرجح[3] تعين الابتدائية في نحو: «هل أفْضَلُ منك زيدٌ» لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد، وتجوز الفاعلية في لغة قليلة.

ومن المشكل[4] قوله:

٨١٥ ـ فَـخَـيْـرٌ نَـحْـنُ عِـنْـدَ الـنَّـاسِ مِـنْـكُـمْ ..... [5]

لأن قوله: «نحن» إن قُدّر فاعلاً لزم إعمال الوصف غير معتمد، ولم يثبت، وعمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضعيف، وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي بين أفعل ومِنْ، وخرَّجه أبو علي ـ وتبعه ابن خروف ـ على أن الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكورة توكيداً للضمير في أفعل.

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانية:

أحدها: أن يقعا صفة نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[6].

الثاني: أن يقعا حالاً نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩] وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[7] فزعم ابن عطية أن «مستقراً» هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله

(١) هذا هو التنبيه الثاني.

(٢) لم نقف على تمامه ولا على قائله.

(٣) هذا هو التنبيه الثالث.

(٤) هذا هو التنبيه الرابع.

(٥) تقدم برقم ٤٠٠.

(٦) ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ...﴾ [البقرة ٢: ١٩].

(٧) تتمتها ﴿قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى ...﴾ [النمل ٢٧: ٤٠].

قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كونٌ خاص.

الثالث: **أن يقعا صلة** نحو: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾(١).

الرابع: **أن يقعا خبراً**، نحو: «زيد عندك، أو في الدار» وربما ظهر في الضرورة كقوله:

٨١٦ ـ لكَ العزُّ إنْ مولاكَ عزَّ وإن يُهنْ فأنتَ لدى بُحبوحة الهون كائنُ(٢)

وفي شرح ابن يعيش(٣): متعلق الظرف الواقع خبراً، صرح ابن جني بجواز إظهاره، وعندي أنه إذا حُذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن ذكرته أولاً فقلت: «زيد استقر عندك» فلا يمنع مانع منه، اهـ. وهو غريب.

الخامس: **أن يرفعا الاسم الظاهر** نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾(٤) ونحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾(٥) ونحو: «أعندك زيد».

والسادس: **أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه**، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: «حينئذٍ الآن» أصله: كان ذلك حينئذ واسمع الآن، وقولهم للمُعرس: «بالرفاءِ والبنين»(٦) بإضمار أعرست.

والسابع: **أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير** نحو: «أيومَ الجمعة صُمتَ فيهِ»، ونحو: «بزيد مررت به» عند من أجازه مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿وَلِلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾(٧) والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجار، وأن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب بإضمار جاوزت أو نحوه، وبالوجهين قرىء في الآية، والنصب قراءة الجماعة، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية، وهل الأولى أن يقدر المحذوف مضارعاً، أي ويعذب، لمناسبة ﴿يُدْخِلُ﴾(٧) أو ماضياً، أي وعذب، لمناسبة المفسّر؟ فيه نظر. والرفع بالابتداء، وأما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكَّد، مثل: «إنَّ زيداً إنهُ فاضلٌ» ولا يكون الجار والمجرور توكيداً للجار والمجرور، لأن الضمير لا يؤكد الظاهر، لأن الظاهر أقوى، ولا

(١) تتمتها ﴿عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء ٢١: ١٩].
(٢) لم يسم قائله. ابن عقيل ١/ ١٠٢.
(٣) تقدمت ترجمته في ٣٧٨، والكلام الآتي في شرح المفصل ١/ ٩٠.
(٤) ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ...﴾ [إبراهيم ١٤: ١٠].
(٥) تقدمت الآية.
(٦) مجمع الأمثال ١/ ١٠٦. الرفاء: الالتحام والاتفاق.
(٧) ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان ٧٦: ٣١].

يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار، لأن العرب لم تُبدل مضمراً من مظهر، لا يقولون: «قام زيد هو» وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس.

والثامن: **القسَمُ بغير الباء** نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] وقولهم: «لله لا يؤخر الأجل» ولو صرح في ذلك بالفعل لوجبت الباء.

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟

لا خلاف في تعيّن الفعل في بابي القسم والصلة، لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين. قال ابن يعيش: وإنما لم يجز في الصلة أن يقال: إن نحو: «جاء الذي في الدار» بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِي أَحْسَنُ﴾(١) بالرفع، لقلة ذاك واطراد هذا، اهـ.

وكذلك يجب في الصفة في نحو: «رجُل في الدار فله درهم» لأن الفاء تجوز في نحو: «رجل يأتيني فله درهم» وتمتنع في نحو: «رجُلٌ صالح فله درهم» فأما قوله:

٨١٧ ـ كلُّ أمرٍ مُباعَدٌ أو مُدانٍ فمنُوطٌ بحكمةِ المُتعالي(٢)

فنادر.

واختلف في الخبر والصفة والحال، فمن قدّر الفعل ـ وهم الأكثرون ـ فلأنه الأصل في العمل، ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف، قالوا: ولأن تقليل المقدر أولى، وليس بشيء، لأن الحق أنا لم نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد.

وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو: «أيومَ الجمعة تعتكف فيه» والوصف في نحو: «أيومَ الجمعة أنتَ مُعتكف فيه» والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سأبيّنه.

كيفية تقديره باعتبار المعنى

أما في القسَم فتقديره أقسم، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو: «يوم الجمعة صمت فيه».

واعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب ألاّ يقدر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعيّ كما في: «زيداً مررتُ به» أو معنوي كما في: «زيداً ضربتُ أخاه» إذ تقدير المذكور

(١) ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ...﴾ [الأنعام ٦: ١٥٤].
(٢) لا يعرف قائله.

يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه، وفي الثاني خلاف الواقع، إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يقدر جاوزت في الأول، وأهنت في الثاني، وليس المانعان مع كل متعد بالحرف، ولا مع كل سببي، ألا ترى أنه لا مانع في نحو: «زيداً شكرتُ له» لأن شكر يتعدى بالجار وبنفسه، وكذلك الظرف نحو: «يوم الجمعة صمت فيه» لأن العامل لا يتعدّى إلى ضمير الظرف بنفسه، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو: «زيداً أهنتُ أخاه» لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب.

وأما في المثل فيقدَّرُ بحسب المعنى(١)، وأما في البواقي نحو: «زيدٌ في الدار» فيقدر كوناً مطلقاً وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو: «الصومُ اليوم» أو: «في اليوم» و: «الجزاءُ غداً» أو: «في الغد» ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضي، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو: «ضربي زيداً قائماً»: إن التقدير: «إذ كان» إن أريد المضيّ أو: «إذا كان» إن أريد به المستقبل، ولا فرق. وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقته الحال، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾(٢) إنهم جُعلوا في النار الآن لتحقق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن.

ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل، ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل ضميرٌ من المحذوف إلى الظرف والمجرور، وتوهم جماعةٌ امتناعَ حذف الكون الخاص، ويُبطِله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل؟ واشتراطُ النحويين الكونَ المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومما يخرج على ذلك قولهم: «منْ لي بكذا» أي من يتكفَّلُ لي به؟ وقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾(٣) أي مستقبلاتِ لعدتهن، كذا فسره جماعة من السلف، وعليه عوّلَ الزمخشري، وردّه أبو حيان توهماً منه أن الخاص لا يحذف، وقال: الصوابُ أن «اللام» للتوقيت، وأن الأصل لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف، اهـ ـ وقد بيّنا فساد تلك الشبهة. ومما يخرَّجُ على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾(٤)

(١) وقد تقدم ذكر ذلك في ـ بالرفاء والبنين ـ.
(٢) ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [الزمر ٣٩: ١٩].
(٣) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ...﴾ [الطلاق ٦٥: ١].
(٤) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ ...﴾ [البقرة ٢: ١٧٨].

التقدير مقتول أو يقتل، لا كائن، اللهم إلا أن تقدر مع ذلك مضافين، أي قتل الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلف تقدير ثلاثة: الكون والمضافان، بل تقدير خمسة، لأن كلاً من المصدرين لا بد له من فاعل، ومما يبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام، وإنما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾(١) ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾(٢) الآية، أي إن النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسن مقلوعة بالسن، هذا هو الأحسن، وكذلك الأرجح في قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمٰن: ٥] أن يقدر يجريان، فإن قدرت الكون قدرت مضافاً، أي جريانُ الشمس والقمر كائن بحسبان، وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]: إن الظرف ليس متعلقاً بالاستقرار، لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفية المستفادة من «في» حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبة إليه تعالى، وإما حملُ قراءة السبعة على لغة مرجوحة، وهي إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع، والمخلِّصُ من هذين المحذورين أن يقدر: قل لا يعلم من يذكر في السمٰوات والأرض، ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة واحتج بقولهم: «القلمُ أحدُ اللسانين»(٣) ونحوه لم يحتج إلى ذلك، وفي الآية وجه آخر، وهو أن يقدر «مَنْ» مفعولاً به، و«الغيبَ» بدل اشتمال، و«الله» فاعل، والاستثناء مفرَّغ.

تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدر مقدماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً، وما يقتضي إيجابه.

فالأول: نحو: «في الدار زيد» لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

والثاني: نحو: «إنَّ في الدار زيداً» لأنّ «إنَّ» لا يليها مرفوعُها.

ويلزم من قدَّر المتعلق فعلاً أن يقدره مؤخراً في جميع المسائل، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ.

(١) ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا ...﴾ [يوسف ١٢: ٨٢].
(٢) ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ...﴾ [المائدة ٥: ٤٥].
(٣) التمثيل والمحاضرة ١٥٥. وفي مجمع الأمثال ٢/٧٦: القلم أحد الكاتبين.

تنبيه

ردَّ جماعةٌ منهم ابن مالك على مَنْ قدر الفعل بنحو: قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾[1] وقولك: «أمّا في الدارِ فزيدٌ» لأن «إذا» الفجائية لا يليها الفعل، و «أمّا» لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾[2]، وهذا على ما بيّناه غير واردٍ، لأن الفعل يقدر مؤخراً.

(١) ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم . . .﴾ [يونس ١٠: ٢١].

(٢) تتمتها ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة ٥٦: ٨٨ و٨٩].

البابُ الرابع

من كتاب
في ذكر أحكام يكثر دَوْرُها
ويقبح بالمعرب جهلها، وعدم معرفتها على وجهها

فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر

يجب الحكم بابتدائية المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

إحداها: **أن يكونا معرفتين**، تساوتْ رتبتهما نحو: «اللَّهُ ربنا»، أو اختلفت نحو: «زيدٌ الفاضلُ، والفاضلُ زيد»، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتق خبر وإن تقدم نحو: «القائمُ زيدٌ».

والتحقيقُ أن المبتدأ ما كان أعرف كـ«زيد» في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: مَنِ القائم؟ فتقول: «زيدٌ القائم» فإن عَلِمهما وجهل النسبةَ فالمقدَّمُ المبتدأ.

الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو: «أفضلُ منكَ أفضلُ مني».

الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً والأول هو المعرفة كـ «زيدٌ قائم» وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يُسوِّغُ الابتداء به فهو خبر اتفاقاً نحو: «خزٌّ ثوبكَ» و: «ذهبٌ خاتمكَ» وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو: «كم مالُكَ» و: «خيرٌ منكَ زيدٌ» و: «حسبُنا الله» ووجهه أن الأصل عدمُ التقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخّر الأخصُّ منهما نحو: «الفاضل أنت» ويتجه عندي جوازُ الوجهين إعمالاً للدليلين، ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾[1]، ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦] وقولهم: «إنَّ قريباً منكَ زيد» وقولهم: «بحسبكَ زيدٌ» و«الباء» لا تدخل في الخبر في الإيجاب، ولخبريتها قولهم: «ما جاءتْ حاجتُكَ» بالرفع، والأصل ما حاجتك، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وأما مَنْ نصب فالأصل ما هي حاجتك، بمعنى أيُّ حاجةٍ هي حاجتك، ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه، ونظيره أن تقول: «زيدٌ هو الفاضلُ» وتقدر «هو» مبتدأ ثانياً لا فصلاً ولا تابعاً؛ فيجوز لك حينئذ أن تُدخِلَ عليه كان فتقول: «زيدٌ كانَ الفاضلَ».

(١) ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ . . .﴾ [الأنفال ٨: ٦٢].